جامعة محمد الصديق بن يحي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخطيط المدن في الجزائر

- جيجل أنموذجا -

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص إدارة محلية

إعداد الطالبة:

لوط فتيحة

إشراف الأستاذة:

د/ بوطاجين فريدة

لجنة المناقشة:

د/كحال سعيدة	رئيسا
د/ بوطاجين فريدة	مشرفا ومقررا
أ/ ضمبري عزيزة	مناقشا

السنة الدراسية:2019/2018

جامعة محمد الصديق بن يحي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخطيط المدن في الجزائر

- جيجل أنموذجا -

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص إدارة محلية

إعداد الطالبة:

لوط فتيحة

إشراف الأستاذة:

د/ بوطاجين فريدة

لجنة المناقشة:

د/كحال سعيدة	رئيسا
د/ بوطاجين فريدة	مشرفا ومقررا
أ/ ضمبري عزيزة	مناقشا

السنة الدراسية:2019/2018

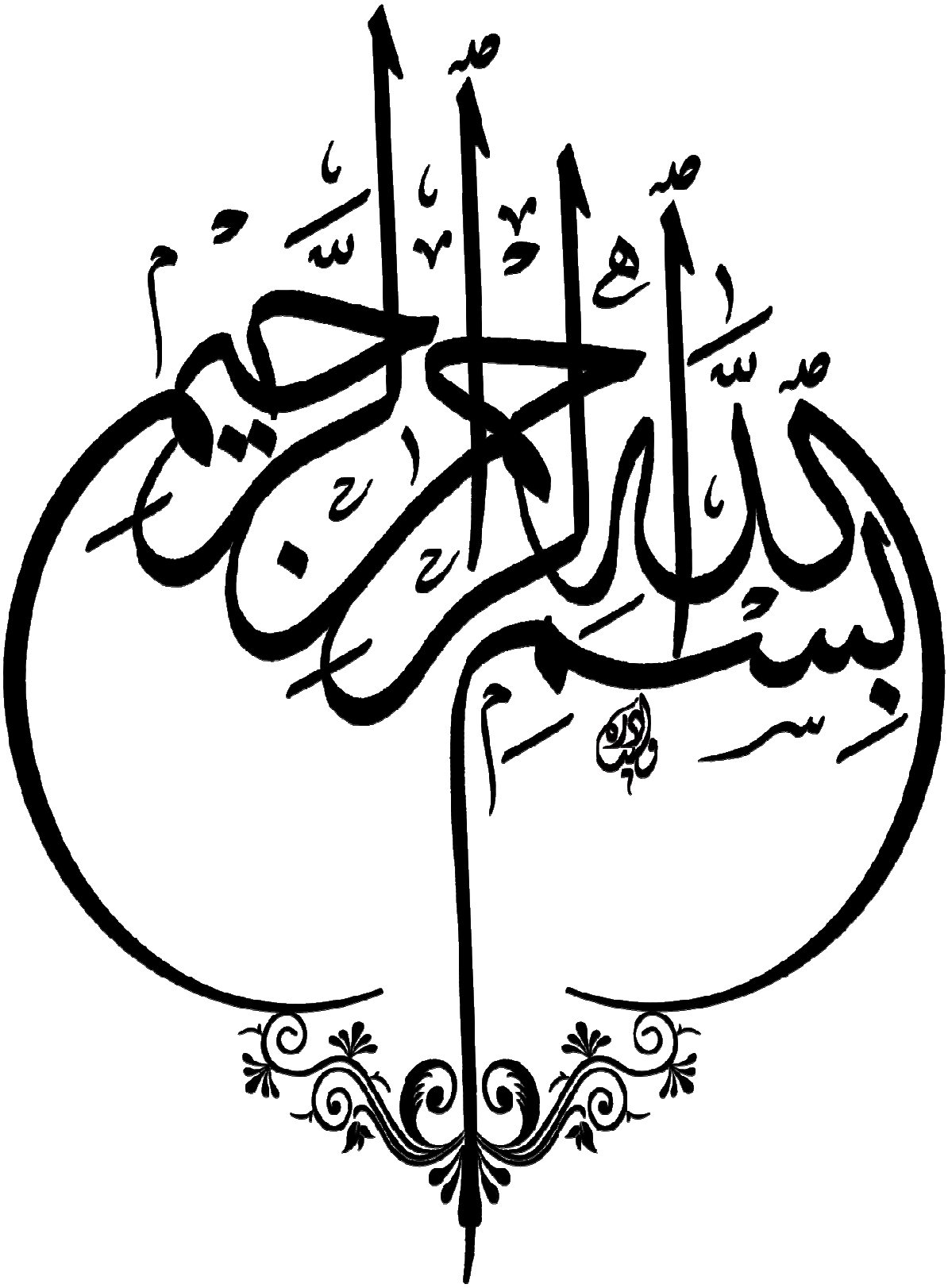
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فبعد توفيق من الله وفضله تم إعداد هذا العمل ويسرني أن أقدم أزكى عبارات الشكر والتقدير لكلّ من كان له الفضل في إخراج هذا العمل في أحسن حلّة، وعلى رأسهم الأستاذة المشرفة: "بوطاجين فريدة" التي لم تبخل علي بجهدها وتوجيهاتها وأساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .

مقدمة

مقدمة:

منذ تواجد الإنسان على وجه الأرض ارتبط وجوده بها كونها مصدر له في كل ضروريات العيش لاستمرار حياته، فله فيها قوته ومأواه حيث سكن الكهوف والمغارات في البدايات الأولى لوجود الخليقة واستقر في مناطق معينة من العالم ومع مرور الزمن عرف تغييرات على فترات متتالية من الزمن هذه التغييرات مست طريقة العيش ،الملبس وحتى المسكن الذي شهد تطورات مختلفة على مر الزمن انطلاقا من المغارات والكهوف ثم الأكواخ والخيام بعدها بيوت الطين حيث كانت ظروف العيش هي العامل الأساسي المتحكم في اختيار مكان الاستقرار فضفاف الأنهار كانت الوجهة الأكثر قصدا وهي المستقر وعلى ضفافها تطورت طريقة العيش ونشأت تجمعات سكانية أصبحت بعض المناطق منها مهدا للحضارات كالحضارة البابلية ،الفرعونية اليونانية .....الخ والنواة الأولى لظهور المدن ، هذه الأخيرة التي عرفت مع مرور الزمن تطورا وتوسعا فازدادت أحجامها وتعاظمت أهميتها في تطور الظاهرة الحضرية في العالم و أثارت اهتمام الباحثين والدارسين في مختلف العلوم كالجغرافيا والهندسة والاقتصاد وحتى العلوم الإنسانية.

الطريقة العشوائية التي عرفتها عملية التوسع في مختلف مناطق العالم ومنذ القديم وكذا الظروف التي سادت كل مرحلة جعلت الباحثين يفكرون في طريقة لتنظيم المناطق السكنية وحتى في طريقة إنشائها وقد كانت هذه العملية في قرون مضت فن من الفنون وغالبا ما كانت تمليها الظروف فالحروب جعلت من المدن تأخذ شكل الحصون والقلاع انطلاقا من دورها الدفاعي فكانت معسكرات أكثر منها وحدات سكانية ومع مرور الزمن وتطور العلوم أصبحت تعرف باسم تخطيط المدن برز فيها العديد من المؤلفين والباحثين أثروا عالم المدن بأفكارهم ودراساتهم التي طبقت العديد منها في مختلف مناطق العالم .

عرفت المدن الجزائرية أنماطا عديدة وتغيرات كثيرة أملتها عليها الظروف التي مرت بها الجزائر في كل مرحلة عاشتها جعلتها تعاني من اختلالات في مختلف المجالات الاقتصادية الاجتماعية وكذا العمرانية الي من جرائها عرفت المدن الجزائرية اختلال في تكافؤ الفرص مما أدى إلى اختلال في الكثافة السكانية هذا ما شجع على هجرة السكان والنزوح نحو المناطق الحضرية وبفعلها ظهرت البناءات الفوضوية بمختلف أنماطها على أطراف المدن

الهدف من الدراسة:

النمو الحضري السريع للمدن الجزائرية وتفاقم الظاهرة السكانية أمام تشبع المدن المركزية وعدم قدرتها على استيعاب الكم الهائل من الكثافة السكانية وبالتالي خلق فوضى وتغيير في الواقع المعاش يدفعنا لدراسة بمدى فعالية سياسات التخطيط الصادرة عن الدولة الجزائرية في تجسيد المقاييس المتعلقة بمجمل آليات التعمير المعتمدة .

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من وجود العديد من الأبحاث التي اهتمت بتخطيط المدينة باعتبارها تجمع حضري قائم على جملة من الخصائص وتقوم به أنشطة معينة مما جعل الدارسين يفكرون في وضع نماذج للمدينة وطريقة توزيع التجمعات وأنماطها العمرانية خاصة مع زيادة أنشطتها ووظائفها وتعقد قضاياها.

يعيش أكثر من نصف سكان العالم اليوم في المدن. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان المدن تقريباً بحلول عام 2050، مما يجعل التحضر أحد المحركات الرئيسية للتحوُّل في القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من أن المدن قد شهدت تحولات هائلة أدت إلى نمو اقتصادي وازدهار لم يسبق لهما مثيل، فالعالم بحاجة إلى إعادة التفكير في طريقة العيش في المدن وإدارتها لضمان مستقبل مستدام للجميع. والجزائر كغيرها من الدول النامية عرفت تطورا في المجال الحضري واختلفت أنماط مدنها منذ الأزل منذ العهد الروماني واليوناني ووجدت نفسها غداة الاستقلال أمام مشاكل التخلف الموروثة عن الاستعمار انتهجت بعده جملة من السياسات محاولة منها للوصول إلى توفير نمط حضري ملائم للعيش في ظل تطورات العالم.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية: من الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع:

*الاهتمام بالموضوع كونه موضوع حيوي فيه مستجدات وتطورات للمدينة لما يشهده العالم من تطور كبير في مختلف لجوانب المتعلقة بها (لمدينة الذكية أو الالكترونية، المدينة المستديمة).

*قلة الدراسات والأبحاث حول تخطيط المدن لطلبة العلوم السياسية بجامعة جيجل .

الأسباب الموضوعية : من الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع:

* الأهمية التي يحتلها الموضوع فالبحث في المدينة والتي تعتبر واقع اجتماعي معاش تفرض نفسها على كل دارس يحاول التعرف و التعمق في أبعاد هاته الظاهرة.

* كونه موضوع جديد والدراسات حوله متواصلة بتواصل تطوراته والتعقيدات التي تشهدها الظاهرة على مستوى العالمي بفعل التطورات التي يشهدها العالم باعتبارها ظاهرة إنسانية مرتبطة بحياة السكان ونمط عيشهم.

أدبيات الدراسة :

هناك العديد من الدراسات التي لها علاقة من بموضوع البحث إذ أن عملية تخطيط المدن كانت و لا تزال محل اهتمام العديد من الباحثين .و قد استندنا إلى البعض منها، و من أهمها:

1. كتاب **المدن "تضخمها–سلبياتها–تخطيطها"** للدكتور علي سالم احميدان الشواورة في إطار التنمية الحضرية والبيئة الحضرية حيث خصص الفصل الثاني منه للحديث عن العمران الحضري بتعريفه للمدينة انطلاقا من جملة من الأسس كالأساس التاريخي الشكلي الوظيفي... وغيرها أما الفصل الثالث فقد ورد فيه عن نشأة المدن وتطورها عبر مختلف العصور. ثم الفصل الرابع الذي أدرج فيه حديثه عن تطور المدن والبلدات ومقاييس نموها .
لكن ما غاب عن بحث الدكتور سالم احميدان الشواورة في كتابه هذا هو الحديث عن تخطيط المدن الجزائرية.
2. كتاب "**تخطيط وتنظيم المدن بين النظرية والتطبيق**" شارك في تأليفه كل من حليم حسين عارف ومحسن بياض الذي تناولا فيه الحديث عن تخطيط المدينة انطلاقا من مستويات التخطيط وظهور المدينة ونشأتها عبر مختلف العصور والحضارات منذ العصر الحجري وأمثلة عن بعض المدن القديمة بمخططاتها وكيفية التخطيط لها وكذا النظريات التي تفسر كيفية وضع مخطط ملائم للمدينة بأشكال مختلفة ، لكن المؤلفان تطرقا لمختلف مدن العالم من خلال المخططات التي طبقت في كل مدينة وغاب النموذج التخطيطي للمدينة الجزائرية في هذا الكتاب أيضا.
3. الدكتور بشير التيجاني وضع كتاب بعنوان "**التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**"يعالج فيه موضوع التحضر في الجزائر مقسما عمله هذا إلى 7 فصول انطلق في فصله الأول من ظاهرة التحضر في الجزائر منذ النشأة الأولى للنواة الحضرية باختلاف الأجناس التي تعاقبت على الجزائر اما المراحل فتحدث عنها في الفصل الثاني مع مدى تأثير كل مرحلة فهو في كتابه هذا عالج ظاهرة التهيئة الحضرية الجزائرية من جذورها لكن الكتاب كان مخصصا للجزائر فقط دون الحديث عن الإطار النظري لظاهرة التمدن.

الإشكالية:

تطور المدن عبر الزمن زاد بصورة تلقائية في النمو الحضري الذي شهد انفجار سكاني هائل في مختلف أنحاء العالم عامة وفي الجزائر خاصة نتيجة الظروف التي مرت بها والأوضاع التي عاشتها في كل مرحلة والتي أدت إلى الهجرة

نحو المدن واختلال في التوازن بين المناطق المختلفة كما ظهرت بصورة مدن فوضوية تنمو بطريقة عشوائية مما جعل

الدولة الجزائرية ترسم سياسات تنظيمية للتخطيط الحضري لتوفير مستوى معيشي لائق للأجيال الحاضرة وضمان فرصة العيش للأجيال المستقبلية من هنا ظهر التساؤل التالي:

- **ما دور الآليات والميكانيزمات المعتمدة في تطوير عملية تخطيط المدن في الجزائر؟**

حدود الإشكالية:

عملية تخطيط المدن من المهام الرئيسية للدول التي تسعى من خلال البرامج المسطرة والسياسات لمواجهة النمو الحضري السريع والعشوائي الغير منظم وموضوع الدراسة ينحصر مجاله في الجزائر حول تخطيط المدن لمعرفة تطورات المدينة الجزائرية تحديدا بمدينة جيجل وذلك منذ ظهور المدينة في الجزائر إلى اليوم.

التساؤلات الفرعية :

- ما هو تخطيط المدن ؟وما هي النظريات المفسرة لنشأة المدن ؟
- ما مدى نجاح الآليات والسياسات التي تعتمدها الجزائر في مجال تخطيط المدن؟
- كيف يتم التخطيط للمدينة بولاية جيجل و ما هي برامج توسعها الحضري ؟

الفرضيات:للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

- ضعف آليات وسياسات تخطيط المدن في الجزائر يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة .

الفرضيات الفرعية:

- قد تكون مخططات الحضارات القديمة دليلا على قدم التخطيط للمدن كفن قبل أن يكون علما .
- المراحل التي مرت بها المدن الجزائرية خلال نموها وتطورها مع الظروف التي مرت بها خلالها أضعفت قوة الآليات والميكانيزمات لتحقيق تخطيط حضري ناجح.

- قد يكون تخطيط المدن عائقا لتحقيق التنمية بولاية جيجل إذا لم يكن تشاركيا بين الفواعل الثلاث السلطات المحلية، المجتمع المدني المحلي والقطاع الخاص
- **الإطار المنهجي**: استدعى موضوع الدراسة إتباع منهجين للبحث هما:

أ. **المناهج**:

1. **المنهج التاريخي**: هو المنهج الذي يستخدم للبحث في الأحداث التي جرت في الماضي للحصول على أنواع من المعرفة قصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الانسانية ، والدراسة التاريخية للمدن وتخطيطها لها أهمية كبيرة لاستيضاح ومعرفة التغيرات التي طرأت عليها منذ نشأتها وعلى مر العصور، كما أنها تتبع ما كانت علية المدن عبر فترات زمنية متعاقبة ، وقد تم استخدام المنهج التاريخي في هذه الدراسة لمعرفة التطورات التي عرفتها المدينة بصورة عامة والمدينة الجزائرية بصورة خاصة وتحديدا مدينة جيجل .
2. **منهج دراسة الحالة** : هو المنهج الذي يقوم على جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فرد أو مؤسسة أو نظام اجتماعي [1]، استخدام منهج دراسة الحالة في هذه الدراسة هو لمعرفة ما مرت به مدينة جيجل على وجه الخصوص من مراحل وتطورات وكذا البرامج والتخطيطات للتوسع مستقبلا.

ب. **المقاربات**:

المقاربة التشاركية: برزت المقاربة التشاركية كبديل قوي عندما استنفدت المقاربات التقليدية (السياسوية والإدارية) طاقاتها وأبانت عن محدوديتها في حل المشكلات التنموية.وبالتالي فهي: منظومة تواصل تستدعي مشاركة كافة الفواعل (الحكومة، المواطن المحلي، المجتمع المدني المحلي القطاع الخاص) تساعد حاملي التغيير والفئات المجتمعية الأخرى على إيجاد نقطة التقاء لبلورة رؤيا مشتركة للتغيير سواء من حيث تصور مضمونه، برمجته، تفعيله ثم تقييم نتائجه.

مصطلحات الدراسة

التحضر:عملية تمركز سكاني يزداد فيها عدد الناس المتحضرين وبالتالي فهو مرتبط بنزوح الناس نحو المدينة.[2]

[1]- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات،**مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**. ط4 منقحة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2007، ص ص103-137(بتصرف).

[2]- فادية عمر الجولاني،**علم الاجتماع الحضري**.المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ،مصر ،2015،ص 45.

التوسع الحضري: يعبر عن الامتداد العمراني على أساس الانتقال للأراضي الشاغرة بهدف التوسع والتنمية.[1]

تقسيم الدراسة:

استدعت الدراسة أن يتم تناولها في ثلاثة فصول كون الموضوع يتمحور حول تخطيط المدن فاستدعة البحث الانطلاق من فصل نظري حول تخطيط المدن ،لان الدراسة متعلقة بتخطيط المدن في الجزائر وتحديدا بمدينة جيجل فالبحث يستدعي التطرق لدراسة الموضوع في كل من الجزائر ومدينة جيجل في الفصل الثاني والثالث على التوالي.

الفصل الأول:

تم التطرق فيه للمدن بصفة عامة وفي مختلف أنحاء العالم من حيث النشأة والتطور وكذا النظريات التي برزت في مجال تخطيط المدن والتي جاء مفكروها بنماذج مختلفة للمدن طبقت أغلبها في مناطق من العالم.

الفصل الثاني :

تم الحديث فيه حول المدينة الجزائرية التي مرت بمراحل عديدة منذ العهد الروماني الذي ترك بصمته واضحة في مناطق من الجزائر كمنطقة جميلة وتيمقاد وكذا الفترة الاستعمارية التي شهدت تغييرات عديدة للمدينة الجزائرية كمحاولة لجعل المستعمرات تابعة للنمط الأروبي في المجال الحضري وكذا مختلف السياسات التي شهدتها كل مرحلة.

الفصل الثالث :

تضمن الفصل الثالث والأخير الحديث عن مدينة جيجل كنموذج للدراسة تم التطرق فيه لمدينة جيجل منذ القديم وتتابع تطورها عبر مختلف المراحل وكذا التطرق للنمو والتوسع الحضري بالمنطقة والمشاريع المستقبلية التي تبرمج في إطار التنمية.

[1] – كميلة احمد عبد الستار،"ديناميكية النمو الحضري في العراق"،**مجلة المخطط والتنمية** ، العدد 26 ،2012،ص 242.

صعوبات الدراسة

- قلة الدارسات التي تناولت الموضوع في الجزائر عامة وفي مدينة جيجل خاصة وبالتالي قلة المراجع المتخصصة .
- ضيق الوقت.
- التنوع الجغرافي وطبيعة المدن الجزائرية(مدن ساحلية، مدن داخلية، مدن صحراوية) ما يصعب من تعميم نتائج الدراسة
- صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة من بعض المؤسسات فيما يخص الجانب التطبيقي.

الفصل الأول

الإطار النظري لتخطيط المدن

تم التطرق في هذا الفصل للمدينة بصفتها نموذج حضري تعتبر ظاهرة قديمة يرجع تاريخها إلى ما يقارب 7000سنة ظهرت بالحضارات القديمة وباعتبارها جملة من التراكمات والتداخلات تشكلت بمرور الزمن واهتم بدراستها مفكرون وباحثون وضعوا لها تعريفات وأسس، كما تحدثوا عن كيفية وضع معالم لإقامة مدينة، فظهرت مجموعة من النظريات وضعت من خلالها نماذج للمدن باختلاف أنواعها .

المبحث الأول: مفهوم المدينة

تعتبر المدينة من المواضيع المهمة التي أثارت اهتمام العديد من المفكرين في دراساتهم وبحوثهم من خلال أفكارهم التي طرحوها والتي عرفت اختلافا وتشابها أيضا ويتضح ذلك جليا من خلال هذا المبحث الذي نتطرق فيها لتعريف المدينة ومراحل نشأتها .

I. تعريف المدينة:

كثيرون هم العلماء والفقهاء وكدا الباحثون الذين عرفوا المدينة وأعطوا لها مفهوما إلا أن تعريفاتهم هذه لم تكن شاملة وواضحة فلقد تعددت الاتجاهات ووجهات النظر فمنهم جعل المدينة في مقابل الريف أو القرية، ومنهم من فسرها في ضوء العوامل الإجتماعية والإحصائية والعوامل التاريخية لها، وهكذا تعددت التعريفات بتعدد اختصاص المدينة وهذه بعض التعريفات للمدينة حسب معايير مختلفة:

✓ **المعيار الإحصائي:** يقول لويس ويرث: "التحضر ما هو إلا أسلوب للحياة" ويعرف المدينة على أنها " موقع دائم يتميز بكبر الحجم وكثافة عالية نسبيا ودرجة ملحوظة في التجانس بينها"[1]

المدينة مجتمع يعيش فيه ألاف او ملايين من الناس ويعملون، والمدن أكبر بقاع العالم ازدحاما.[2] فرغم أن العديد من الباحثين لا يعتبرون الكثافة السكانية معيارا لتحديد المدينة أو تعريفها على أساسه إلا أنه هناك من أعتمدها فنجد أن الأستاذ مارك جيفرسون أعتبر أن كثافة 10 ألاف نسمة في الميل المربع الواحد، تأهل المكان لأن يكون مدينة.[3]

لكن لا يمكن اعتبار المعيار الإحصائي لتعريف المدينة كون الكثافة السكانية تختلف من بلد للآخر في المدن ففي ايرلندا مثلا مدن لا يزيد عدد سكانها عن 1500 نسمة في حين نجد في مصر والهند حجم السكان في بعض القرى أكثر من 10 ألاف نسمة ومع بذلك لاتعتبر مدنا لافتقارها ألى مقومات أخرى كالمباني والمؤسسات المدنية والنشاطات فضلا عن كونها تقوم على النشاط الزراعي.[4]

---

[1]- إياد عاشور الطائي، **تخطيط المدن في الوطن العربي دراسة تراثية في مطلع القرن الرابع هجري**. دار دجلة، عمان، 2010، ص19.

[2]– الموسوعة العربية العالمية، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع،(د.ب.ن)،(د.س.ن)، ص201.

[3]– علي سالم إحميدان الشواورة، **المدن تضخمها، سلبياتها، تخطيطها**. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص80.

[4]– عبد الفتاح محمد وهيبة، **في جغرافية العمران**. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص ص34-35.

تعرف أيضا على انها تجمعات عمرانية تتراوح أحجامها من الصغير إلى الكبيرعلى ان منشأها عادة يعتمد على نشاط أو أكثرمن أنشطة الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو السياحة...إلخ

عدد سكانها يتدرج كما يلي:

- ❖ مدينة صغيرة: عدد سكانها من 5000 إلى 20000 نسمة.
- ❖ مدينة متوسطة: عدد سكانها من 20000 إلى 100000 نسمة.
- ❖ مدينة كبيرة: عدد سكانها من 100000 إلى أقل من مليون نسمة.

✓ **المعيار التاريخي:** تناول مفهوم المدينة على أنها حقيقة تراكمية في المكان والزمان وبالتالي فالحديث عن تاريخ المدينة يمكن استقراءه من خلال تراكماتها التاريخية وتطورها بمرور الزمن فبذلك تأخذ شكلا تتابعيا من خلال ما مرت به فتكون نتيجة لهذه التراكمات الزمانية والمكانية[1].

يقول لويس ممفورد: " **وإذا أردنا أن نضع اساسا جديدا للحياة الحضرية فإنه يتعين علينا أن نفهم طبيعة المدينة في ضوء تطورها التاريخي، وأن نفرق بين مهامها الأصلية والمهام التي تولدت عن وجودها، وتلك التي لا يزال من المحتمل أن تنشأ، وبدون التغلغل بعيدا في أغوار الماضي لن نستشعر أنه قد توافر لدينا ما يلزمنا من قدرة دافقة للوثوب بجرأة في مجال المستقبل، وذلك لان جانبا كبيرا من تخطيطاتنا الحالية للمدن ما هو إلا صورة آلية كئيبة ممسوخة الألوان من تخطيط المدن والأقاليم توجد بين ظهر أثينا.....وعندما نحاول أن نستكشف حقيقة الوضع الحالي للمدينة يجب ان نمد أبصارنا إلى ما وراء الأفق التاريخي...**"[2]

من خلال التعريف الذي تحدث فيه لويس ممفورد عن المدينة نجده يعرفها على أساس تاريخي أي أن ما مرت به المدينة منذ نشأتها أو تطورها أو ظهورها هو ما جعلها تعتبر مدينة من خلال التراكمات المكانية عبر الزمن منذ القدم كالآثار والقلاع والاسوار والحدائق وغيرها، لكن هذا المعيار غير كاف لا يمكن الاعتماد عليه في تعريف المدن الجديدة.

[1]- حسين عبد الحميد احمد رشوان، **مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص07.

[2]– لويس ممفورد، **المدينة على مر العصور أصلها تطورها ومستقبلها**. تر: إبراهيم نصحي، حسين نصار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ص04،03.

✓ **معيار المظهر الخارجي:** هو آخر اعتمد عليه في تعريف المدينة من خلال مبانيها، شوارعها، مؤسساتها ومصانعها ووسائل النقل فيها حيث نجد قلب المدينة (مركزها) للأعمال التجارية والساحات والميادين العامة والشوارع الواسعة والمحلات المختلفة ذات الواجهات الزجاجية واللافتات الإعلانية إلى جانب الفنادق تتخلل البنايات المرتفعة والتي يزيد ارتفاعها عن 100 متر.[1]

المدينة مجموعة من البيوت الآهلة والمؤسسات التجارية والاقتصادية والاجتماعية تتخللها الشوارع وساحات وحدائق عامة ويشرف على شؤونها مجلس بلدي[2].

✓ **المعيار الوظيفي:** القسم الآخر من المفكرين يعرف المدينة على أساس وظائفها فتعرف بأنها المركز العمراني اللازراعي وقد عرفها جان برونز **J.Brunnes**: بانها المركز العمراني الذي يشتغل معظم سكانه أغلب أوقاتهم داخل المركز بينما القرية هي المركز العمراني الذي يقضي غالبية سكانه معظم أوقاتهم خارج المركز، أما ماكس فيبر **Max Veber** فيعتبر الأنشطة الاقتصادية المختلفة مع ضرورة ووجود أسواق للتبادل التجاري في المدينة.

يعرفها مصطفى الخشاب بأنها "المركز الذي يشتغل نحو 80% من سكانه بالصناعة والتجارة والشؤون المالية والخدمات والمهن" ويقسم المدن حسب وظائفها إلى ما يلي:

1. مراكز عمرانية حضرية تمتاز بالإنتاج.
2. مراكز عمرانية حضرية تمتاز بالتجارة.
3. العواصم السياسية سواء كانت قومية أو إقليمية أو دولية.
4. مراكز حضرية ذات طابع ثقافي.
5. مراكز عمرانية ذات طابع ترفيهي.
6. مراكز عمرانية حضرية ذات وضع استراتيجي.
7. مراكز عمرانية حضرية متنوعة النشاط.[3]

[1]- علي سالم إحميدان الشواورة، مرجع سبق ذكره، ص81

[2] موسوعة المورد العربية، دائرة معاريف ميسرة ومقتبسة، المجلد2، بيروت، (د.س.ن)،ص1100.

[3] علي سالم إحميدان الشواورة، المرجع سبق ذكره ، ص81-83.

مخطط المدن القديمة في أقاليم العالم

المصدر: فتحي أحمد أبو عيانة، جغرافية العمران دراسة تحليلية للقرية والمدينة، ص82.

يبين المخطط نشأة المدن منذ القدم من سنة 4000 قبل الميلاد في بلاد ما بين النهرين مثل إيبرد وبابل ووادي النيل كما هو موضح في الشكل كمدينة طيبة، وبدأت المدن في تزايد منذ حوالي السنة ألف قبل الميلاد كالمدن الإغريقية واليونانية ومدن نيوتهوايجان.

عرفت المدن الإغريقية واليونانية توسعا من خلال نفوذها على امتداد البحر المتوسط في سنة 500 قبل الميلاد، كانت الحياة الحضرية ظاهرة سادت ساحل المحيط الأطلسي من إسبانيا غربا حتى السهول الغانج بالهند شرقا وهذا الانتشار تميز بالمظاهر الحضرية كالأساليب والفنون الجديدة المتمثلة في الأسلحة الحديدية، واستخدام الكتابةبالحروف الأبجدية، تصميم السفن الشراعية ويبدأ استخدام العملات النقدية في التجارة، كما عرفت التخصص في الإنتاج، وحوالي 300 ق.م انشأ الإسكندر المقدوني طرق جديدة في إمبراطوريته ووحد العملة ونشط التجارة.

ساعد هذا التقدم على توسيع الإمبراطورية اليونانية والتي ساعدت على الانتشار الحضري سواء بتزايد أحجام المدن أو إنشاء مدن جديد وحتى بعد وفاة الاسكندر الأكبر سنة 321 ق.م إلا ان نشاط المدن بقي قائما وفي تزايد حيث كانت المدن اليونانية في القرن الثالث قبل الميلاد تستورد القمح، وتصدر منتجات أخرى إلى بلاد النهرين وشمال سوريا والبحر المتوسط، كما وصل نفوذها غربا إلى قرطاجة وإيطاليا وصقلية. [1]

[1] المرجع نفسه، ص ص 81-84.

المدن العراقية القديمة: اور هي كلمة سومرية معناها المدينة وهي أقدم المدن في جنوب العراق وتعود إلى 6 آلاف ق.م إلى جانب المدن الشمالية (الآشورية) وهي بابل وأكادوكين والمدن الوسطى (البابلية) والجنوبية (السومرية). فمدينة بابل تم إنشاءها حوالي عام 3000 ق.م وأصبحت عاصمة الإمبراطورية حمو رابي عام 2250 ق.م. تم تدميرها عام 689ق.م ليتم بناءها عام 6000 ق.م وعرفت بابل(الجديدة) على الضفة الغربية لنهر الفرات ،وأقيمت حولها خنادق وأسوار كما كانت بابل القديمة. وكانت المدن العراقية القديمة مقسمة إلى ثلاث أجزاء:

1. المدينة الداخلية (بي عالي).
2. المدينة الخارجية (أور-برا).
3. الثغر(كارا).

كانت تضم مقر الحاكم ومعابد الآلهة والمساكن الخاصة، الثغر (كارا كانت مركز للنشاط التجاري البري يتمتع بالاستقلال الإداري ومركز قانوني خاص وتجارتها كانت بأحجار الثمينة والعطور والأخشاب والزجاج، وكان محصول التجارة موجها لخدمة القصر الحاكم والمعبد[1]

وتعتبر بابل من أكثر تلك المدن تطورا من الناحية العمرانية، لذا بقيت معالمها شاخصة إلى الوقت الحاضر.

والمخطط التالي يبين مدينة بابل القديمة حيث ازداد عدد سكانها بمرور الزمن فانتقلت إلى الضفة الثانية من النهر وحفرت قناة تحيط بالمدينة، وتم بناء سور يحتوي على أبواب محصنة[2].

[1] -علي سالم إحميدان الشواورة، **عدالة التنمية بين الريف والحضر**. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص118-120.

2- خلف حسين علي الدليمي،**تخطيط المدن نظريات أساليب معايير تقنيات**،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2015،ص43.

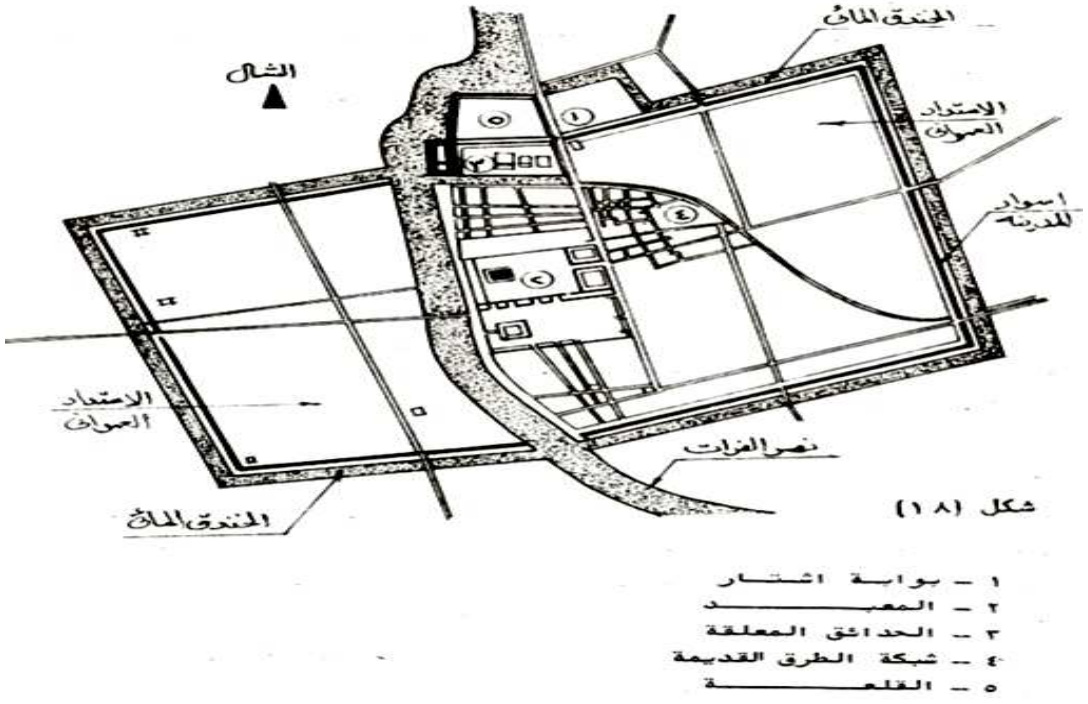

مخطط مدينة بابل

المصدر:حليم حسين عارف ومحسن بياض، تخطيط وتنظيم المدن بين النظرية والتطبيق ،ص37.

من خلال المخطط نجد أن المدينة تضمنت طرق مستقيمة وواسعة تتفرع منها طرق فرعية وتربط بين أجزاء المدينة وكما وصفها هيرودوتس(*) هي مدينة واسعة مربعة الأضلاع طولها 14 ميلا يحيط بها من كل جانب خندق عميق ومليء بالماء يتوسطه سور ضخم أما عماراتها فوصفها وصفا دقيقا بكونها عدد كبير من الأبنية تقوم على ثلاثة أو أربعة طوابق وتتسم شوارع المدينة ودروبها بالاستقامة وتؤدي جميعها على النهر[1].

المدن المصرية القديمة: كان المصريون يعتقدون أن نشأة المدن في وادي النيل يرجع إلى المعبد المصري والدور الذي لعبه حيث كان يشكل العنصر الرئيسي الذي يفرق بين القرية والمدينة في مصر القديمة، وكان من خلال مبنى

* هيروتودتس او هيرودوت مؤرخ يوناني (484-425) ق.م الملقب (بأبي التاريخ) أشهر مؤلفاته كتاب التاريخ... لمزيد من التفاصيل نظر للرابط الالكتروني:
http://m.marefa.org%d9%87/d9%8a%d8%b1%d9%88%d8%am.d9%88%d8%aa2019/04/15

[1]- قيس حاتم هاني الجنابي، **روايات هيرودوتس عن بابل وآستور دراسة تاريخية تحليلية**. مجلة كلية التربية، العدد 25، السنة 9، تشرين الثاني، 2016، ص ص 210-214 (بتصرف).

شامخة جدرانه من حوله تقوم مباني[1] ويعبر عن المدينة في اللغة الهيروغليفية بشكل عبارة عن دائرة يتقاطع داخلها خطان متعامدان.

هذا الشكل تفسير لوجود سور دائري يحيط بالمدينة التي يتقابل بها طريقان متقاطعان في وسطها[2]

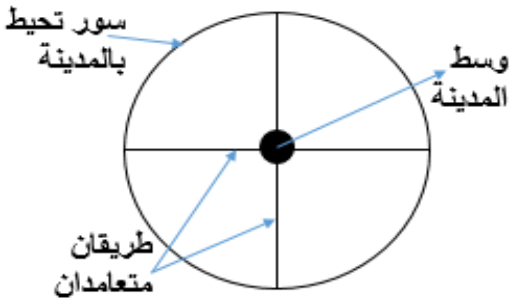

رمز يعبر به عن المدينة في اللغة الهيروغليفية

هذا السور المحيط بالمدينة يحميها من أخطار فيضان ويشكل جدار دفاعي للسكان من الأداء، ومن أهم المدن المصرية القديمة مدينتي منف وكاهون.

تعتبر مدينة منف أول عاصمة لمصر واسم منف معناه السور الأبيض أو الجدار الأبيض باللغة المصرية القديمة، وقد أقيمت حول هذه المدينة حصون طبرية يحيطها نهر النيل في الشرق وتغطي مساحتها حوالي 140 دونم.

أكواخها كانت مصنوعة من الطين والأعشاب والحشائش مدعومة بالأحجار معظم سكانها يعملون بالزراعة والرعي، والبعض الآخر يعمل بالحرف اليدوية، وكانت عند تقاطع الطرق ميدان علم ينثل السوق وفي وسط المدينة يوجد المعبد وقصر الحاكم.

تميزت مدينة كاهون بإحاطتها بسور طوله 400متر وعرضه 350متر على شكل مستطيل مقسمة إلى حيين الأول لطبقة الأثرياء والحي الثاني يضم المساكن الخاصة بالفقراء والعمال وحدائق منتشرة داخل المدينة[3].

[1] –علي سالم إحميدان الشواورة، **عدالة التنمية بين الريف والحضر**، مرجع سبق ذكره، ص 122،123.

[2]- حليم حسين عارف، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3]- علي سالم إحميدان الشواورة، **عدالة التنمية بين الريف والحضر** ،مرجع سبق ذكره، ص ص 122-123

المدن الرومانية : هاجر الإغريق إلى شبه الجزيرة الإيطالية ونشروا حضاراتهم و انشأوا لها العديد من المدن، فتأثر الرومان بهذه الحضارة آخذين عنها أسلوب الحياة الحضرية، واقتبسوا الأشكال الهندسية المنتظمة للمدن الإغريقية، وتميزوا بالأعمال الهندسية الكبيرة، حيث كان لهم الميل إلى الفخامة والعظمة بعيدا عن البساطة[1].

على غرار المدن اليونانية حول الرومان مدنهم إلى مركز اجتماعي وحضاري رئيسي، وتميزت بالتعداد في وظائفها فتركزت الوسائل الدينية والإدارية في أماكن خاصة مثال ذلك مدينة روما التي كانت أعظم المدن في عصرها، وعرفت اهتماما كبيرا في مختلف الخدمات الصحية والترفيهية فبلغ عدد النفورات 1200 نافورة و250 مخزنا في المدينة وحولها، أما خارج روما فقد أنشئت مدن منظمة إقليمية عرفت بمدن Castrum، وهي مدن للمعسكرات، دورها تقوية السيطرة على مناطق النفوذ الرومانية لتعزيز النشاط التجاري.[2]

كما أن نظام مد الطرق كان على الطريقة اليونانية على شكل رقعة الشطرنج (النظام المتعامد) لكن عرفت تنوعا فيما بعد فأصبح في شكل اتصال الطرق ببعضها البعض في اتجاهاتها وفي تكوين التجمعات السكنية المحصورة بينها، وقد يكون في المدينة الرومانية أكثر من طريقين رئيسين متعامدين كما قد يكون أكثر من ميدان هذا الأخير عرف باسم "الفورم" Forum، تحيط به مباني عامة ذات أعمدة وممرات مسقوفة، وأهم هذه المباني نجد مبنى "البازيليكا " "Bazilica" الذي كانت تجرى فيه المعاملات التجارية.[3]

بعد أن هزم الرومان اليونانيون في إيطاليا وصقلية استولوا على مناطق كانت تابعة لليونان بالإضافة إلى مناطق أخرى مثل جبال الألب، وأنشأت مدن أخرى في وادي الراين وانجلترا، ووجدت الطرقات الرومانية الشهيرة في أوروبا وآسيا وإفريقيا حيث انتشر أثر الرومان الحضري في قارة أوروبا والحوض المتوسط خلال القرنين الثاني والثالث، وقد ترك الرومان آثار عظيمة كالتماثيل والمسارح القديمة والفنون المختلفة.[4]

المدن الباكستانية والصينية القديمة: مدينتي هارابا Hrappa وموهنجو-دارو Mohenjo-Daro ترجعان للسنة 3000 ق.م. وأطلال مدينة هارابا توجد في نهر رافيRavie أحد روافد نهر السند الرئيسي في أرض الأنهار

1 حليم حسين عارف، محسن بياض، مرجع سبق ذكره، ص54.

2- فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سبق ذكره، ص84.

3 حليم حسين عارف، محسن بياض، مرجع سبق ذكره، ص58.

4 فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سبق ذكره، ص84.

الخمسة بباكستان*، هذه المدينة توجد بالقرب من أبراج دفاعية، وصفان من المساكن تشبه الثكنات العسكرية، وفي شمال المدينة تم العثور على بقايا طواحين حجرية، هذا كله يرجح ان تكون المدينة ثم التخطيط لها من قبل.

شكل يوضح صورة حضارة وادي السند

المصدر: http://www.syr-res.com/article/9482-html

أما المدن الصينية فقد ازدهرت في نهر الهوانجو منذ القرن 2000 ق.م وكانت معظمها ذات وظائف دينية وإدارية إلى جانب التجارة بالمنتوجات الزراعية والمصنوعات اليدوية، ومن أشهرها مدينة أنيانغ Anyang ومن أبرز معالمها الأسوار والحصون واستمرت المدن ذات الأسوار بالانتشار حتى السنة الثالثة ميلادية.

أمريكا اللاتينية: بين الألف الثانية والأولى قبل الميلاد نشأت مدن الحضارة الهندية، عرفت بطابعها المتميز قبل جماعات الانكا Anca والمايا El Maya، ولا تزال آثار هذه المدن قائمة إلى يومنا هذا.

كان إقليم توتيواكان Toetihuacan في وادي مكسيكو هو أحد مواطن هذه الحضارات تمارس فيها أنشطة تجارية.

أما حضارة المايا فقد ازدهرت والقرن الرابع ميلادي منها مدن شيشين إتزا Chichen Itza، وإكسمال Uscmal وتيكال Tikal، ومن خصائص هذه المدن أن مبانيها متناثرة فوق رقعة جغرافية كبيرة تختلط فيها المدن بالقرى، وما يميز مركز المدينة تيكال Tikal وهو وجود نصب هائل فيه، وكانت بناياتهم من نوعية ارقى توحي بأنها[1] مخصصة

لرجال الدين، وكهته المعابد، وقد وصلوا إلى درجة متقدمة من المعرفة في العمارة والفنون والفلك، فكانت طرقهم تشبه الطرق الرومانية ومدنهم تتمتع بالحكم الذاتي مثل مدن أثينا واسبرطة[2].

* تسمى اليوم بحضارة هارابا التي اكتسبت اسمها من مدينة هارابا الباكستانية، واكتشف العلماء الآثار التي تشير إلى وجود حضارة تعبر عن بناء مدن مخططة بصورة دقيقة حيث كان وادي السند هو قلب تلك الحضارة، لمزيد من التفاصيل حول الموضوع أنظر: -الباحثون السوريون "حضارة وادي السند" على الرابط الإلكتروني: .http://www.syr-res.com/article/9482-html تاريخ الاطلاع (22-04-2019).

[1]- علي سالم إحميدان الشواورة، **عدالة التنمية بين الريف والحضر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 125-127.

2 علي سالم إحميدان الشواورة، **المدن تضخمها سلباتها تخطيطها**، مرجع سبق ذكره، ص 128،129.

المدن الأوروبية في العصور الوسطى: بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية وانتشار المسيحية، وانقسامها إلى كنيستين شرقية وغربية تبعه انقسام جغرافي في العالم الروماني إلى قسمين: القسم الغربي اللاتيني من مدينة روما حيث تركز النشاط الاقتصادي والسياسي، والقسم الشرقي البيزنطي الذي تركز في القسطنطينية.[1]

قامت المدن في هذه الفترة على أساس العمل والتجارة فكان للكنيسة الكاتدرائية والقصر دورا أساسيا في بناء المدن وعرفت هذه الأخيرة نشاطا سياسيا بالدرجة الأولى في وظائفها التي تمركزت في وسط المدينة[2].

في القرن 12 انشأت المزيد من المدن في مواضع جديدة على يد الالمان الذين انتشروا وسط أوروبا، وانتشرت الحضارة أيضا في أوروبا، في القرن 15 وكانت المدن تقوم بها نشاطات ووظائف متشابهة أبرزها الحرف اليدوية والتجارة، كما كانت مراكز الإدارة والدفاع مثل مدينة لندن London على نهر التايمز.[3]

هذه الفترة عي ما تعرف بفترة الانتعاش في أوروبا بعد أن عرفت سيطرة البرابرة على المدن فخرجوا وحرقوا العديد منها فتضائل عدد المدن وقل عدد السكان كل هذا بالانحلال وتفكك الإمبراطورية الرومانية وهذا ما عرف بعض الظلام في أوروبا بعد أن أعادت المدينة الأوربية مجدها واتخذت من الكنائس نواة المدن واستصلحت الأراضي ونشطت الزراعة من جديد وعادت المياه الاقتصادية والتجارية كعنصر مهم عند القلاع الخاصة بالأمراء والإقطاعيين وأصبحت مدن أوروبا مدن تجارية وحربية في نفس الوقت حيث كانت المدن الحربية سببا في قيام مدن جديدة فمثلا قد بنيت 32 مدينة في فرنسا وخلال القرن 13 كانت فرنسا تعج بالمدن.[4]

اما عصر النهضة فقد عرف بعض الإنسانية حيث شهدت اكتشافات جديدة، وظهرت الفنون والعلوم، وكان لها تأثير على المدن والمباني، فكانت المدن الباروكية* Baroque في استمرار في النمو الصناعي والتغير الاقتصادي والاجتماعي، وبداية ظهور عصر الآلة.[5]

1 فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سبق ذكره، ص88.

2 حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري**. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص79.

3 فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سبق ذكره، ص88.

4 مازن عبد الرحمن الهيتي، **جغرافيا المدن والتحضر أسس ومفاهيم**. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص50،51.

* الباروك: مصطلح يطلق على أشكال كثيرة من الفن الذي ساد غربي أوروبا وامريكا اللاتينية عام1600 في روما وإيطاليا وأبدع المصريون التشكيليون والمعماريون والنحاتون الباروكيين حيث استطاع المهندس المعماري في عصر النهضة التوصل إلى التوازن والجمال باستخدام المساحات المستطيلة فنجد من الفخامة القصور الباروكية مثل قصر فرساي بفرنسا وقصر زفنجر ألمانيا. لمزيد من التفاصيل اطلع على الرابط الإلكتروني:
http://www.marefa.org/%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%88%D9%83

5 حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري**.مرجع سبق ذكره،ص18.

المدن العربية: في الوقت الذي عرفت المدن الأوربية اضمحلالا في العصور الوسطى، وازدهرت المدن العربية بل ويمكن القول بلغت ذروة مجدها، وذلك لما أحيته من المدن الرومانية بالإضافة إلى ما أنشأته من مدن أخرى في مواقع متميزة، وبعد ظهور الإسلام فأنشأ العرب المسلمون الجوامع والمدن الدينية مثل فاس ومراكش والرباط والنجف وكربلاء، ولحماية المسلمين دولتهم قاموا بإنشاء مدن العرب قبل الإسلام مجرد وسطاء تجاريين وأصبحوا بعده انجح التجار وازدهرت المدن بثروات التجارة وكبر حجمها مثل بغداد والقاهرة.[1]

اشتملت المدن التي كانت في المغرب العربي بين البحر الأبيض المتوسط والصحاري العربية على تراث عام يوناني روماني بيزنطي (Byzantium) والتي نشأت بشكل تلقائي على خلاف المدن التي تأثرت بنمط المخططات المستطيلة للمدن الواقعة تحت السيطرة اليونانية كبعض المدن التي أنشأت في تونس والمغرب وكذلك بعض المدن العربية الإسلامية الشرقية التي تأثرت بالشكل الدائري في المدن والذي طبق في الكوفة وبغداد وبعض المدن في بلاد فارس.

وجدت المدن العربية الإسلامية في القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي، ظهرت على نطاق عالمي وانتشرت في مناطق مختلفة من العالم في اسبانيا وشمال افريقيا، سوريا وأطراف آسيا والعراق وإيران ووسط آسيا وهذا ما يفسر اختلاف أشكال المدن في هذه الأقاليم بسبب تغير العوالم الجغرافية كالتربة والمناخ، البشرية واختلاف التراث وتداخل الأنظمة التجارية.

أقام العرب القدامى مدنهم على أنقاض مدن وحواضر أخرى كما أسسوا مدن جديدة كعواصم لهم وحولوا قواعد قديمة من مدن لاتينية مسيحية إلى مدن عربية إسلامية فحسب بعض المفكرين فإن البصرة قامت مكان المدينة الرومانية تريمولا (Tremulae).[2]

عرفت المدن العربية تدهورا بعد وقوع اغلبها تحت حكم العثمانيين فدمروا موانئ البحر المتوسط بل امتد الخراب إلى المدن التي أنشأها العرب على ساحل إفريقيا.

المدن الحديثة: التقدم الصناعي في المدن يجعلها محل جذب الأيدي العاملة والنزوح من الريف إلى المدينة حيث الأجور العالية وفرص العمل متوفرة، هذا ما أدى إلى زيادة عدد سكان المدن على حساب الريف وهذا ما حدث في بريطانيا خلال المائة والخمسين سنة الماضية، حيث بلغ عدد سكان بالمدن فيها اليوم أكثر من 80% هذا النوع[3]من المدن يعتبر من معالم العصر الحديث، وقد انتقل الى بقية أقطار أوروبا والعالم الجديد مع الانقلاب الصناعي الذي

[1]- عبد الفتاح محمد وهيبة،مرجع سبق ذكره،ص44، 45.

[2] إياد عاشور الطائي، مرجع سبق ذكره، ص27-28.

[3]- عبد الفتاح محمد وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-52 (بتصرف)

نتج عنه تطور اقتصادي اجتماعي يعبر عن توفر خدمات تتركز كلها في مكان معين هو المدينة، ومن الواضح أنه كلما ارتفعت نسبة من يقومون بالخدمات كان ذلك دليلا على رقم الصناعة وتحسين الأحوال الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة، وبالتالي زيادة عدد السكان.

ارتبط هذا التطور والتحول نحو أداء الخدمات بظاهرة جديدة هي قيام مدن تقوم معظمها على خدمات التسلية والترويح عن النفس، وزاد نشاطها بتحسن وسائل النقل، وما يميز المدن الحديثة هو ظهور نطاقات ضخمة من المباني نتيجة اتساع رقعة المدينة بسبب النمو المستمر لحياتها الاقتصادية والاجتماعية مثل مدينتي لندن ونيويورك ويوجد في العالم اليوم ما يقرب 70 مدينة من هذه المدن[1].

المدن في الدول النامية ضمت نحو ثلثي إجمالي سكانها عام 2002، ونحو 57% من إجمالي سكان العالم البالغ 7.2 مليار نسمة عام 2013 يعيشون داخل المدن وهذا ما يزيد من الأزمات خاصة فيما يخص الغذاء والسكن والمياه والتلوث، والبطالة وسوء التغذية والصحة وغيرها.

أوضحت توقعات الأمم المتحدة أن الاتجاه العام يشير إلى نمو وتطور المدن فقد ارتفعت نسبة التحضر عالميا عام 1980م من 40% إلى 50% عام 2001 كما تتوقع الأمم المتحدة أن يسكن المدن نحو ثلاث اخماس سكان العالم عام 2025[2].

[1] عبد الفتاح محمد وهيبة، المرجع نفسه ، ص ص 52-55 (بتصرف)

[2] علي سالم إحميدان الشواورة، **المدن تضخمها، سلبياتها، تخطيطها**. مرجع سبق ذكره، ص ص 148-155 (بتصرف).

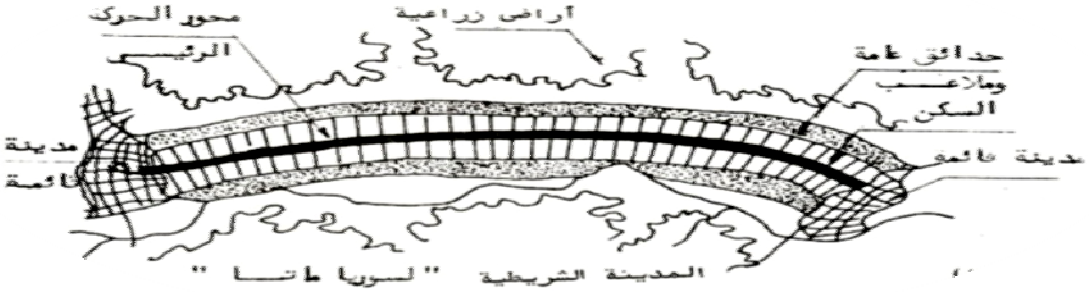

مخطط المدينة الشريطية عند سوريا ماتا

المصدر: حليم حسين عارف ومحسن بياض،مرجع سبق ذكره،ص130.

المخطط الموضح في الشكل يبين أن المفكر سوريا ماتا في نظريته (المدينة الشريطية) قد خطط للمدينة بشكل طولي يتوسطه محور الحركة الرئيسي (طريق القطار السريع) ثم مناطق سكنية محاذية للطريق الرئيسي وتليها حدائق عامة وعلى أطرافها تأتي أراضي زراعية وصناعات، كما يلاحظ وجود مدينتين على جانبي المدينة فالهدف من وراء هذا المخطط هو الربط بين مدينتين لتكوين مدينة أخرى.

يظن المخطط ماتا أن إقامة مدينة جديدة أرخص اقتصاديا من تجديد مدينة قديمة قائمة وقد طبق مدينته على مدينة مدريد الإسبانية فربط بين مدن قائمة بواسطة شريط طولي يتوسطه شريان مروري رئيسي ومنه تتعامد الشوارع الفرعية.

استمرارية الامتداد الشريطي برأي ماتا في شكل مدينة شريطية أخرى تتفرع عن الأصلية، حيث يمكن أن تمثل امتداد للمدن القائمة وذلك بتطويرها في شكل أصابع أو محاور طويلة وبذلك يمكن الوصول إلى نموذج متكامل للدولة.[1]

مزايا وعيوب نظرية المدينة الشريطية:

أ. المزايا:

- ✓ إضفاء صفة جمالية على المدينة لما يجاورها من حدائق عامة.
- ✓ تجنب المركزية الخانقة في الخدمات التي تتركز وسط المدن.
- ✓ توزيع الأراضي السكنية بشكل متكافئ والاتصال المباشر بشبكة المرور الرئيسية.
- ✓ ربط المدن والوحدات السكنية وإطلالها على حركة مرورية واحدة وسريعة.

ب. العيوب:

[1]- المرجع نفسه،ص ص،16-20(بتصرف).

- ✓ غياب الارتباط الطولي لأجزاء المدينة بسبب طول امتدادها.
- ✓ وجود طريق رئيسي واحد.
- ✓ وجود خطر لمحاذاة المساكن للطريق الرئيسي وكذا عدم تساوي السكنات في القرب من الخدمات.[1]

1. **نظرية التوسع الشبكي**: رائدها هوا لألماني لودنج هيلبرزيمر Lodin HilberZimer g فكرته عبارة عن وحدة تخطيطية مستطيلة الشكل بمساحة 3 هكتار تضم كل وحدة أربع وحدات[(2)]وكلما دعت الحاجة إلى التوسع تم التخطيط لوحدة أخرى، يتم ربط الوحدة التخطيطية بالوحدات الأخرى للمدينة بطريق رئيسي وتكون مستقلة تحتوي على الخدمات الضرورية للمجتمع فكل وحدة توفر مكان للتجارة والتعليم والثقافة والترفيه وكذلك مكان للصناعة على جانب الطريق الرئيسي يعمل بها سكان الوحدة.

والجانب الآخر تكون فيه المحلات التجارية والمكاتب الإدارية والمناطق السكنية والحدائق العامة والمساحات الخضراء والمدارس والمباني العامة، لا يوجد ممر طولي داخل الوحدة حيث تجد الشوارع التي تخدم المنطقة مغلقة النهايات، فلا حاجة للنقل الداخلي لأن المسافة بين المسكن ومقر العمل هي السير على الأقدام لمدة 15 أو 20 دقيقة.[3]

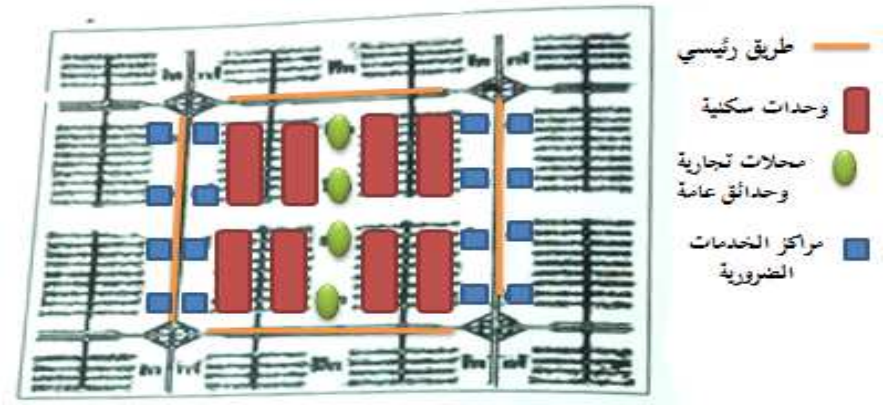

مخطط نظرية المدينة الشبكية عند لودنج هيلبرزيمر

المصدر: خلف حسين علي الدليمي،مرجع سبق ذكره،ص87، (بتصرف).

يبين الشكل حسب فكرة لودنج أن المدينة الشبكية تحتوي على مختلف المرافق العامة والخدماتية وكلها تتواجد حول مركز المدينة كما تحتوي على الحدائق العامة والمساحات الخضراء دون وجود طريق داخلي للمدينةبل طرق رئيسية محيطة بالمدينة وتربطها بالوحدات الأخرى المجاورة.

مزايا وعيوب نظرية المدينة الشبكية:

[1]–مؤمن محمد ذيب نصر،**التخطيط العمراني من منظور جغرافي**.(د.د.ن)،غزة،2013،ص100،99.

[2]– خلف حسين علي الدليمي،مرجع سبق ذكره،ص86.

[3]- علاء العيشي وآخرون،**نظريات تخطيط المدن**.مرجع سبق ذكره،ص9،8

أ. **المزايا:**

- ✓ وجود المدينة على الطريق الرئيسي يسمح بتوسعها ونموها.
- ✓ انخفاض الكثافة السكانية تقلل الازدحام.[1]
- ✓ وجود المصانع على أطراف المدينة يقلل التلوث.
- ✓ قرب المساكن لمقرات العمل.

ب. **العيوب:**

- ✓ قلة المساحات الخضراء داخل المدينة.
- ✓ الامتداد العمراني للمدينة على اتجاه واحد أي تكرار الوحدات السكانية على الطريق الرئيسي

2. **نظرية المدينة العضوية:** ينطلق مفكر هذه النظرية من تصوره للمدينة ككائن حي تكون العلاقة بين المدينة وأنشطتها كالعلاقة بين القلب والجسم[2]ظهرت الأبحاث الأولى للمدينة العضوية على يد هانز رايجوف Hans Raichow في ألمانيا عام 1925، كانت أفكاره مبنية على خلق مدينة كإنسان واحد ينمو وترتبط أجزاؤهببعضها البعض مثل الشرايين والأوردة، أول مدينة طبقت عليها فكرة المدينة العضوية كانت مدينة برلين قبل الحرب العالمية الثانية سنة 1930.

تتكون المدينة العضوية من خلايا سكنية،[3]تتسع وتستوعب 2000نسمة أفقيا و25000 نسمة عموديا حسب ما تحدث عنه هانز فإن طاقتها الاستيعابية للكثافة السكانية تكون أفقيا أقل منها عموديا.[4]

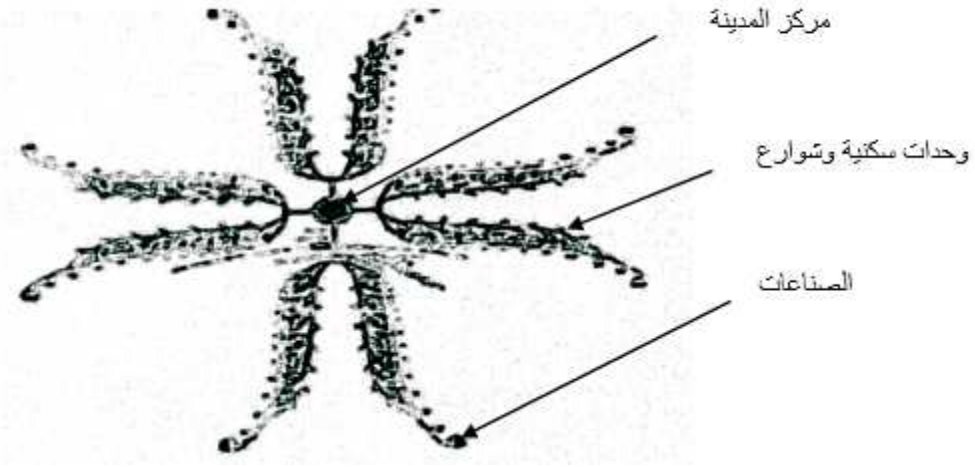

[1]-المرجع نفسه ،ص 10،11.

[2]- خلف حسين علي الدليمي،مرجع سبق ذكره،ص93.

[3]- علاء العيشي وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص ص30-32.

[4]- خلف حسين علي الدليمي،مرجع سبق ذكره،ص93.

مخطط المدينة العضوية عند هانز

المصدر: خلف حسين علي الدليمي، مرجع سبق ذكره،ص93(بتصرف)

حسب ما يبينه المخطط فإن مركز المدينة تتركز به مختلف الخدمات والمراكز أما الوحدات السكنية فتتوزع في أطراف المدينة التي شبهها هانز بالشرايين حسب ما هو موضح في الشكل أما الصناعات فتتركز على أطراف الوحدات السكنية وخارجها.

مزايا وعيوب النظرية العضوية:

أ. المزايا:

- ✓ باعتبار المدينة كائن حي نجد مرونة في نموها العمراني

ب. العيوب:

- ✓ الطرق المنحنية لتحقيق الشكل العضوي يهدر بعض المساحات من الأراضي عند التقسيم ويمنع المرور السريع.[1]

I. نظريات على أساس معالجة تحديات المدن

1. **نظرية الخلايا السداسية:** نولان كوشون Noulan Couchon خطط للمدينة حيث تكون على شكل سداسي وهي وحدات سداسية الشكل ومتكررة حول الوحدة الرئيسية التي توزع حولها الأنشطة، حيث يراها
2. نولان أفضل الأشكال في تقريب المسافات، تبلغ المسافة بين الطرق الرئيسية ميل واحد ويراعي مسافات السير المعقولة للمشاة، طبقت الفكرة على مدينة أوتاوا في كندا.[2]

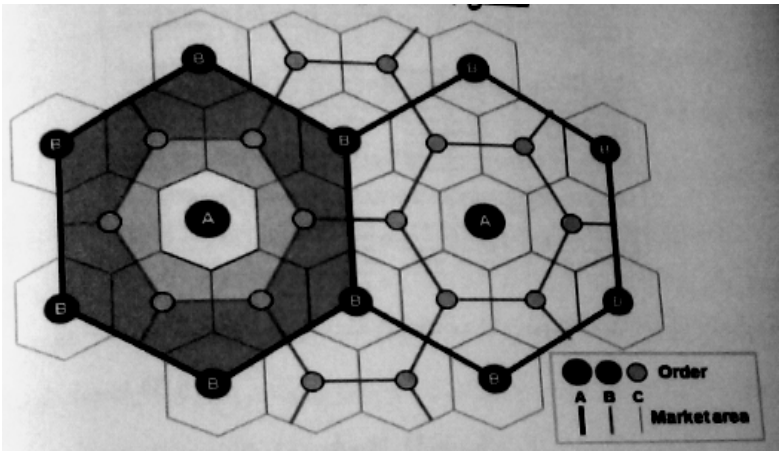

مخطط المدينة السداسية

المصدر: خلف حسين علي الدليمي،مرجع سبق ذكره،ص88.

[1]- علاء العيشي وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص31،32.

[2]- حليم حسين عارف ومحسن بياض،مرجع سبق ذكره،ص133.

حسب المخطط فإن المدينة السداسية قد تم تخطيط مركزها على شكل سداسي وتتوزع الأنشطة حول المركز على أساس الوحدة السداسية المتكررة، كما يلاحظ وجود انفراجات الزوايا في التقاطعات وهذا له أثر في تسهيل حركة المرور.

مزايا وعيوب نظرية المدينة السداسية:

أ. **المزايا:**

- ✓ توزيع الخدمات على مراكز المدينة مما يقلل من ازدحام المركز..
- ✓ الوحدات الأخرى المحيطة بالمركز عبارة عن التقاء الطرق الرئيسية بالمدينة وتتركز بها الخدمات الرئيسية.
- ✓ سهولة المرور وذلك لانفراج الزوايا بين الطرق 120درجة.

ب. **العيوب:**

- ✓ تكرار الوحدات يصيب بالملل.
- ✓ قلة المساحات الخضراء داخل المدينة.[1]

3. **نظرية المدينة النموذجية:** جيمس بكنغهام (James Buckingham) مهندس معماري بريطاني نشر عام 1949 أفكاره في بحثه حول المشكلات الناتجة عن الصناعة أدرجها في تخطيطه للمدينة التي أسماها بالمدينة النموذجية[2]في كتابه National Evils and practicalremediesتحدث في نظريته عن تركيب المدينة واعتبر مركزها هو الميدان العام، ووسطه مميز بعلامة مرتفعة كالبرج مثلا، حول مركزها تقام المباني العامة، وبعدها المساكن المختلفة الأشكال والمستويات، ولأنه قد حدد مسبقا مساحة المدينة بحوالي 3كلم^2 فإن مساحة الوحدة السكنية يتناقص كلما اتجهنا من مركز المدينة نحو خارجها، وبالتالي فالسكان محدودي الدخل تكون إقامتهم بالمناطق السكنية المتطرفة ذات الوحدات السكنية الصغيرة، وهي الأقرب إلى المحيط الخارجي للمدينة حيث تكون مناطق زراعية وصناعية وحرف مهنية لهؤلاء السكان.

أضاف المخطط أيضا في نظريته أن المدينة تكون مقفلة لاستيعاب أي زيادة مستقبلية في السكان، إذا فمجال الامتداد والتوسع مستقبلا إلا من خلال قيام مدن جديدة.[3]

[1]- علاء العيشي وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص24،25.

[2]– علاء العيشي وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص ص،25–30 (بتصرف).

[3] أحمد كمال الدين عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص24،25.

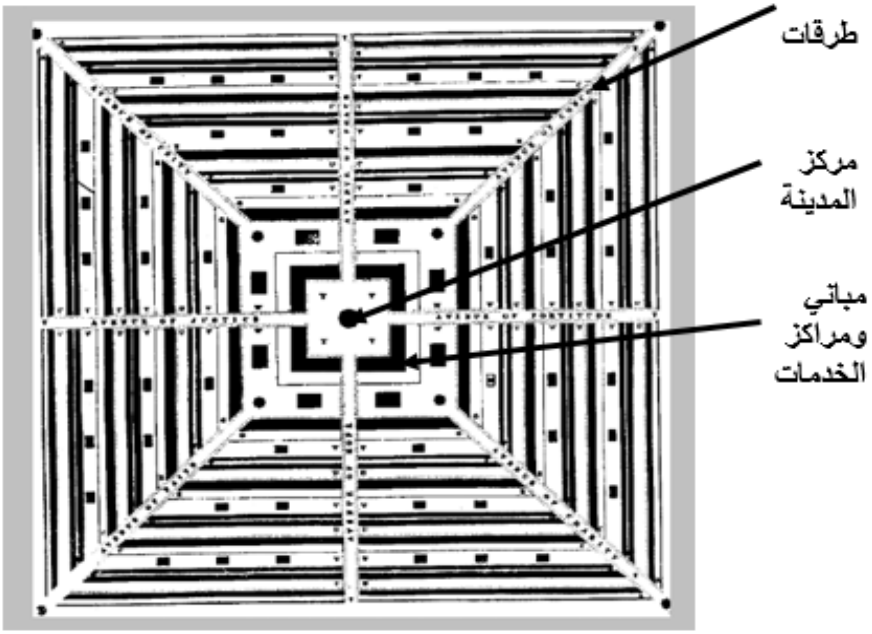

مخطط المدينة النموذجية عند جيمس بكنغهام

المصدر: احمد كمال الدين عفيفي، نظريات في تخطيط المدن ،ص25.

حسب ما يبينه المخطط فإن بكنغهام اقترح في مخططه أن تكون مركز المدينة تتجمع فيه المباني والخدمات العامة، وخطط مساكن الطبقة المتوسطة والعمالية وكذا ورش الصناعة في أطراف المدينة اما المصانع التي تسببت للمدينة في مشاكل صناعية كالتلوث البيئي وغيره فقد اقترح أن تكون بعيدا عن المدينة بحوالي نصف جيل.

مزايا نظرية المدينة النموذجية:

- ✓ تنوع سكان المدينة واختلاف انماطهم.
- ✓ فصل المناطق الصناعية وبعدها عن المدينة.
- ✓ خلو المدينة من المتلوثات الناتجة عن المصانع.[1]

4. **نظرية مدينة الغد:** اقترحها المفكر والمخطط الفرنسي لوكوربوزييه (Le Corbusier)، تنص فكرته على تخطيط مدينة عصرية تستوعب ثلاثة ملايين نسمة، تكون أبنيتها وسط حدائق واسعة بشكل ناطحات سحاب، ارتفاعها 60 طابق وتستوعب 1200 نسمة.

- ✓ يخصص 5% من المساحة للمباني العامة.
- ✓ محطة مواصلات لمختلف وسائل النقل.

[1] علاء العيشي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص30.

✓عمارات سكنية بارتفاع 8 طوابق حول الأبنية المرتفعة ومرتبة على شكل صفوف زجاجية تتخللها فضاءات خضراء.

✓الكثافة السكانية للعمارات تكون 120 نسمة[1]

✓حول المدينة من الخارج نجد مساكن الأغنياء، وتصب فكرة لوكوربوزييه حول المزج بين الريف والمدينة، وقد أكد لوكوربوزييه ان التوسع مستقبلا لا يكون على حساب المساحات الخضراء بالمدينة بل يكون من خلال التجديد العمراني لمراكز المدن[2].

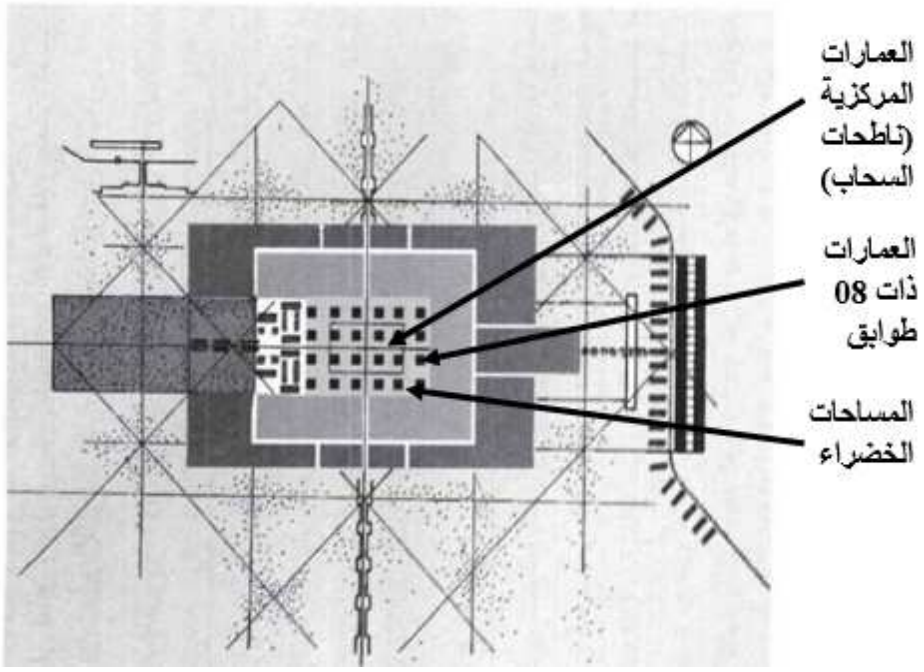

مخطط مدينة الغد عند لوكوربوزييه

المصدر: أحمد كمال الدين العفيفي، نظريات في تخطيط المدن ، ص90.

مخطط لوكوربوزييه لمدينة الغد من خلال ابنيتها المرتفعة وتخصيصه لنسبة 95% للمساحات الخضراء يعطي صفة جمالية للمدينة من خلال الحدائق العامة التي تتخلل أبنيتها كما نلاحظ انه استغل المجال الفضائي العمودي في توسعه العمراني وليس على حساب المساحات الخضراء والمجال الافقي.

مزايا وعيوب نظرية مدينة الغد:

أ. المزايا:

[1] خلف علي الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 89-90.

[2] أحمد كمال عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص54.

- ✓ الحد من التكدس داخل المدينة بوجود المساحات المفتوحة.
- ✓ استغلال عمودي بواسطة ناطحات السحاب.

ب. العيوب:

- ✓ هذا التطبيق لم يحل مشاكل المدينة بالنسبة لكثافتها السكانية.[1]

II. نظريات على أساس الشكل الجمالي للمدن:

1. نظرية المدن الحدائقية: (إيزر هوارد E.Howard1898)

جاءت فكرة المدينة الحدائقية من جراء ما فرضته الثورة الصناعية وطبقت في مدينة لندن لتطويرها حيث كانت لندن أنذاك تعاني من نمو عمراني مفرط.

عرفت هيئة تخطيط المدن الإنجليزية Town and Country planning Association المدن الحدائقية بأنها "هي التي تخطط للحياة الصحية والعمل معا، وتكون كبيرة الحجم بدرجة كافية وتحاط بشريط أخضر من المناطق الزراعية كما يلزم ان تكون ملكية الأرض ليست في ايدي أفراد، أي ليست ملكية خاصة لسكانها شائعة وعامة لجميع السكان وبدون تحديد.[2]

الفكرة الأولية لتخطيط مدينة لها كفايتها الذاتية تمتلك 6000 فدان* أراضي زراعية. وتأخذ المدينة الشكل الدائري نصف قطرها 1100 متر وعدد سكانها 3200 نسمة، لها ستة شوارع ووحدات رئيسية تتقاطع في المركز ومقسمة لستة طرق رئيسية، كل وحدة بها خدماتها الضرورية، يزاول سكانها أعمالهم في المدينة، يتوسطها ميدان مركزي به حدائق وحوله المباني العامة المختلفة كدار القضاء والمباني الحكومية والمتاحف والمستشفيات، تحيط بهذه المباني حدائق عامة بعدها سوق المدينة، وتمتد المساكن في نطاقات دائرية، اما المصانع فتقع على الطريق الدائري الخارجي المحيط بالمدينة.[3]

---

[1] علاء العيشي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2] – أحمد كمال عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-35.

* الفدان: من وحدات المساحة قديما وهو نظام غير متري حيث الفدان= 4200 متر مربع.... للمزيد من التفاصيل الاطلاع على الرابط الإلكتروني: http://www.almrsal.com/post/333377 تاريخ الاطلاع: 02-05-2019.

[3] – علاء العيشي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص11.

أقام هوارد اول مدينة حدائقية (مدينة ليتشوورثLetchworth) على بعد 32 ميل عن لندن وكان هذا النموذج الجديد لتخطيط المدن خطوة تقدم في حركة النمو الحضري، حيث تختلف نظريته وتصوره للمدينة عن النظريات التي ركزت على حركة النقل وحدها لتخطيط المدينة كالمدن الطولية[1] .

وضع هوارد نسب تقوم عليها فكرة المدن الحدائقية تمثلت فيما يلي:

- ✓ إشراف البلدية على ملكية الأرض (ملكية عامة للأراضي) لتجنب المضاربات عليها وارتفاع أسعارها
- ✓ ضرورة وجود الحزام الأخضر المحيط بالمدينة لتفادي التحامها بالمدن الأخرى.
- ✓ التوسع وامتداد المدينة الحدائقية يكون عن طريق انشاء مدينة حدائقية أخرى مرتبطة بها عن طريق السكك الحديدية.

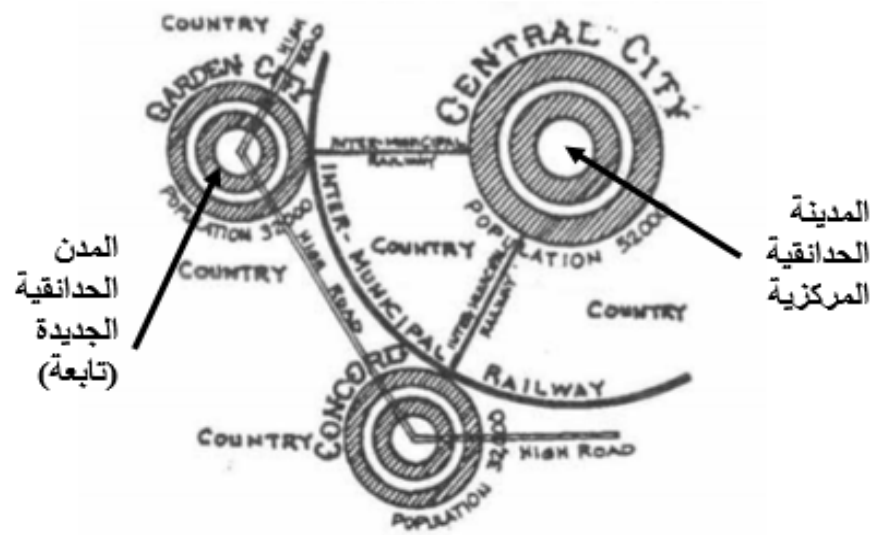

مخطط المدينة الحدائقية لإيزر هوارد

المصدر: أحمد كمال عفيفي، نظريات في تخطيط المدن ، ص36.

من خلال المخطط الموضح للمدينة الحدائقية يلاحظ انها مدينة تحقق اكتفائها من الناحية العمرانية لتنوع البنايات والمرافق الموجودة بها انطلاقا من المركز حتى أطراف المدينة مع إعطاء أكبر نسبة من مساحة الأرض للمزارع والحدائق العامة وكذا المصانع وبالتالي تنوع الوظائف من صناعة وزراعة دون حاجة سكانها للانتقال إلى المدن الأخرى.

مزايا وعيوب نظرية المدينة الحدائقية:

أ. المزايا:

[1] – حليم حسين عارف، محسن بياض، مرجع سبق ذكره، ص112.

- ✓ تصميمها يعبر عن مدينة ريفية فيها كل مقومات التخطيط الحضري من مركز مدني وشبكات النقل وخدمات تجارية صناعية وزراعية.
- ✓ كثافة سكانية قليلة حيث كل عائلة لها مساحة شكل مساوية للآخرين.
- ✓ اكتفاء المدينة ذاتيا بتوفير نشاطات لعمل سكانها.[1]

ب. العيوب:

- ✓ ظهور ألاف الوحدات المتكررة على وتيرة واحدة يضعف من شكل المدينة وطابعها.
- ✓ تحدثت المدينة عن الربط بين السكن والعمل لكن عند التنفيذ لم يراعى ذلك ففي إطار التوسع والامتداد أنشات مدن أخرى لكن تركز العمل في المدينة المركزية وبقيت المدن الأخرى تابعة لها. وهذا ما يزيد الضغط على شبكة طرق المدينة المركزية وتزايد متاعب السكان.

2. **نظرية البلوك الكبيرة:** ظهرت هذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى. طرح أفكارها وناقشها كل من المخططين كلارك ستين Clark Stein وهنري رايتHenry right واقترحا فكرة البلوك الكبيرة Super Block هذا الأخير عبارة عن مساحة مستطيلة من الأرض تحيط به من الشوارع من جميع الجهات. طوله ما بين 180إلى 200 متر وعرضه حوالي 60 متر.

خطط كل من كلارك وهنري المدينة السوبر بلوك مع ادخال بعض مميزات المدينة الحدائقية عام 1928م، هذه المدينة طبقت على مدينة رادبورن Radburn. هذه الأخيرة تبعد عن نيويورك بحوالي 25.7كلم بمساحة 5.18كلم^2 لإيواء 25 ألف نسمة، قسمت على 03 وحدات سكنية كل وحدة تتسع بحوالي 7500 إلى 10000 نسمة.

تكون مدينة البلوك الكبيرة في نظر كلارك وهنري في تصورهما لها على أساس ما يلي:

- ✓ طرقها لا تستعمل إلا لوظيفة واحدة أي يوجد فصل تام بين طرق السيارات وطرق المشاة.
- ✓ إحاطة المدينة بشوارع رئيسية.
- ✓ الأولوية وجود الحدائق واهميتها حول المدارس والمساكن ومصفوفات العمارات.
- ✓ وجود المركز التجاري والخدمات العامة في مداخل المدينة.
- ✓ وجود شوارع مختلفة نهاياتها مجموعات سكنية تربطها طرق المشاة وبها حدائق مركزية لكل مجموعة سكنية.

[1]- علاء العيشي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص11-12.

أطلق على مدينة رادبورن مدينة لعصر السيارات وذلك لوجود طرق فرعية ووجود فراغات لاستدارة السيارات بالإضافة إلى ترك فراغ امام كل منزل لوقوف السيارات طوليا، ولذلك تم توقع أن يكون لكل ساكن سيارة في المستقبل. [1]

مخطط نظرية البلوك الكبير

المصدر: علاء العيشي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 20. (بتصرف)

تم التخطيط لهذا النموذج من المدن على أساس أن تكون قطعة من الأرض محاطة من جميع جوانبها بشوارع وطرق وحدائق، بهدف القدرة على التعامل مع التحديات في مجال الإسكان من خلال المجاورة السكنية أي تجمع مكاني للسكان. وكما هو موضح في المخطط نلاحظ فصل لطريق السيارات التي تمر وسط المدينة عن طرق المشاة التي تكون على أطراف المدينة مع ربط التجمعات السكانية والشوارع ببعضها البعض وكذا مع الحدائق العامة التي أكدوا على أولويتها وربطها بممرات للمشاة التي تقابل أيضا واجهات المنازل وتؤدي إلى مساحات خضراء، كل هذا التخطيط المنظم والمحكم في تصميمه يضفي صفة جمالية على صورة المدينة.

مزايا وعيوب نظرية البلوك الكبير:

أ. **المزايا:**

- ✓ استثمار جيد لمزايا المدن الحدائقية.
- ✓ وجود طرق رئيسية وطرق للمشاة يجعل المدينة أكثر حيوية.

[1]- المرجع نفسه، ص ص17- 21.

- ✓ التطور التكنولوجي واستيعاب الشوارع للسيارات مستقبلا.[1]

ب. العيوب:

- ✓ عدم مراعاة التوسع والامتداد مستقبلا.
- ✓ وجود مركز واحد للخدمات (في مدخل المدينة).[2]

3. **نظرية المدينة الجميلة:** دانيال برنهام Daniel Burnham مهندس معماري شارك في معرض شيكاغو عام 1893 وقدم رأيه متحدثا عن الجوانب السلبية للثورة الصناعية والصورة السيئة للمدن الصناعية الكبرى، تم طرح أفكاره لتخطيط المدينة التي أسماها بالمدينة الجميلة (Beautiful City).[3]

تحدث دانيل في نظريته هذه عن المدينة مركزا على مبادئ الفنون الجميلة وافتاء مركز مدني يمثل القوة والجاذبية الجمالية ما يجعلها أكثر تطورا وإثارة وضخامة[4]، وذلك لكونها تحتوي على شوارع واسعة وساحات (بلازات) عامة كبيرة، بعدها قامت الكثير من مؤسسات التخطيط بالولايات المتحدة الأمريكية وخططت المحاور الرئيسية والشوارع الحدائقية الواسعة والساحات الكبرى[5]، ومراكز الحضر وإقامة المباني العامة ذات التكوين الضخم، وذلك بالتنسيق مع المهندس دنيال برنهام بهدف تجميل الكثير من المدن وقد قام بتطبيق نظريته المدينة الجميلة على مدينة شيكاغو سنة 1909[6].

من خلالها يهدف إلى تجسيد عناصر للحفاظ على مدينة مزدهرة:

1. تطوير نظام طرق إقليمي سريع وفعال.
2. وجود سكك حديدية ومحطات.
3. ادراج نظام متنزه مفتوح في جميع أنحاء المدينة.
4. وجود شوارع وطرق المدينة الداخلية.
5. إنشاء مركز مدني حول مركز المدينة (المناطق الحكومية والتجارية).[7]

---

[1]- المرجع نفسه، ص 23.

[2] علاء العيشي وآخرون، المرجع نفسه ، ص24.

[3]– حليم حسين عارف ومحسن بياض، مرجع سبق ذكره، ص104.

[4] -Chicagoplanninhistory http://chicagoplanninghistory.weebly.com/urban-design.html على الرابط الإلكتروني : تاريخ الاطلاع(2019/05/20)

[5] – علاء العيشي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص24.

[6]– حليم حسين عارف ومحسن بياض، مرجع سبق ذكره، ص105.

[7] -Chicagoplanninhistory، op.cit.

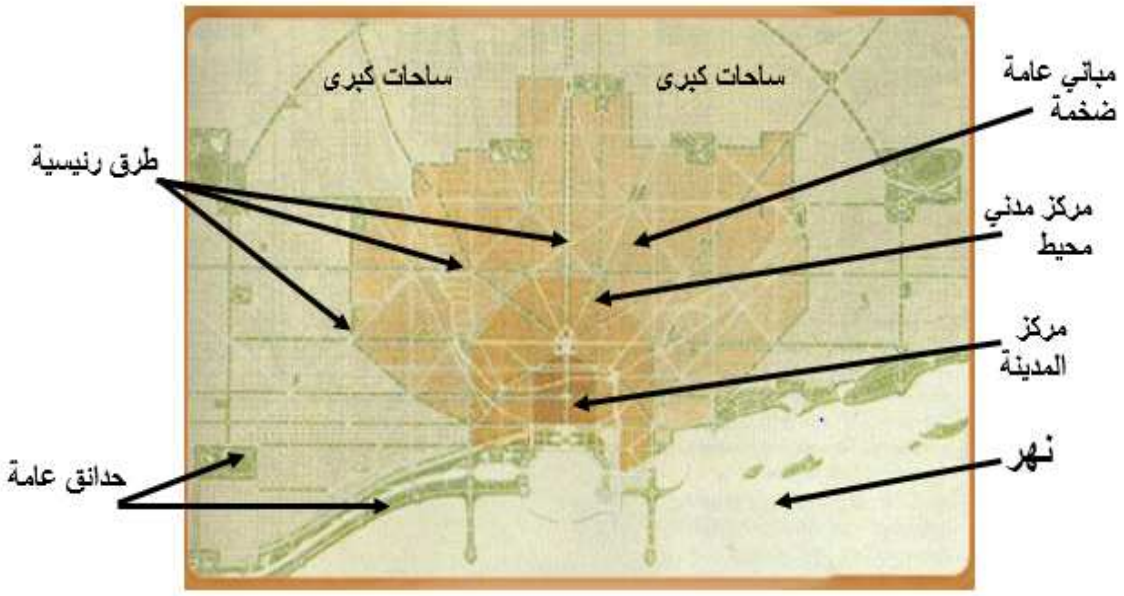

تخطيط المدينة الجميلة (مشروع مدينة شيكاغو)

المصدر:http://chicagoplanninghistory.weebly.com/urban-design.html(بتصرف)

من خلال المخطط نلاحظ أن المدينة الجميلة لها من البنايات والمساحات والمراكز ما يضفي عليها صفة الجمالية فوجود الحدائق على طول الواجهة البحرية بمدينة شيكاغو يجعل منها منطقة سياحية، وتوفر مساحات وحدائق عامة وفضاءات مفتوحة ومتاحة للمشاة وأيضا الطرق السريعة تساعد على سهولة الاتصال بالمدينة المركزية ويخفف من التجمعات وسط المدينة الحضرية.

مزايا وعيوب نظرية المدينة الجميلة:

أ. المزايا:

- ✓ معالجة البيئة ذات الصورة القبيحة في المدن الصناعية.
- ✓ وجود شوارع واسعة وساحات كبيرة[1]

ب. العيوب:

- ✓ الاهتمام بجمالية المدينة على حساب المشاكل الرئيسية التي تعاني منها.
- ✓ عدم الاهتمام بالظروف المعيشية للسكان.[2]

[1] علاء العيشي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] حليم حسين عارف ومحسن بياض، مرجع سبق ذكره، ص107.

خلاصة الفصل:

تخطيط المدينة كتطبيق سبق التفكير العلمي حيث كان ممارسة قبل أن يكون علما ، حيث تظهر مختلف الحضارات من خلال الآثار القائمة اليوم في مختلف مناطق العالم والتي تعبر عن وجود تفكير في نمط معين للمدينة قبل ظهوره كعلم وكذا بعد بروز المفكرين الذين تتبين أفكارهم من خلال المخططات التي تناولها البحث في نظريات تخطيط المدن.

الفصل الثاني

سياسات تخطيط المدن في الجزائر وتطورها

يتناول هذا الفصل تاريخ تخطيط المدن في الجزائر،ويتابع بالوصف تجربة التصادم المعماري التاريخي الذي حدث في الجزائر منذ القديم ،ثم في الفترة الاستعمارية الاستيطانية التي مارست من خلاله فرنسا الهيمنة على المجتمع والفضاء والفن و التعمير،ثم في سياق الاستقلال الذي استمر العمل في بداياته الأولى بالترسانة القانونية الفرنسية إلى حين صدور قوانين جزائرية وبرامج تخطيطية وطنية.

المبحث الأول: التطور التاريخي للمدن في الجزائر

ظهرت المدن الجزائرية منذ العهد اليوناني والروماني ثم الإسلامي وكل مرحلة لها مميزاتها وتأثيرها على المرحلة التي بعدها إلى أن وصلت للفترة الاستعمارية التي بدأت فيها أولى السياسات التخطيطية حيث أضافت على المدن الجزائرية وميزتها بالطابع الأوروبي،[1]كغيرها من الفترات السابقة لها والتي تركت بصمتها واضحة للعيان في التراث العمراني والتي لم يبق منها سوى الأطلال.

المرحلة الرومانية: ظهرت المدن بالجزائر خلال الفترة الرومانية من42ق.م إلى غاية 429ميلادية وذلك جراء التواجد الروماني وتوسع أرجاء الإمبراطورية الرومانية في أفريقيا ،فكانت أهدافها الأولى من التوسع هي أهداف عسكرية فشيدت القلاع والحصون لجنودها وبعدها استعانوا بمخططين هندسيين وأقاموا مدن ذات خصائص حضرية وهندسة عمرانية ، وهياكل ومرافق خدماتية ، ولا تزال آثارها إلى يومنا هذا كمعبد تيمقاد ومسارح جميلة وقالمة وتيبازة كما تركت آثار موروثها الحرفي و المهني كمعاصر الزيتون والمطاحن وورشات الأواني الفخارية وغيرها . كما امتدت المدن الرومانية في الجزائر على طول الشريط الساحلي والمناطق الداخلية وعادة ما نجدها تنتشر على ضفاف الأنهار باعتبار الماء مقوم أساسي لمستوطناتهم.ونذكر من أهم المدن الرومانية بالجزائر : هيبوريجيوس (عنابة) ،إيجيلجيلي (جيجل) صالداي(بجاية) ، إيكوسيوم(الجزائر) ،سيرتا(قسنطينة)....الخ للمزيد من التفاصيل أنظر الشكل رقم (01).

يعود اصل بعض هذه المدن إلى الوجود الفينيقي في شمال افريقيا أنشئت لأغراض تجارية مثل مدينة هيبو (عنابة) ومدينة تيبازا ، لم تكن المدن الرومانية في الجزائر مجرد مراكز نفوذ فقط بل كانت مراكز عمرانية يقطنها سكان حضريون أغلبهم من أصل روماني حيث قدرت الكثافة السكانية مابين 5000إلى 20000نسمة في المدينة الواحدة ،وكان لها دور مهم في المجال التجاري حيث ربطت جنوب أوروبا بأفريقيا عبر البحر الأبيض المتوسط.

المدن الإسلامية في الجزائر:عرفت الجزائر انتعاشا في الشبكة العمرانية مع الفتوحات العربية الإسلامية فأنشئت العديد من المدن وتوسعت بطابع الحضارة العربية الإسلامية والمقاييس الأساسية للفكر العمراني الإسلامي وفي مختلف المجالات والوظائف كالمساجد والإدارة والدفاع والسياسة والأدب والفنون وغيرها من المجالات .استمر تزايد عدد المدن الجزائرية ذات النشأة العربية الإسلامية مثل مدينة تيهرت وتلمسان والمنصورة وبجاية والمسيلة والتنس والجزائر

[1]. فؤاد بن غضبان وفاطمة الزهراء بركاني،**المشروع الحضري أداة جديدة للتخطيط الحضري**.الدار المنهجية للنشر والتوزيع،الأردن،2016،ص187.

وذلك رغم تعاقب الدويلات الإسلامية على الحكم في الجزائر كالرستميين والأغالبة والصنهاجيين والحماديين[1] والمرابطين والموحدين والزيانيين وكذا المهاجرين من الأندلس بعد سقوط غرناطة بيد الإسبان .

المدن الجزائرية خلال التواجد العثماني: سقوط غرناطة وهجرة العرب والمسلمين إلى الجزائر كان له تأثير بارز على الحياة الحضرية لأن المهاجرين كانوا من علماء وأطباء ومهندسين ومعماريين وأدباء وشعراء وفنانين وحرفيين بمختلف المهن فتنوعت أنشطة المدن بمختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية واجتماعية مما زاد في تقوية الطابع الحضري للمدن الجزائرية فأصبحت تلعب دورها الإقليمي بالمفهوم الحضري ولا تقل أهمية عن باقي مدن العالم خاصة منها المدن الساحلية أو القريبة من الساحل مثل مدينة تلمسان في الغرب ،وقسنطينة في الشرق حيث كانت الكثافة السكانية آنذاك بالمدينتين لا تقل عن 50000نسمة بالإضافة إلى مدينة الجزائر التي كانت هي العاصمة الإدارية للبلاد ومقرا للداي ،والبليدة في الوسط وبجاية في الشرق ووهران في الغرب[2].

المدينة الجزائرية في الفترة الاستعمارية: لم تكن عملية التحديث الحضري من فعل الاستعمار الغربي حصرًا؛ فقد بدأت منذ القديم لكن عملية التحديث الغربية للمدن الجزائرية كانت إقصائية حيث وضع مخططات لمعسكرات محصنة ومدن استيطانية، وغيّر سلاح الهندسة وجه المدن القديمة تغييرا واسعا وقدمت هذه التغييرات العمرانية والمنشآت المستحدثة على أنها نهضة عمرانية نزعت عن المدينة الأصلية مظهرها الشرقي وأضافت لها ساحات ومتنزهات احتضنت الحياة الأوروبية .وضمن هذه الحركية ظهرت الحاجة إلى العقارات لإيواء الوظائف المدنية وتلبية مطالب الأ وروبيين، فصودرت الأراضي والبيوت والأوقاف، وحُوّل كثير من المساجد إلى وظائف مدنية أو كنائس تكريسًا لتحوّل المدينة الجزائرية لمدينة أوروبية.

حينما احتلت فرنسا الجزائر، سعت إلى فرنسة الارض الجزائرية من خلال إصدار عدة قوانين كانا همها القرار المؤرخ في 22 فريل Senatus Consult 1863 المتعلق بمنح اراضي لمراكز الاستيطان وما تلاه من قانون Varnier في 26 جويلية 1873المتعلق بالقضاء على ملكية العروش والقبائل من الاراضي [3] وتوزيعها مجانا أوبيعها للمستوطنين بالمزاد باثمان زهيدة دون شروط الاقامة بها ، مماجعل الأهالي يتراجعون عنها إلى المناطق الجبلية الوعرة التي تفتقر لأبسط متطلبات الحياة.في حين وجه المستعمر استثماراته للمدن الساحلية والسهول القريبة منها كسهول متيجة ووهران وعنابة لتوطين الأروبيين بهدف توسيع الهوة بين الأقاليم وتكوين فوارق جهوية بين المدن والأرياف وبالتالي

[1]- بشير التيجاني،**التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**.ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2000،ص ص،10-13.

[2]-المرجع نفسه ،ص 14،15.

[3]- بوبكر حربوش، "النمو الحضري بالجزائر ورهان التنمية الحضرية المستدامة أي سياسة للمدينة؟"،**مجلة العلوم الاجتماعية**. العدد 24 جوان،2017،ص195.

تحسن الأوضاع في المدن على غرار المناطق الريفية التي عرفت تدهورا في جميع المجالات التعليمية الصحية الغذائية.... وغيرها .مما دفع بهم للهجرة المكثفة نحو المدن وبدات تظهر الاحياء القصديرية بضواحي

المدن وخصصت لهم الإدارة الاستعمارية المناطق الهامشية لعزلهم قدر الإمكان عن المستوطنين.[1] ولقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية مخططات عمرانية جديدة تهدف إلى توسيع الأنسجة العمرانية للمدن عن طريق إنشاء أحياء جديدة وتجهيزها بالمرافق الإدارية والهياكل الأساسية لجلب الأوربيين .ولم تكتف بهذا فحسب، بل أقامت مدن جديدة يمكن تسميتها بمدن استعمارية منها: سطيف، باتنة، سيدي بلعباس التي تعد اليوم من أهم المراكز الحضرية في الجزائر.

حسب التقديرات المقدمة من طرف المصالح الإحصائية الاستعمارية، انتقلت نسبة التحضر من13.9% سنة 1886إلى 21.99 % سنة 1936 لتصل إلى25.15 %سنة1954.[2]

أقر النموذج الفرنسي في تخطيط المدن وتوسعتها المعروف بمخطط" التنظيم والاحتياطات العقارية "قبل سنة 1919كأداة لتقنين نمو المدينة تنشأ بحسب الحاجة حول شوارع مستقيمة تخضع المباني المطلة عليها لمعايير جمالية وصحية تحدد ارتفاعها وطرازها وعلاقتها بالفضاءات العامة وصف هذا النمط التخطيطي بالتنظيمي التجميلي بأنه يعمل على تأهيل المدن لاستيعاب التحول السريع إلى المجتمع الصناعي فهو يوفّق بين المتطلبات الجمالية[3] والتقنين وتحقيق شروط النظافة والصحة وقد جسّد روح الحداثة آنذاك، وإن كانت أسسه النظرية تعود إلى الفن العمراني الذي تبلور في الفترة الكلاسيكية وكان نموذجه مدينة باريس تحت سلطة محافظها هوسمان (*)صاحب المقاربة الهوسمانية المعروفة بمخطط التنظيم والاحتياطات العقارية وقد امتدت المقاربة الهوسمانية إلى المدن الفرنسية ومدن المستعمرات، وخاصة مدن الجزائر.

بحلول القرن العشرين تحولت المدينة الاستعمارية إلى حقل تجارب للنظريات المعمارية « الجديدة» لشخصيات[4] برزت من مدرسة التخطيط الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى أظهرت مهاراتها في البلاد المستعمرة كمشاريع المهندس لوكوربوزييه بمدينة الجزائر1931-1943، وكان تأثير مخططات المستعمر على المدن الجزائرية محدودًا بسبب ركود النمو العمراني قبل الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها، لكنها كانت مرحلة انتقالية إذ اعتمدت مدن جزائرية صغيرة

[1]. بشير التيجاني ،مرجع سبق ذكره،ص ،19،20.

[2]- بوبكر حربوش،مرجع سبق ذكره،ص196.

[3]-- معاوية سعيدوني ،"أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر جذورها، واقعها، آفاقها "،**مجلة عمران**. العدد4/16 ربيع2016 ،ص ص10-13.

[4]- معاوية سعيدوني ،مرجع سبق ذكره،ص12،13.

وكبيرة، مخططات تهيئة وتوسعة وتجميل فإنشاء منطقة مدينة الجزائر العمراني سنة 1937 مؤشرًا على تغير مقياس المجالات العمرانية وهو ما مهّد للمخطط العمراني Plan d'urbanisme والانتقال إلى التخطيط الحضري في صورته الحديثة.[1]

إن الزيادة الكبيرة لسكان الحضر في تلك الفترة تمت خلال مرحلتين، فمرحلة 1954/ 1962كانت مرحلة الثورة التحريرية، حيث سعت الإدارة الاستعمارية إلى اعتماد سياسة التجميع وخلق المناطق المحرمة في الجبال، مما دفع بأغلبية السكان إلى هجرة الأرياف والجبال،المرحلة الثانية1962/1966 تميزت بالانتقال الهائل من الأرياف إلى المدن المهجورة من طرف الأوربيين على غرار البدايات الأولى للاستعمار الفرنسي في الفترة 1936/1948 التي كانت فيها الزيادة السكان قليلة بالنسبة للمراحل السابقة الذكر[2] أنظر الشكل(02)

شهدت المدينة الجزائرية في أواخر الفترة الاستعمارية ثورة عمرانية وصناعية بجوانبها الإيجابية حيث ساعدت على تحديث المدينة والتحسن النسبي لظروف العيش والسلبية من خلال التجزئة الوظيفية والمورفولوجية وإهمال التراث العمراني، فظهرت للمدينة أربع صور مختلفة:

أ. مدينة إسلامية أصلية مُهْمَلة يسكنها الجزائريون .

ب. مدينة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الأوروبية التي ظلت المركز الوظيفي والرمزي للمدينة، يغلب عليها الأوروبيون وقلّة من الجزائريين.

ت. التجمعات السكنية والصناعية للمشروع التحديثي، وهي مدينة المجتمع الأوروبي الجديد.

ث. الأحياء العشوائية وأحياء إعادة الإسكان لخاصة بالأهالي[3].

بعد الاستقلال اتجهت الجزائر لإتباع سياسة تنموية حول التصنيع والثورة الزراعية التي كانت تهدف إلى وقف النزيف الديموغرافي الذي كان يعانيه الريف حيث انتقل عدد السكان الحضر من 3.8 مليون ساكن سنة 1966إلى 6.7 مليون سنة1977 اي بنسبة زيادة عامة تقدر ب77 % ومعدل زيادة سنوية تقدر ب5.3% ووصلت لنسبة 71% في الفترة 1977/1987[4]حيث ساعدت سياسة التصنيع على نمو المراكز الحضرية ديموغرافيا دون التجهيزات والمرافق الضرورية وهذا ما أدى إلى توسع المدن باختلاف مستوياتها الكبرى المتوسطة والصغرى.[5]

لتصل سنة 1998إلى2.1% وبالتالي سجلت تراجع كبير في نسبة النزوح الريفي نحو المدن[6]

[1]- المرجع نفسه،ص13،14.

[2]- بوبكر حربوش،مرجع سبق ذكره،ص196.

[3]- معاوية سعيدوني ،مرجع سبق ذكره،ص17.

[4] - بوبكر حربوش،مرجع سبق ذكره،ص196.

[5]- بشير التيجاني ،مرجع سبق ذكره،ص ،25.

[6]- بوبكر حربوش،مرجع سبق ذكره،ص196.

بلغ مجمل عدد السكان المقيمين في الجزائر في تعداد 1998 حوالي 29100863 نسمة، منهم 58,30% أي حوالي16966937 نسمة يقيمون في 579مركز حضري معظمها يقع في التل الجزائري وبخاصة في أراضي الشريط الساحلي أو بالقرب في المناطق الداخلية كما هو موضح في الشكل رقم(03).[1]

تابعت الفترة بين 2008/1998 في نفس الاتجاه، حيث انخفض معدل الزيادة للسكان الحضر إلى2.9 % ومعدل الزيادة العامة الذي واصل في انخفاضه إلى1.6% مقارنة بالفترتين 1987/1977و1998/1987أنظر الجدول رقم(01)و يمكن إرجاع هذا التطور إلى حالة اللاأمن التي عاشتها الجزائر خاصة خلال التسعينات وانخفاض مستوى المعيشة في المناطق الريفية المعزولة، وكذلك انتهاج سياسة اقتصاد السوق من خلال هيمنة القطاع الخاص، التي جعلت فكرة الإقامة بالمدن مطلب وغاية أغلب الجزائريين.[2]

ورغم الطابع التاريخي إلا أن هذه الظاهرة تضاعفت وتيرتها بشكل متسارع حيث وصل تعداد السكان إلى 35.4مليون نسمة مع نمو حضري قدر ب66.5% سنة 2010ويتوقع وصولها إلى 44.7مليون نسمة سنة 2030.[3]

خصائص المدن بالجزائر: تميزت الظاهرة الحضرية في الجزائر بجملة من الخصائص أهمها:

- ✓ تحتل المدن الصغرى والمتوسطة96% من مجموع التجمعات الحضرية الجزائرية بحسب التعداد السكاني لعام1987 وقد بلغ عدد المدن الكبرى 16 مدينة فقط.
- ✓ توضح الإحصاءات المتعلقة بتطور عدد سكان أن الجزائر قد عرفت تحولا جديدا في تركيبها السكاني :من مجتمع ريفي تقليدي إلى مجتمع ذي أكثرية حضرية.
- ✓ الهجرة الريفية كان لها تأثير كبير في ارتفاع عدد سكان المدن بالجزائر معدلات النمو الديمغرافي التي لعبت

دورا أساسيا في سيرورة التحضر في الجزائر .فضلا على الهجرة الريفية نحو المدن التي أدت

---

(1)- بشير محمد التيجانيّ، "موازنة التحضر في الجزائر"،جامعة وهران ،ص5. على الرابط الالكتروني: تاريخ الاطلاع (2019/06/02).

http://www.arabtowns.org/document/library/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B6%D8%B1%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1.pdf

(2)- بوبكر حربوش،مرجع سبق ذكره،ص197.

3- - باهر شوكي،"المنطقة العربية واشكاليات النمو الحضري : نحو ميثاق إقليمي للحق في المدينة"،ص2 على الرابط الإلكتروني:

تاريخ الاطلاع :(2019/06/05)http://www.hlrn.org/img/documents/Shawki_Ishkaliat.pdf

إلى ارتفاع الكثافة السكانية، وارتفاع معدلات النمو الحضري به وخاصة في المرحلة ما بين1954 و 1966اذ قدر عدد الوافدين نحو المدن في هذه المرحلة بحوالي 2,1 مليون نسمة.

- ✓ إعادة هيكلة القطاع الزراعي وخوصصته وحرمان بعض شباب الأرياف من الاستفادة من توزيع الأراضي الزراعية العمومية، دفعا الكثير منهم لمغادرة الأرياف بحثا عن مصادر للرزق في المدن وبخاصة في قطاع البناء والأشغال المدنية وغيره .
- ✓ عند معاينة خرائط توزيع السكان الحضر في الجزائر يتبين أن معظمهم لا يزال يتركز في ولايات الشمال القريبة من الشريط الساحلي لحوض البحر الأبيض المتوسط .وبترتيب المدن الجزائرية ومقارنتها اعتمادا على إحصاءات تعداد 1954 وتعداد1987
- ✓ رتب بعض المدن الساحلية ومدن التل في غرب البلاد تراجعت بفضل الجهود الكبيرة التي بدأت من طرف الدولة في مخططاتها الاقتصادية لتوزيع الاستثمارات الصناعية في جهات مختلفة من التراب الوطني وتقليصها قدر الإمكان في المدن المركزية الكبرى الجزائر، وهران، قسنطينة[1]

[1]- بشير محمد التيجانيّ، "موازنة التحضر في الجزائر"،مرجع سبق ذكره،ص ص3-11(بتصرف).

المبحث الثاني: سياسات تخطيط المدن في الجزائر

عرفت الجزائر منذ القديم وبتعاقب الحضارات أشكال مختلفة للمدن وكذا تشريعات وقوانين كانت هي الأساس أو المنطلق لإنشاء هذه المدن فظهرت أولى نواة التشريع العمراني في فترة الحكم الروماني ويعتبر القانون الروماني مصدرا تاريخيا هاما للتشريعات الحديثة حيث أسس مدنا تخضع في تنظيمها وهيكلتها إلى قوانين وقواعد تخطيطية تراعى فيها كل جوانب الحياة كمدينة تيمقاد وجميلة التي لازالت آثارها إلى يومنا هذا .

بعدها جاءت الفتوحات الإسلامية حيث بدأ العمران يضبط بمنظومة من القوانين تحكمها الشريعة الإسلامية وأعقبها التواجد العثماني فظهرت حركة تمدن واسعة وتشريع عمراني مناسب لإنشاء المدن من حيث تحديد عرض الشوارع وتصفيف البنايات وانسجام أحجامها وتزويدها بالمرافق الأساسية وذلك بطريقة علمية قائمة على دراسة مسائل التخطيط العمراني بمختلف مستوياته ابتداء من إنشاء المدن وانتهاء بأدق مسائل التخطيط التفصيلية ويتضح ذلك جليا في المدن القديمة كمدينة تيهرت تلمسان قسنطينة... وغيرها.

بعد الاستعمار الفرنسي للجزائر تم تهميش الإرث المعماري العربي الإسلامي في كثير من المدن الجزائرية بإدخال تغييرات في بنيتها العمرانية والمعمارية حسب النمط الغربي انطلاقا من مخطط التصفيف والاحتياطات العقارية[1] الذي جاءت به هيئة الهندسة العسكرية، و التي لعبت دور المخطط الأول للمدن ،هذا المخطط قام على:

- تراصف البنايات وعرض الطرقات والشوارع الجديدة .
- المجالات العامة.
- احتياطات الأراضي الكافية للمباني العامة و التذكارية.
- المحميات العسكرية و الخاصة بالمجالات الخضراء.[2]

بعد الحرب العالمية الثانية عرف تخطيط المدن تطورا في فرنسا، انبثقت عنه مدينة «جديدة » أخرى حددت أنماطها السلطات العمومية والتقنية الفرنسية تحت عنوان التحديث وإعادة البناء وتلبية الحاجات. وكانت الجزائر مجددًا أرض تجارب، كما يدل على ذلك مخطط التعمير لمدينة الجزائر سنة 1948 التي أنشئت فيها هيئة تخطيط عُرفت بوكالة التخطيط التي ركزت على مقياس المعايير الكمية والوظيفية حيث تحدد مساحة كل مرفق بحسب عدد السكان

[1]- هواري سعاد،"مخططات شغل الأراضي بين المنظومة القانونية والتطبيقات الميدانية حالة " الدقسي عبد السلام، سركينة وتافرنت" مدينة قسنطينة"،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة- ،2015،ص8،9.

[2]- كريمة هويدي،"تاريخ التخطيط العمراني في الجزائر"،المحاضرة الثانية مقدمة لطلبة الماستر،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، معهد تسيير التقنيات الحضرية، 2014/2013،ص01.

ويوضع على أساسها جدول المرافق الذي يحدد مساحة المرافق والتجهيزات الحضرية والشبكات[1] كل هذا تحت إشراف المهندس المعماري الشهير لوكوربوزييه (leCorbusier) الذي اعتمد في خطته على شق وتوسعة الطرق وبناء الواجهة البحرية وإقامة أحياء واسعة على المنهج الغربي وإنشاء التجهيزات على النمط التقليدي الحديث كمقر البريد المركزي ودار الولاية ... وفي المقابل بدأت المدينة القديمة تفقد دورها الوظيفي تدريجيا وأصبحت مختصرة فقط في حي القصبة.

الفترة مابين62 19و1984 عرفت نزوح الأهالي من الأرياف وتركزهم على أطراف المدن في أحياء تفتقد لأدنى شروط العيش وتزامن هذا مع الثورة التحريرية فتم إلغاء كل مخططات التهيئة السابقة واستحداث أخرى تستجيب للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجديدة ومحاولة احتواء الثورة عن طريق مشروع قسنطينة عام1958 وضعه الجنرال شارل ديغول[2] في إطار خطة خماسية أهم ما تضمنته :

- توفير السكن ببناء 200ألف مسكن.
- توزيع 200ألف هكتار من الأراضي الفلاحية.
- خلق 4000 منصب وظيفي جديد من خلال بناء مؤسسات صناعية.

تزامن تطبيق هذا المشروع مع استحداث قوانين جديدة تتمثل في:

❖ **المخطط العمراني التوجيهي PUD** و**المخطط العمراني المؤقت PUP** الذان يهدفان إلى تحديد المناطق الواجب تعميرها لضمان التحكم في توسع المدينة وتوجيه نموها الحضري على مدى 20 سنة من أجل تحقيق:

✓ بناء المجموعات السكنية الكبرى لذوي الدخل المحدود من الجزائريين والمعمرين.

✓ وتشجيع البناء الفردي الراقي في شكل أحياء منظمة.

✓ تهيئة شبكة النقل والطرقات.

لكن هذا المخطط فشل بسبب الحرب.

هذا المخطط تكمله أدوات للتوسع العمراني بأطراف المدن وهي:

❖ **المخططات التفصيلية** :لتطبيق المخطط التوجيهي للتعمير تم تأسيس المخططات التفصيلية على مستوى البلديات دورها تنظيم القطاعات المنشأة والقابلة للإنشاء ولم تحقق هذه الأداة الغاية المرجوة منها لعدم

[1]- معاوية سعيدوني ،مرجع سبق ذكره،ص15.

[2]- هواري سعاد، مرجع سبق ذكره،ص9،10.

مراعاة خصوصية المجتمع الجزائري .[1]

❖ **مخططات التعمير و إعادة الهيكلة:** تهدف إلى استعادة مراكز المدن وتجديد الأحياء المتدهورة

1. **برنامج التجهيزات الحضرية:** وهو غلاف مالي خصص لتمويل برنامج التجهيزات وتنمية القطاع الاقتصادي.
2. **برنامج مناطق التعمير والمناطق القابلة للتعمير حسب الأولوية:** خاص بتعمير ضواحي المدن ومناطق توسعها اعتمادا على شبكة التجهيزات التي تبرمج التجهيزات حسب الأولوية انطلاقا من وحدة الجوار (800 إلى 1200 مسكن)ثم الحي (2500 إلى 4000 مسكن)وصولا إلى المجمعات السكنية الكبيرة (10000 مسكن).

استمر التخطيط العمراني بعد الاستقلال 1962 كما عملت به الاستعمارية فتبنت الدولة وأجهزتها البيروقراطية الإجراءات التنظيمية التي كانت سائدة في الفترة الاستعمارية فكان على الحكومة الجزائرية المحافظة على استمرار تطبيق بعض القوانين الفرنسية للتحكم في أمور البلاد .ولهذا أصدرت **الأمر رقم 157/62** المؤرخ في **1962/12/31** الذي يجيز مواصلة العمل بالقوانين الفرنسية بكل مضامينها التقنية ووسائل عملها في جميع الميادين بما يتماشى مع مبادئ الدولة الجزائرية المستقلة ،فتواصل العمل بالمرسوم الصادر في1958/12/31"مشروع قسنطينة" إلى أن تم إصدار أول تشريع للتحكم في تسيير المجال بعد الأستقلال وهو الأمر67/75 الصادر بتاريخ 1975/09/26 والمتعلق **برخصة البناء والتجزئة** تزامن في هذه الفترة مع ظهور المخططات التنموية من أول مخطط الممتد من1967إلى1969حتى آخر مخطط الذي امتد من 1974إلى 1977 وكلها مخططات تندرج تحت سياسة الدولة الهادفة إلى النهوض بالقطاع الصناعي والفلاحي[2] وتميزت هذه المخططات بـ:

- ✓ استقطاب الاستثمارات الصناعية و الاقتصادية في بعض المراكز الحضرية خاصة الساحلية مشجعا هكذا للتفاوت الجهوي الموروث من الاستعمار.
- ✓ إعادة التوازن المجالي للاستثمارات الاقتصادية المطالب بها سنوات السبعينات، وهي المدن الداخلية التي عرفت نمو سريع والذي أدى إلى نمو واضح للمراكز الاستعمارية القديمة مثل: باتنة، سطيف، المدية، البويرة ....
- ✓ هذا الانتشار في برامج الاستثمار عبر كامل البلاد أنتج نمو عمراني سريع للإقليم بصفة عامة مما أدى لظهور مشاكل في التسيير العمراني.

[1] – ـــــــــ،" المخططات الإستعمارية الكبرى"،على الرابط الالكتروني:
http://www.djalia-algerie.dz/HISTOIRE/NIVEAU%207/env%202/F404-Histoire2-L03.pdf
تاريخ الاطلاع:(2019/06/09).

[2] – هواري سعاد، مرجع سبق ذكره،ص ص10،12.

- ✓ غياب تنسيق حقيقي بين مختلف القطاعات الوزارية في تحقيق برامج الاستثمار و التجهيز.
- ✓ تهميش القدرات التقنية (المعماريين العمرانيين، المهيئين....)

شهدت فترة الثمانينات استحداث كل من وزارة لتخطيط و تهيئة الإقليم و الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم وظهور **القانون 78-03 المؤرخ في27 جانفي**[1] **1987**يهدف إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي والموازنة بين وظائف السكن و الفلاحة و الصناعة ووقاية المحيط والأوساط الطبيعية ومجالات أخرى أدرجها القانون وذلك على أساس إحترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية، وحسب ماجاء فيه فهناك ثلاثة (3) أنواع من المخطّطات:

1. **المخطّط الوطني للتهيئة العمرانية(SNAT):**

يُعتبر المادّة الأساسية والخام المشكّلة لهذا القانون ، حيث يجسّد الاختيارات المحددة بخصوص تهيئة المجال الوطني وتنظيمه على المدى الطويل وذلك في آفاق 10-20 ،20-25، فطُرحت من خلاله ملفات متعلّقة بالديمغرافيا، الموارد الطبيعية، النشاطات الإنتاجية، المنشآت القاعديّة والبيئة، ويشكّل الإطار الاستدلالي لتوزيع الأعمال التنموية وتوزيع أماكنها، فهو إذن بمثابة أداة إستراتيجية لتطبيق مبادئ التهيئة العمرانية، وبهذا فهو يدمج بصفة إلزامية الأهداف المحدّدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. المخطّط الجهوي للتهيئة العمرانية(**SRAT**) : هو أداة التطبيق المباشرة

لتجسيد توجيهات المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، حيث يتولّى في حدود مجاله شرح و توضيح التوجيهات والمبادئ المقرّرة في المخطط الوطني

3. و يُحدّد بنفس الإجراءات التي يحدد بها **SNAT** ، ويتكفّل بالتنمية الجهوية عاملا على تبسيط وتكييف أعمال التهيئة العمرانية الواردة ضمن الخطّة الوطنية قصد القضاء التدريجي على الفوارق الجهوية، وتشجيع التنمية والتكامل ما بين الجهات.

مخططات التهيئة المحلية: هي على نوعين :

أ. **مخطّط تهيئة الولاية(PAW**) حسب توجيهات و مبادئ كل من المخططين الوطني و الجهوي تقوم كل ولاية بإعداد مخطط تهيئتها، حيث تبادر بذلك الإدارة بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للولاية و مجالس المداولة بالولاية والبلديات و ممثلي الجمعيات المهنية.

يهدف المخطط الولائي للتهيئة إلى توضيح التوجهات المعدّة في المخطط الجهوي و شرحها فيما

[1]- كريمة هويدي،مرجع سبق ذكره،ص02.

يخصّ الإقليم الذي تشغله، بإدخال التوجهات الخصوصية لكل مساحة من التخطيط بين البلديات التي تهيكل الولاية.

ب. **مخطّط تهيئة البلدية(PAC)** باعتبار البلديات جماعات قاعدية هي المجالات التي ينبغي أن تفضي إليها وتتجسد فيها السياسات التي تحملها التهيئة العمرانية بمختلف أشكالها، و التي من بينها نوعية إطار الحياة، و العدالة الاجتماعية ، وانخراط المواطنين[1] .

غير أنه هذا القانون لم يتبع بالنصوص الأساسية التطبيقية وبالتالي لم يحدد كيفيات اعتماد هذه المخططات، وتميزت هذه المرحلة بمحدودية تطبيق الأحكام والقرارات الخاصة بسياسة التهيئة العمرانية فاستمر التعمير العشوائي وارتفعت درجة التهميش والفقر في الأقاليم الداخلية و المدن.

سنة 1990 كانت بداية التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجوهرية للجزائر بدخولها النظام الليبرالي واقتصاد السوق والتعددية السياسية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي وبالتالي التخلي على النمط المركزي في التخطيط ولم يعد قانون 1987 يشكل المرجعية التخطيطية للمجال[2] فأقرّ المشرع الجزائري المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير في القانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بال**تهيئة و التعمير** و النصوص التطبيقية له والذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و المصادقة عليه.[3] ونصت المادة الأولى منه على أنه "يهدف إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير وتكوين وتحويل المبنى في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي والموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة، وأيضا وقاية المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي على أساس احترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية"

يلاحظ حسب المادة الأولى أن الهدف من إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لا تقتصر على تحديد المناطق التي يمكن تعميرها حسب ما يقتضيه النسيج العمراني، وإنما يهدف أيضا إلى تحديد المناطق الواجب حمايتها مثل: البيئة والموارد الطبيعية، و المناطق ذات الموروث الثقافي والتاريخي.

---

[1]- - أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر حسب القانون 03-87 المتعلق بالتهيئة العمرانية، على الرابط الالكتروني:
https://w.mdar.co/detail1319250.htm تاريخ الاطلاع (2019/06/07)

[2]- هواري سعاد، مرجع سبق ذكره،ص12.

[3]- مدونة العمران في الجزائر،"المخطط التوجيهي للتهيئة و التعميرPDAU " على الرابط الالكتروني: تاريخ الاطلاع(2019/06/07)
https://digiurbs.blogspot.com/2012/11/pdau.html

حددت المادة 10من القانون 29/90 أدوات التهيئة والتعمير وهي المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير PDAU ومخططات شغل الأراضي[1] POS و هي تلك الآليات التي تحدّد التوجهات الأساسية لتهيئة الأراضي المعنية وتضبط توقعات التعمير وقواعده وتحدّد الشروط التي تسمح من جهة بترشيد استعمال المساحات والمحافظة على النشاطات الفلاحية وحماية المساحات الحسّاسة والمواقع والمناظر ومن جهة أخرى تعيين الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية وذات المنفعة العامة والبنايات الموجهة للاحتياجات الحالية والمستقبلية في مجال التجهيزات الجماعية والخدمات والنشاطات والمساكن وتحدّد أيضا شروط التهيئة والبناء للوقاية من الأخطار الطبيعية [2]

❖ **المخطط التوجيهي PDAU:** حدد القطاعات العمرانية حسب ما ورد بالمادة 19 من القانون 29/90 كالتالي:

✓ **القطاعات المعمرة: U** و هي القطاعات المعمرة عند وضع المخطط التوجيهي، نسيجها العمراني يمثل كثافة بنائية مرتفعة نسبيا و تركز للنشاطات من قبل ،في هذه الحالة لايقوم المخطط التوجيهي بحركة تعمير مستقبلية و إنما تغييرات أو إضافات بمعايير معينة حسب ما يحتاجه الوضع: تجديد، إعادة هيكلة، ترميم، إعادة تأهيل أو تطبيق معايير الحماية فيما يتعلق بالقطاعات ذات القيمة التاريخية أو المعمارية .

✓ **القطاعات المبرمجة للتعمير: AU** و تعني القطاعات التي ستعرف تعمير على مدى طويل نسبيا ولكنه لا يتعدى العشر سنوات، عادة ما يكون متزامنا مع القطاع الأول ،فالمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير هو إدارة لعمليات التعمير مانحا إياها إطارا تنظيميا محددا .و إذا كان مستوى التجهيز والوضع يتيحان استقبال توسع عمراني فالمناطق الزراعية أو غير الزراعية قد تكون جزء من القطاعات القابلة للتعمير وقت إعداد المخطط.

✓ .**قطاعات التعمير المستقبلية : UF** هي قطاعات مرصودة لتعرف حملة عمران على المدى البعيد و إشكالية المخطط التوجيهي في هذه الحالة هي الحفاظ على قدرات التنمية المستقبلية للمدينة أو التجمع

✓ **القطاعات غير القابلة للتعمير: NU** هي قطاعات من الإقليم العمراني غير مخصصة للتعمير بسبب عوائق خاصة مثل: المناطق المحمية ذات الطاقات الزراعية العالية، الاستثمار المنجمي ، الغابات الحكومية أو الحظائر الطبيعية

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،رئاسة الجمهورية،قانون رقم29/90المؤرخ في01ديسمبر1990"المتعلق بالتهيئة والتعمير"،**الجريدة الرسمية**،العدد52،الصادرة بتاريخ02ديسمبر1990 الموافق ل15 جمادى الأولى1411، ص ص16-54.

[2]- هواري سعاد، مرجع سبق ذكره،ص16.

و في بعض الحالات المناطق الساحلية الهشة، المناطق الخطيرة حواف الإقامة في المناطق ذات المخاطر أو العوائق الطبيعية معيقة الاستيطان البشري المكثف مثل: القطاعات المعرضة للفيضانات، الأراضي غير المستقرة[1].

❖ **مخطط شغل الأرضPOS** ورد عنه في المادة 31 من القانون 29/90 أنه يحدد بالتفصيل حقوق استخدام الأراضي والبناء وذلك بناءا على توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وبهذا فمخطط شغل الأراضي :

- تحديد المناطق العمرانية فهو وثيقة رسمية لتنظيم النمو الحضري
- تحديد استخدام الرئيسي لكل مجال ضمن ما توضحه القوانين .
- وضع معادلة لاستعمال الأرض .
- تحديد مخطط شبكة الطرق والمواصلات .
- تحديد شبكات الهياكل الأساسية .
- تحديد الأحياء المهيكلة والتي تخضع للتحديث .
- تحديد الأماكن المخصصة للتجهيزات العمومية .
- تحديد الأحياء والشوارع والمواقع التي يجب حمايتها و ترميمها او تجديدها .
- تعيين الأراضي الفلاحية الغابات الواجب حمايتها .
- تحديد مقياس العمران كالمساحات والعلو والأحجام وأنماط البناء .[2]

أصدر سنة 1991 مرسومان تنفيذيان يحدد كل منهما إجراءات إعداد كل من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي:

المرسوم التنفيذي رقم177/91 جاء في مادته الأولى :"يحدد المرسوم الإجراءات الخاصة بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة[3] والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به وفقا لأحكام القانون رقم 29/90المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990".

---

[1] – كريمة هويدي،" أدوات التخطيط العمراني و المجالي في الجزائر المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU) " المحاضرة الثانية مقدمة لطلبة الماستر،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، معهد تسيير التقنيات الحضرية، 2014/2013،ص02.

[2]- مدونة العمران بالجزائر ،" مخطط شغل الأرضPOS "،على الرابط الالكتروني: تاريخ الاطلاع(2019/06/07)
https://digiurbs.blogspot.com/2012/12/pos_1.html

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،رئاسة الحكومة،مرسوم تنفيذي رقم 91–178 المؤرخ في14ذي القعدة عام 1411 الموافق 28مايو سنة 1991 يحدد"إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلقة بها"،**الجريدة الرسمية**،العدد26،الصادرة بتاريخ18 ذو القعدة1411 الموافق أول يونيو1991 ص974

المرسوم التنفيذي رقم178/91 جاء في مادته الأولى :"يحدد المرسوم الإجراءات الخاصة بإعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به وفقا لأحكام القانون رقم 29/90المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990".[1]

رغم اعتبار المدينة المكان والمدى الأساسي الذي أنشئ من أجله قانون التعمير ورغم أهمية المدينة إلا أن المشرع لم يتطرق لها بنص قانوني خاص، تمت فقط الإشارة إليها في القانون رقم 20 - 01 :المؤرخ في 19 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة حيث نص في المادة 06 منه على أن الهدف من مخططات التعمير هو التحكم في المدن وتنظيمها، وعرفت المادة03 منه المدينة الكبيرة بالتجمع الحضري الذي يشمل على الأقل ثلاثمائة ألف نسمة وسماها بالحاضرة الكبرى.[2]

بعدها صدر قانون2002 القانون رقم 08 – 02 المؤرخ في 08 ماي سنة 2002 ، يتعلق بانشاء المدن الجديدة وتهيئتها نصت المادة الأولى منه على أنه يهدف إلى تحديد شروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها بينما جاء في المادة 03 أن إنشاءها يكون ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة بهدف إعادة توازن البنية العمرانية، كما نص في المادة 04 منه صراحة على أنه "لا يمكن إنشاء مدن جديدة إلا في الهضاب العليا والجنوب

غير أنه وبصفة استثنائية وتخفيفا للضغط على المدن الكبرى وهران الجزائر وقسنطينة وعنابة ،يمكن إنشاء مدن جديدة في المناطق الشمالية للبلاد"

كما جاء في القانون المادة 07 منه أنه تؤسس بمرسوم تنفيذي لكل مدينة جديدة هيئة تسمى هيئة المدينة[3] الجديدة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،رئاسة الحكومة،مرسوم تنفيذي رقم 91-178 المؤرخ في14ذي القعدة عام 1411 الموافق 28مايو سنة 1991 يحدد"إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلقة بها"،**الجريدة الرسمية**،العدد26،الصادرة بتاريخ18 ذو القعدة1411 الموافق أول يونيو1991 ص978

[2]- عايلي رضوان، "مخططات التعمير كوسيلة لتنفيذ السياسة الوطنية للتعمير"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**. العدد 16 ،جوان 2016،ص ص،130-132.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،رئاسة الجمهورية،قانون رقم 02-08 المؤرخ في25صفر عام 1423 الموافق 08مايو سنة 2002 يتعلق بـ"شروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها"،**الجريدة الرسمية**،العدد34،الصادرة بتاريخ01 ربيع الأول1423 الموافق 14 يمايو2002 ،ص4،5.

دورها الإشراف على دراسة وإنجاز المدينة الجديدة والتجهيزات الضرورية لها بالتنسيق مع الجماعات الإقليمية المعنيةأصدر سنة 2006 قانون آخر خاص بالمدينة هو قانون رقم 06 – 06 :المؤرخ في 20 فيفري سنة 2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة وأخضع هذا القانون في المادة02منه أخضع المدينة لمجموعة من المبادئ وهي:

اللاتمركز، اللامركزية، التسيير الجواري، التنمية البشرية، التنمية المستدامة، الحكم الراشد، الإعلام، الثقافة، المحافظة والإنصاف الاجتماعي، ويؤخذ على هذه المبادئ على أنها تتضمن مبادئ إدارية أكثر منها حضرية، كما أن هذا القانون جاء متأخراً جداً خاصة أن المدن الجزائرية تعاني مشاكل حضرية لا تعد ولا تحصى، ومن الصعب جداً الآن القضاء عليها.

حدد ذات القانون أي القانون التوجيهي للمدينة أهداف المدينة من أجل تحقيق التنمية المستدامة فنص في المادة 06 منه على أن أهداف المدينة هي:

-تقليص الفوارق بين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي.

-القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية.

-التحكم في مخططات النقل والتنقل وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها.

-تدعيم الطرق والشبكات المختلفة.

-ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها خاصة تلك

المتعلقة بالصحة والتربية والتكوين والسياحة والرياضة والترفيه وحماية البيئة.

- الوقاية من الأخطار الكبرى وحماية السكان، ومكافحة الآفات الاجتماعية والإقصاء والانحرافات والفقر[1] والبطالة .

أما المنظمات الدولية وباعتبار الجزائر من الدول الأعضاء فقد كان للمدن والتخطيط الحضري أولية في جداول أعمالها وبرامجها فالأمم المتحدة في تقريرها سنة 1996 أدرجت من أولى أهدافها إقامة مستوطنات بشرية مستدامة

في عالم آخذ في التحضر، كما أكدت الأمم المتحدة في تقريرها على أنه ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية جملة من المهام أهمها: تحسين التعليم و التدريب على أداء الوظائف من أجل رفع مستوى

[1]- عايلي رضوان، مرجع سبق ذكره، ص132

قوة العمل المحلية، تنمية الهياكل الأساسية والخدمات الحضرية ،وكذا تعزيز السلامة العامة لجعل المناطق الحضرية أكثر جذبا لمختلف الأنشطة. [1]وكذا ما تضمنته الأمم المتحدة في باقي تقاريرها وبرامجها والمتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر المستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

كما يهدف عمل البنك الدولي في مجال التنمية الحضرية إلى بناء مدن ومجتمعات مستدامة من خلال توسع حضري يشمل الجميع وقادر على الصمود ومنخفض الانبعاثات الكربونية ومنتج وصالح للعيش، بحيث يسهم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ جدول الأعمال الحضري الجديد، وكذلك في بلوغ هدفي البنك الدولي لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك وهذا من خلال القروض والمساعدات التي استفادت منها الجزائر من قبل. [2]

[1] – الأمم المتحدة،"تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية"،الموئل الثاني،تركيا،3-14 حزيران /يونيو1996،ص ص 23-85 (بتصرف)

[2] – – البنك الدولي،"التنمية الحضرية"، على الرابط الالكتروني: تاريخ الاطلاع:(2019/06/10)

http://www.albankaldawli.org/ar/topic/urbandevelopment/overview#2

المبحث الثالث: المشروع الحضري للمدن المستدامة في الجزائر

يمكن تعريف المدينة المستدامة بأنها المدينة التي يتم تصميمها بشكل يؤكد على التأثيرات البيئية ، ويشغلها سكان يكرسون جهودهم لتقليل المدخلات اللازمة للمدينة من الطاقة وماء وغذاء وتقليل مخرجاتها من فضلات وغازات ومواد ملوثة). وهي المدينة التي توفر احتياجات سكانها في الوقت الحاضر دون التأثير على احتياجات سكان المستقبل، ويستند هذا إلى الأبعاد الأساسية للاستدامة (الاجتماعية ، الاقتصادية، البيئية) بحيث تكون عملية تنمية متكاملة و تعتمد إحداها على الأخرى، و إمكانية تحقيق توازن ثلاثة أسس رئيسية(تنمية اقتصادية ،سلامة بيئية، ورفاهية اجتماعية) وينشأ عندما تكون هذه الأبعاد واقعا متزامنا وآنيا .[1]

تم توفير أدوات التنمية الحضرية المستدامة إلى جانب أدوات التهيئة الإقليمية وأدوات التخطيط الحضري وكذا الأدوات التي تعمل على تجسيد سياسة المدينة الجزائرية ، وفي إطار تبني الجزائر لإستراتيجية التنمية المستدامة فقد أصدرت السلطة التشريعية بين سنتي 2000و2006 ما يقارب 15 قانون جديد وفي 2010مرسوم تنفيذي يرتكز على مبدأ التنمية المستدامة.

كما وضعت عدة برامج مشتركة للعمل بين دول البحر الأبيض المتوسط حيث تم تشكيل لجنة المتوسطية للتنمية المستدامة ، حيث أن التقرير النهائي لسنة 2011والذي جاء بعنوان " تحديد المعايير اختبار المشاريع الحضرية المستدامة في إطار الوحدة من أجل المتوسط "قد أشار إلى أن مدن دول جنوب حوض المتوسط ومن بينها الجزائر تعاني من مشكلة مضاعفة في مجال التنمية الحضرية المستدامة وذلك راجع إلى قدم النسيج الحضري المكون لهذه المدن والتي منها ما تعتبر من أقدم مدن العالم.

كما وضع في سنوات التسعينيات برنامج للتعاون المشترك يخص المدن المستدامة يعمل على دمج دولتين من دول الجنوب المتوسط من أجل مشاريع نموذجية لمدن مستدامة متوسطية حيث جمع بين دولتي تونس والمغرب في حين ورد إدماجها في السياسات الجزائرية جاء متأخرا بسبب الأوضاع الأمنية التي سادت الجزائر في تلك الفترة والمعروفة [2]

[1]- إبراهيم جواد آل يوسف و محمد مهدي حسين ، "المدن الذكية المستدامة آفاق وتطلعات على خطى مدن القرن الحادي والعشرين"، على الرابط الالكتروني: تاريخ الاطلاع(2019/06/8)

https://www.researchgate.net/profile/Ibrahim_Al-Yousif/publication/323959524_mdn_alqrn_alhady_walshryn_rwyt_fy_almdn_aldhkyt_almstdamt_The_cities_of_the_21st_century_Vision_in_Smart_Sustainable_Cities/links/5ab4c8e00f7e9b4897c8316b/mdn-alqrn-alhady-walshryn-rwyt-fy-almdn-aldhkyt-almstdamt-The-cities-of-the-21st-century-Vision-in-Smart-Sustainable-Cities.pdf

[2]- فؤاد غضبان ،فاطمة الزهراء بركاني، مرجع سبق ذكره،ص ص215-217.

بالعشرية السوداء حالت دون القدرة تحقيق تقدم في مختلف الميادين، إلا أنه ورغم تغير الأوضاع إلا أن مبادئ التنمية المستدامة غائبة عن أرض الواقع وحضورها نظريا في القوانين فقط دون إلحاقها بمراسيم تنفيذية.[1]

أقامت الجزائر في هذا الإطار مشاريع حضرية مثل مشروع" توفير طاقة نظيفة لمدن البحر المتوسط -CES MED" في العام2013 الذي أقيم لتشجيع البلدان الواقعة جنوب البحر المتوسط على الاستجابة بفعالية لتحديات سياسات التنمية المستدامة مع تزايد انبعاثات ثاني اكسيد الكربون والتفاوت فيما بين العرض والطلب في استهلاك الطاقة، تواجه الجزائر تحديات متزايدة في هذا القطاع.فالأولوية تفرض مواجهة التحدي الذي يقضي بارتفاع الطلب ضمن إطار التنمية المستدامة،من خلال تبني تدابير فعالة في مجال فعالية الطاقة والطاقات المتجددة.فكانت السلطات المحلية المختارة(المدن،والبلديات، والمحافظات) في البلدان العشرة المنضمة إلى الآلية الأوروبية للجوار والشراكة–جنوبENPI South ومنها الجزائر ومصر إسرائيل و والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس وقد شاركت فيه من الجزائر كل من بلدية باتنة، بومرداس وسيدي بلعباس حددت مدة إنجازه ب36 شهرا بميزانية قدرت ب4.4533 أورو بتمويل من الاتحاد الأوربي تم تأسيس مكتبين إقليميين في الرباط –المغرب– وفي بيروت –لبنان– لمساندة تنفيذ المشروع في كل من إقليمي المغرب والمشرق.

انطلق المشروع خلال شهر مايو 2013 ، بعد سلسلة من اللقاءات التي عقدت ما بين فريق عمل المشروع ومختلف الوزارات والمؤسسات المرتبطة بمجال الطاقة، ومن بينها، وزارة الشؤون الخارجية، ووزارة الداخلية وهيئات محلية تعنى بالطاقة والبيئة، إضافة إلى الوكالة الوطنية لتطوير وترشيد استخدام الطاقة.

فيما يخص ولاية باتنة تمحور الهدف حول تحديد خريطة طريق خاصة بالطاقة والمناخ يتم اعتمادها حتى سنة 2020وفي هذا الصدد، يشكل خفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون تحديًا كبيرًا يتعيّن على السلطات في مدينة باتنة التصدي له، نظرًا لكون ولاية باتنة تقع ضمن منخفض أرضي وهي محاطة بالجبال، ما يرفع مستوى التلوث الجوي فيها ومن هنا، فإن التحديات المرتبطة بالطاقة مهمة ايضا، ولاسيما خفض فاتورة استهلاك الطاقة وتكاليف القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على الغاز والكهرباء.

[1]– المرجع نفسه ، ص217.

بومرداس الهدف من المشروع هو وضع خارطة طريق للطاقة والمناخ حتى العام 2020 ويشكل التخفيف من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو التحدي الأكبر الذي يجب على السلطات مواجهته في بومرداس .بالتالي، فإن الرهانات المرتبطة بالطاقة مهمة جداً وتتمحور بشكل أساسي حول خفض فاتورة استهلاك الطاقة وتقليل استهلاك الغاز والكهرباء وكذلك إدارة النفايات.

سيدي بلعباس، وهي إحدى المدن الجزائرية المشاركة في مشروع توفير طاقة نظيفة لمدن البحر المتوسط-CES MED في وضع خريطة طريق حول الطاقة والمناخ بحلول العام . 2020 وتعتبر عملية تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمثابة تحدّ كبير يجب أن تتخطّاه سلطات سيدي بلعباس .إذ تمرّ طرقات رئيسية للمنطقة في هذه المدينة وتنتشر المصانع فيها، مما أدّى إلى زيادة نسبة التلوّث الجوي .وبالتالي باتت الرهانات المرتبطة بالطاقة هامة جداً وأبرزها خفض قيمة فاتورة استهلاك الطاقة واستهلاك الغاز والكهرباء.المدة الزمنية.

في نهاية سنة 2015 ، تمّ الانتهاء من إعداد خطط عمل للطاقة المستدامة PAED للمجالس الشعبية البلدية الجزائرية المشاركة .كما يتم تقديم المساعدة للمجالس الشعبية البلدية الأخرى التي ترغب في إعداد هذه الخطط وتنفيذ التدابير والخطوات المفصلة فيها ، ويتم تعريفها إلى الجهات المعنية(الوزارات والمؤسسات المانحة) والمشاركة في تمويل المشروعات ذات الأولوية. [1]

أعدت الجزائر بين سنة 2001و2002 برعاية البنك العالمي ووكالة التعاون التقني الألمانية مخطط في إطار تحسين نوعية الحياة في المدينة وفق جملة من البرامج:

- ✓ الرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الذي سمح بانطلاق 65 مخطط توجيهي لمراكز دفن النفايات .
- ✓ برنامج لإعادة تأهيل شبكات التزويد بالماء الشروب .
- ✓ برنامج تحسين نوعية الهواء في الوسط الحضري الذي يعمل بالاشتراك مع شبكة سماء صافية لمراقبة نوعية الهواء في المدن الكبرى .
- ✓ برنامج الحد من التلوث الصناعي .
- ✓ برنامج الحماية من المخاطر الصناعية الكبرى .
- ✓ برنامج الحد من انبعاث الغازات الدفينة .
- ✓ برنامج حماية الساحل الذي يعمل بالاشتراك مع مخطط تهيئة المناطق الساحلية.
- ✓ المخطط الوطني للتنمية الزراعية .

[1]- - CES-MED ،"مدن المشروع في الجزائر"،نشرة دورية حول النشاطات والإنجازات التي قام بها مشروع توفير طاقة نظيفة لمدن البحر المتوسط CES-MED، بيروت، مارس 2016،ص ص7-3.

- ✓ برنامج دعم شبكة الفضاءات المحمية .[1]

- ✓ برنامج التعليم البيئي في الوسط الدراسي.
- ✓ برنامج دعم البحث البيئي.

التسيير البيئي أيضا كان من بين الميادين التي خاضت الجزائر فيها تجربة حيث تم اختيار مدينة البليدة كمدينة نموذج من أجل تجسيد تسيير حضري بيئي عصري وفعال لقطاع النفايات في إطار تعاون جزائري ألماني هدفه تجسيد سياق للتخطيط المحلي الخاص بالتنمية المستدامة والتسيير البيئي كما تم تشكيل هيكل محلي مهمته تصميم مخطط محلي للعمل يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في مدينة البليدة .

تم تجسيد هذه التجربة على أرض الواقع من خلال وضع برنامج نموذج يضم :

- ✓ مخطط لتسيير النفايات الصلبة لمدينة البليدة .
- ✓ العمل على تنفيذ نظام لجمع النفايات الصلبة في حي نموذجي هو حي بن بولعيد.
- ✓ العمل على إعادة تأهيل مفرغة بني مراد.
- ✓ العمل على تحليل التكاليف من أجل تحسين أداء الخدمات المقدمة من طرف البلدية في ميدان تسيير النفايات.
- ✓ التوجه نحو الفرز الانتقائي للنفايات من أجل إنتاج الأسمدة الزراعية .

رغم حداثة المشروع الحضري المستدام في الجزائر الذي مايزال جديدا في السياسات الحضرية إلا أنه ظهرت مؤخرا مشاريع تسعى لتحقيق التنمية المستدامة من بين هذه المشاريع:

أ. **مشروع إعادة تجديد حي باردو:** في إطار تجربة الأحياء المستدامة فيعتبر حي باردو من أهم أحياء مدينة قسنطينة لما يحتله من موقع جغرافي باعتباره منطقة مركزية تم اختياره لعملية إعادة هيكلة من خلال تحويل كل الأنشطة المتواجدة فيه وإقامة عناصر حضرية جديدة في الضفة اليمنى من الوادي مثل التجهيزات المهيكلة والسكن الراقي أما الضفة اليسرى فسيتم إعادة هيكلة الأحياء العشوائية المتواجدة، أما المنطقة التي تعاني من إنزلاقات أرضية والمشجرة فيتم تحويلها إلى فضاء للراحة مع الحفاظ على طابعها ، كما يتم تهيئة الطريقين الأولين نهج رحماني ونهج روماني فهي تعتبر من أهم الطرق الحضرية كونها تربط بين مختلف الأحياء والمركز.

تم تسليم هذا المشروع لشركة إماراتية سنة 2005التي اقترحت مشروع يتنافى مع الخصائص المحلية للمنطقة لكن التغييرات الاقتصادية حالت دون تطبيق المشروع وأدت إلى التخلي عن فكرته وانسحاب المستثمرين فأصبح عبارة عن جيب حضري فارغ إلى غاية 2001 أين تم إعادة طرح مناقصة دولية من طرف مديرية التعمير والبناء لولاية قسنطينة لتجديد الحي خصص مبلغ141 مليون أورو يهدف للارتقاء بالوظائف الحضرية للمدينة وكذا القضاء على نسبة

[1]- فؤاد غضبان ،فاطمة الزهراء بركاني، مرجع سبق ذكره،ص217،218.

كبيرة من المساكن الهشة في المدينة مع زيادة نسبة المساحات الخضراء في المدينة أي أنه بمجمل القول جعل الحي جزء من منظومة حضرية مستدامة رغم كل هذا يبقى في غياب إطار رسمي يضع هذا المشروع في المكانة المناسبة له.

ب. **مشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله**:عملية تجسيد مشروع المدن المستدامة في الجزائر يتجسد من خلال مشروع المدينة الجديدة مدينة سيدي عبد الله تم اقتراح هذه المدينة في إطار برنامج أوروبي للمدن المستدامة في جنوب حوض المتوسط ،بالاشتراك مع مدن تونسية ومغربية حيث ظهر هذا المشروع سنة 1997 إلا أن إطاره القانوني المالي والمؤسساتي لم يتم إعداده إلى غاية 2004 حيث تم إعداد واقتراح العديد من المشاريع في هذه الفترة ثم تم التخلي عنها آخرها مشروع الفريق الكوري الذي جاء بـ:

- ✓ اعتبار هذه المدينة الجديدة أحد أنوية قطب من التنافسية العلمية والتكنولوجية للجزائر العاصمة من خلال تحقيقه للتكامل بين البرامج الوظيفية للمدينة الجديدة سيدي عبد الله مع مدينة جديدة أخرى هي مدينة بوينان.
- ✓ تصميم المدينة في شكل أرخبيل من الأحياء التي تتوزع في الموقع مندمجة مع الطابع البيئي الذي يتعدى دوره من ضمان حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على المناخ المحلي إلى خدمة مناطق الترفيه وخدمة السياحة الاستجمامية في زرالدة بالإضافة إلى اقتراح محطتين لتصفية المياه المستعملة وقطب لإنتاج الطاقات المتجددة على مساحة 9هكتار .

باعتبار هذا النموذج هو الأقرب في مواصفاته إلى المدينة المستدامة تقرر العمل به. المدينة الجديدة بالجزائر تعتبر أكبر ميتروبول في الجزائر فهي تضم أكثر من 3 مليون نسمة مما عرضها لجملة من المشاكل كالمشاكل البيئية ومشاكل النقل والسكن و كمحاولة لفك الخناق عنها ومحاولة لحل مشاكلها تم برمجة هذا المشروع على بعد 25 كلم بمساحة 3000هكتار وحجم سكاني يقدر بـ200000 ساكن و50000منصب عمل في آفاق 2025 ، وبالتالي فالمدينة موجهة لاحتواء السكان والتجهيزات و الأنشطة بهدف إعادة هيكلة الفضاء العاصمي وكذا استقبال الوظائف المتطورة خاصة في مجال التكنولوجيات حيث تضم المدينة حضيرة للابتكارات التكنولوجية ومنطقة للأنشطة الصناعية مرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال[1].

كشف وزير السكن و العمران و المدينة أن مدينة سيدي عبد الله هي أول نموذج لمدينة ذكية في إطار التنمية المستدامة تنجز منذ الاستقلال كما أكد صاحب مكتب دراسات معمارية ، أنه تم اعتماد في انجاز هذه الأحياء الذكية على الدقة، ووفق مقاييس عالمية خاصة و كذا مخططات محددة مع إشراك كل التخصصات. وأن اعتماد

[1]- المرجع نفسه ،ص ص218-225

سياسة المدن المستدامة في الأحياء يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن، بحيث أن الطابع السكني القديم يفتقد إلى المرافق الاجتماعية الهامة ما يؤثر سلبا على الحياة اليومية للمواطن[1].

I. [1]– مدينة سيدي عبد الله .. نموذج لأول مدينة ذكية في الجزائر، على الرابط الالكتروني: تاريخ الاطلاع (2019/06/12)

II. http://www.radioalgerie.dz/news/ar/reportage/96311.html

خلاصة الفصل:

إن ما مرت به المدينة الجزائرية وما عرفته من تغيرات وتعديلات في السياسات والبرامج المتبعة في تخطيطها وإنشاء مدن جديدة إضافة إلى الهجرة التي عرفتها والتمركز في المناطق الحضرية بحثا عن سبل العيش الملائم بسبب الاستعمار أولا والعشرية السوداء ثانيا باعتبارهم مرحلتين مهمتين أثرتا على المدينة بشكل مباشر ،هذا ما أضعف من قوة السياسات المنتهجة في تخطيطها وتنظيمها مما دفع بالجزائر للجوء إلى المنظمات الدولية كالبنك الدولي والأمم المتحدة من أجل برامج مناسبة تقوم على التنمية المستدامة.

تقع بلدية جيجل في الشمال الشرقي للجزائر تحتل موقعا جغرافيا مهما كونها مدينة ساحلية مع تنوع في التضاريس حيث تشتمل على الجبل والساحل معا مما جعل مركز المدينة مقصدا مع تسارع وتيرة النمو الحضري نتيجة النمو الديموغرافي وهذا ما تم تناوله في هذا الفصل التطبيقي حول مدينة جيجل أصولها وكذا التخطيط الحضري في إطار التوسع .

المبحث الأول :نبذة عن مدينة جيجل جغرافيا ،ديموغرافيا وعمرانيا

I. جغرافيا:

جيجل مدينة عريقة تعود إلى ألاف السنين، تأسست حوالي القرن الرابع قبل الميلاد من طرف الفينيقيين، و قد كانت محطة للعديد من الحضارات التي نجد أثارها هنا و هناك على مستوى إقليم الولاية ,تاريخ المنطقة يتميز بحركية كبيرة و غني بالأحداث فأول اسم أطلق على المنطقة هو" إجيجلي IGIGILI "و هي كلمة فينيقية تتكون من شطرين، فالشطر الأول "I" يعني جزيرة ساحلية و الشطر الثاني"**إغيل** "فهو يعني دائرة الحجر، و تعاقب الحضارات بعد ذلك أفرز العديد من الأسماء منها"جيدري"،" خيخل ,,,, "و في الأخير جيجل[1].

تعتبر عاصمة للولاية ومقرا لبلدية تحتل موقعا هاما ، فيحدها من الشمال البحر ، المتوسط ،شرقا بلدية الأمير عبد القادر ،غربا بلدية العوانة وجنوبا بلدية قاوس أنظلر الشكل (04) تضم البلدية بالإضافة إلى التجمع الرئيسي كلا من التجمعين الثانويين : حراثن المتواجد شرق المدينة وأولاد بو النار غربها ،أما ناحية الجنوب فتنتشر مجموعة من المداشر والقرى

تمتاز بفضل موقعها الجغرافي على الشريط الساحلي والمرتفعات المطلة على البحر حيث بلطافة طقسها باعتبارها تنتمي إلى مناخ البحر المتوسط، ولكونها مقرا للولاية فهي تحتوي على جميع التجهيزات والمرافق العمومية منها الإدارية ،التجارية والسياحية، فهي بذلك تجلب إليها اليد العاملة كما تجلب إليها السواح نظرا لتوفرها على شواطىء غابات وجبال محيطة. أهم مايميز موقعها هو مرور الطريق الوطني رقم 43 الرابط بين جيجل وقسنطينة من جهة وجيجل وبجاية من جهة أخرى .

نشأت مدينة جيجل فوق شبه الجزيرة الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي بالقرب من سهل منبسط لا يتعدى ارتفاعه 20 مترا فوق سطح البحر، فمعظم مباني المدينة موجودة فوق هذا السهل ما عدا حي عسعوس الذي يصل الإرتفاع به إلى 3 أمتار فقط عن سطح البحر ،كذلك حي الرابطة الذي يتميز بارتفاع ضئيل عن سطح البحر لذلك فهو يحتوي على مناطق كثيرة يحضر البناء بها لأن المياه تغمرها خاصة في فصل الشتاء [2]

[1]- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية جيجل.

[2]- بوشفرة حسينة،"إشكالية التوسع العمراني بمدينة جيجل وحتمية إعادة الإنتشار إلى التوابع"،شهادة مكملة لنيل شهادة ماجستير،جامعة قسنطينة،فيفري2006،ص،11.

عموما فإن معظم مناطق المدينة من المركز إلى المناطق الشرقية تتميز بارتفاع يقدر ب 15 مترا ،غير أن المنطقتين الجنوبية والجنوبية الغربية تتميزان بالارتفاع عن مستوى سطح البحر والذي يصل إلى 70 مترا ، وتعتبر هذه الأخيرة مناطق جيدة للتوسع حسب مختلف توجهات مخططات التهيئة والتعمير [1]

تغطي هذه الخرائط كامل المساحة المجتمعية التي ، من الغرب إلى الشرق ، مشتركة بين ثلاثة أنظمة جغرافية:

1. نظام من السهول الساحلية عادة ما يتم تحويله إلى شريط ضيق ، محصور بين البحر ومنحدرات الجبال والتلال التي تغطي الجزء الشمالي من البلدية غرب العرايش وادي منشا إلى الشرق.
2. نظام جبلي يتجاوز ارتفاعه 150 مترًا ويصل قيمه إلى حوالي 217 مترًا في جبل تيلودا و 384 مترًا في جبل مزغيطان ، ويشغل معظم الجزء الغربي والوسط من البلدة .غالبًا ما تكون المنحدرات شديدة الانحدار في هذه المنطقة مسؤولة عن التآكل وتدهور المنحدرات.
3. نظام المنحدرات والتلال غير متجانسة للغاية ، مع المناظر الطبيعية في بعض الأحيان إعطاء مظهر التلال الوعرة قليلا ، يتعلق الجزء الأكبر من المدينة ويشكل الجزء الرئيسي من مدينة جيجل (أولاد عيسى ، الحدادة ، العقابي)، الجناحين الشمالي والشرقي من مزغيتان ومناطق طوالبية وحراثن .تتراوح عموما منحدرات إلى متوسطة منخفضة في هذه المنطقة من ° 3 إلى°10 [2].

II. ديموغرافيا:

نشأ النمو السكاني في أعقاب الاستقلال بعد استعادة خسائر حرب التحرير والنزوح الجماعي للسكان القادمين من المناطق الريفية وأصبحت مدينة جيجل عاصمة الولاية بفعل تركز المؤسسات الإدارية والخدماتية التي كانت سبب هجرة قوية للمدينة بعد أن تم تعيين جيجل كولاية سنة 1974 حيث كانت ملحقة بمحافظة قسنطينة.[3]

عرفت مدينة جيجل تدبدبا كبيرا في نمو سكانها من فترة إلى أخرى و بالتطلع إلى نتائج التعدادات السكانية

والمعدلات الوطنية واستقراء الأوضاع بالمدينة يمكننا حصر الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أو انخفاض هذا النمو من فترة إلى أخرى.

[1]- المرجع نفسه، ص12.

[2]– المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل سنة2018

[3]- بوشفرة حسينة، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

جدول تطور السكان بين سنتي (1966-2016)

السنوات	عدد السكان ببلدية جيجل						معدل النمو السكاني (%)				
	1966	1977	1987	1998	2008	2016	1966-1977	1977-1987	1987-1998	1998-2008	2008-2016
	29273	44424	69274	115412	131513	152007	3,92	4,48	4,62	1,51	1.87

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل سنة2018

قدر عدد سكان مدينة جيجل خلال سنة 1954 ب 20878 نسمة[1] بعدها عرفت ديناميكية ديموغرافية قوية كما هو مبين في الشكل ل يصل تعداد السكان سنة 1966 إلى29273 نسمة أي بمعدل نمو يقدر ب % 2.35 ،أما الفترة ما بين 1977/1966 فقد عرفت مدينة جيجل نموا سكانيا بطيء عن وتيرة النمو للفترة السابقة ،إذ أصبح يقدر معدل النمو السكاني ب 3.92 %بعد أن أصبح عدد السكان سنة 1977 يقدر بـ 44424 نسمة نظرا لحركة الاستقطاب التي عرفتها المدن الكبرى بعد الاستقلال كما سجل معدل نمو بلغ حوالي 4.48٪ .بعد ذلك حدث معظم تطوره في العقد 19871977 حيث سجل سنة 1987 كثافة سكانية قدرت بـ69274 نسمة 4.62 بمعدل نمو 5 %واستمر خلال العقدين التاليين ليصل تعداد السكان سنة 2016 إلى 152007نسمة أنظر الشكل رقم (04).

في الفترة 1977-1987 شملت مدينة جيجل سياسة التنمية حيث حظيت بمشاريع تنموية لعبت دورا في جلب السكان إليها بظهور البنوك والمرافق الإدارية . هذه الإرادة السياسية التي تجسدت خاصة بعد سنة 1981 بموجب مخطط التنمية في تحسين ظروف المعيشة خاصة منها الصحية بتوفير قاعات العلاج[2].

ضف إلى ذلك الدور التنموي الذي باشرته المدينة باعتماد الصناعة كملجأ للخروج من التخلف التنموي وانتشار المناطق الصناعية مثل منطقة كيسير، وهذا ما أدى إلى حركية في المجال بعد الجمود الكبير الذي عرفه الإقليم خلال السنوات الماضية. وإذا كانت هذه الفترة تصادف فترة ارتفاع معدل النمو الحضري لبعض المدن الصغيرة والمتوسطة مثل مدينة جيجل فهي تصادف أيضا فترة انخفاض ذات المعدل عند المدن الكبرى لإتباعها لسياسة التفريغ بعد

[1]- بوشفرة حسينة، مرجع سبق ذكره،ص15.

[2]- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل سنة2018

الإكتضاظ السكاني الكبير الذي عرفته في الفترات السابقة، كما عرفت انخفاضا في النمو السكاني نظرا للظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال هذه الفترة1987-1998 العامل الأساسي لانخفاض هذا المعدل بعد غلاء المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي انخفاض المستوى المعيشي. بالإضافة إ لى ذلك الظروف الأمنية التي عرفتها البلاد خلال هذه العشرية والتي مست ولاية جيجل بالقدر الذي أثر على استقرار السكان

فكان لهذه الظروف الدور الكبير لما وصلت له مدينة جيجل بعد الهجرة العنيفة للسكان من المناطق الجبلية النائية والمهددة إلى المدينة والاستقرار بها خاصة عند الحدود العمرانية للتجمع وإنشاء أحياء قصديرية شوهت المنظر العام للمدينة.[1]

III. عمرانيا:

تتميز مدينة جيجل في مظهرها الحضري بمظهر استعماري ، لكنها في الواقع كانت موجودة قبل ذلك يعود تاريخ إنشائها إلى القرن السادس قبل الميلاد وحسب المؤرخين فبناءها يرجع إلى الفينيقيين الذين اتخذوها مركزاً تجارياً ومرفأً آمناً على الساحل الشمالي لغرب المتوسط. ومن الآثار التي تدل على الوجود الفينيقي بالمدينة مقبرة في قمة صخرية بالرابطة بالجهة الشمالية الغربية لمدينة جيجل ما تزال تحتفظ بمجموعة من القبور المحفورة في الصخر[2].

تعرضت مدينة جيجل إلى زلزال عنيف سنة 1856 هدم كامل المدينة ليعاد إنشاؤها من قبل المعمرين وفق مخطط أعطى للمدينة شكل مثلث قائم الزوايا ،وظهرت بذلك المدينة الاستعمارية التي كان يشغلها المعمرون، أما الأهالي فكانت الأحياء الشعبية والفوضوية تأويهم[3].

في عام 1887 تم إنشاء المدينة الجديدة في سهل صغير أمام المدينة المختفية القديمة ، وفقا للنموذج الكلاسيكي للفن الأوروبي: تخطيط متعامد والجزر العادية أكثر أو أقل متجانسة ، مرتبة حسب محاور كبيرة نقاط تقاطعها هي وصلات الطرق من المدينة مع الطرف الخارجي.[4]وهذا في إطار عمراني من طرف الأروبيين في المنطقة على حساب المباني القائمة التي تم تهديمها فساد آنذاك تمايز اجتماعي وطبقي وإقتصادي بين الأوربين والجزائرين ظهرت من جرائه أحياء فقيرة تمركزت جنوب المركز الاستعماري مثل حي بوريدح،حي عسعوس، وتميزت هذه الأحياء بالرداءة وتداخل بناياتها ثم ظهر حي العقابي وحي موسى ، وفي إطار مشروع قسنطينة قامت السلطات الفرنسية بإنشاء عدة مشاريع منها عمارات الكازينو 58 مسكن، عسعوس 196 ، مسكن، وسط المدينة 111 مسكن وهذا ما جعل مساحة

---

[1]- المرجع نفسه،ص18.

[2]- أرض الجزائر:صور قديمة لمدينة جيجل، على الرابط الالكتروني: تاريخ الاطلاع2019/06/10)
http://algeriaearth.blogspot.com/2013/12/blog-post.html

[3]- بوشفرة حسينة، مرجع سبق ذكره،ص21.

[4]- - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل سنة2018.

المدينة عند نهاية هذه الفترة تقدر ب 121 هكتار

بعد الإستقلال عرفت المدينة فوضى كبيرة في مجال السكن ولم تولي السلطات أنذاك إهتماما بحركة التعمير، فما كان على السكان إلا أن يشغلو سكنات المعمرين التي طردو منها وإقتصر التوسع على الأحياء السابقة.

سنة 1974 بعد تعين جيجل كولاية تمت برمجة عدة مشاريع تنموية تم من خلالها إنشاء مناطق سكنية حضرية جديدة مثل السكنات التي أقيمت في حي أيوف وبوليفارد، بعدها في الفترة1980-1990 تم برمجة وإنجاز بعض الهياكل الأساسية مثل : الحي الإداري الفرع البلدي ،الفرع الجامعي ، المركز التجاري وملحق البلدية ، وهذا ما عزز حركة التعمير بالمنطقة الجنوبية وبالمدينة ككل ، فقد أصبحت مساحتها تقدر ب 709 هكتار وبالتالي سرعة في نمو المدينة .

كما عرفت المنطقة في إطار التوسع إنشاء بعض الهياكل المكملة للمجال السكني من هياكل مدرسية: مدارس إبتدائية ،إكماليات ،ثانويات مراكز صحية وقاعات العلاج ، بالإضافة إلى توسيع وإضافة ملا حق للمدرسة العليا للأساتدة سابقا لتصبح جامعة . لذا بلغت مساحة المدينة إلى نهاية هذه المرحلة 932.4 هكتار.

يقر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة جيجل مخططات شغل للأراضي يهتم بالتدخل على المجال، وقد اختلفت توجهات كل منها ما بين الترميم التجديد ،التكثيف والتوسع ، وقد بينت عمليات إحصاء الجيوب العمرانية الفارغة بمدينة جيجل محدودية هذه الأخيرة وعدم قدرتها على تلبية ما تطمح إليه المدينة، ولأنه لم يتم البحث الجدي عن مخطط من شأنه حل مشكل التوسع في المدينة فقد كانت عملية التكثيف هي الحل الوحيد لتلبية حاجيات السكان. .[1]

[1]- بوشفرة حسينة، مرجع سبق ذكره،ص ص31،21(بتصرف).

المبحث الثاني : المشاريع الحضرية المستقبلية بمدينة جيجل

سنة 1860تم إنشاء مدينة جيجل كمجتمع متكامل الخدمات مع مجلس بلدي غير منتخب ، ومنذ هذا التاريخ بدأ توسع المدينة وفي نهاية القرن الخامس عشر أصبحت مكان عسكري مهم للبحر الأبيض المتوسط. في ذلك الوقت ، نمت المدينة وتوسعت خارج جدرانها الدفاعية ومع وصول المستوطنينفي نهاية الفترة الاستعمارية ، شهدت المدينة نوع من التراجع حتى عام 1974 ، عندما تم رفعها إلى رتبة مدينة رئيسية أي أصبحت ولاية .ومنذ عام 1974 إلى عام 2005 ، تضاعف عدد السكان أكثر من ثلاثة أضعافه.

التكوين المكاني الحالي لمدينة جيجل هو نتيجة لعملية التحضر التي حدثت خلال المراحل المتعاقبة من النمو وكشفت الفروقات المكانية المتباينة التي يمكن قراءتها من خلال خريطة مدينة جيجل في الشكل رقم (04)

عرفت مدينة جيجل جملة من المشاريع الحضرية في المجال العمراني والخدماتي استجابة لمتطلبات الزيادة السكانية في المنطقة خاصة مركز المدينة ووفرت مختلف المؤسسات والمراكز الخدماتية الضرورية في مختلف المجالات والقطاعات وهي كما يلي :

- **المؤسسات الإدارية:**
- مديرية الصيد البحري
- مديرية الأشغال العمومية
- محافظة الغابات
- مديرية البيئة
- مديرية التجارة
- الجمارك
- وكالة مسح الأراضي
- الوكالة العقارية
- URBACO
- غرفة الفلاحة
- المراقبة التقنية للبناء–وحدة الشرق–
- الحماية المدنية
- مديرية الضرائب والمالية
- مديرية الغابات
- مديرية السياحة
- الصندوق الوطني للسكن CNL
- المجلس الولائي
- الدائرة
- المجلس البلدي
- فرع المجلس الشعبي البلدي
- الحي الإداري
- مديرية التربية والتعليم

- مديرية المياه[1]
- مديرية الحرف التقليدية
- مديرية تشغيل الشباب
- سونلغاز
- CNAS
- البريد والمواصلات

- البنوك: البنك الوطني، البنك الخارجي، مركز البريد والضرائب.
- الأمن الوطني
- الدرك الوطني
- المحكمة

[1]-المخطط التوجيهي لولاية جيجل سنة 2018.

المؤسسات التعليمية والتكوين:

- مدرسة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة
- المكتبة الولائية
- المكتبة الإقليمية
- المركز الثقافي الإسلامي
- مركز الفنون والثقافة
- **الروضة**
- مركز الصم والبكم
- الإذاعة
- دار الثقافة
- دار الفنون
- المسرح
- المتحف

المؤسسات الصحية

- المستشفى
- المركز الصحي العمومي
- مخبر الصحة
- مخبر المراقبة النوعية
- مصحة أمراض الكلى

المؤسسات الرياضية

- قاعة متعددة الرياضات
- ملعب بلدي
- قاعة الرياضة
- دار الشباب
- مسبح[1]

[1]-المرجع نفسه

المؤسسات السياحية

- فندق

المؤسسات التجارية

- السوق
- المركز التجاري

من خلال ما سبق نلاحظ أن مدينة جيجل تحتوي على كل أنواع التجهيزات الضرورية لتوفير الخدمات للمواطنين لكن رغم هذا إلا أن التزايد المستمر والتوافد المتواصل على المدينة جعل السلطات المحلية تخطط للتوسع من أجل استيعاب هذا الكم الهائل والغير منقطع للنزوح نحو المدينة محاولة منها لتوجيه التوافد نحو مناطق أخرى مجاورة فمركز المدينة عرف تشبع في الآونة الأخيرة مما جعل التخطيط للتوسع يتجه نحو الأطراف الجانبية وهذا ما تضمنه المخطط التوجيهي لولاية جيجل لسنة 2018 من خلال المشاريع المستقبلية المسطرة في المخطط التوجيهي والتي توضحها مخططات شغل الأراضي والتي تعبر عن الخطة المستقبلية الاستراتيجية 2038.

خطة استراتيجية الأفق 2038:تتضمن المشاريع الهيكلية التي ستقام بمدينة جيجل وتبرز هذه المشاريع الهيكلية نظرًا لقدرتها على العمل كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة لهذه المنطقة وعملية فعالة لتجديد المراكز الحضرية وديناميكية وتنويع النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

المشاريع الهيكلية المبرمجة في إطار الخطة الاستراتيجية الأفق 20138 مبرمجة على أن تمس مناطق عدة من بينها :

أ. **منطقة المدخل الشرقي**: المبينة في الشكل الموالي والتي يوضح المخطط من خلالها المؤسسات والهياكل ومراكز الخدمات القائمة والتي أشار إليها في مخطط شغل الأراضي (أنظر الشكل بالملحق رقم 06) بأرقام باللون الأحمر وهي كما يلي:[1]

[1]- -المرجع نفسه

110- معهد التكوين في تسيير السياحة

111- متحف المجاهد

112- مكتبة الولاية

113- مركز الضرائب

114- مخبر المراقبة النوعية

115- قاعة متعددة الرياضات

116- مذبح

100- المحكمة

101- المسرح الجهوي

102- مديرية النقل

104- مركز الأرشيف

105- مديرية الأشغال العمومية

106- مديرية العمران

107- المراقبة المالية

109- عيادة خاصة

كما أشار للمشاريع المبرمجة في إطار المخطط التوجيهي أشار إليها باللون الأسود والمتمثلة في:

13. مؤسسة عمومية [1]

14. مؤسسة عمومية

15. مؤسسة عمومية

16. مؤسسة عمومية

17. مؤسسة عمومية

18. مؤسسة عمومية

19. مستشفى 240 سرير

20. مركز الرياضة والترفيه

21. مسبح مغطى ومسبح اولمبي

22. قاعة متعددة الرياضات

23. مركز للمعالجة بمياه البحر والحمامات

24. مفتشية الجمارك

1. فنادق

2. المجلس الولائي مع مركز للأرشيف

3. مديرية الامن الوطني

4. مديرية المياه

5. مؤسسات تعليمية

6. مركز المواصلات والبريد

7. مؤسسة عمومية

8. مؤسسة عمومية

9. مؤسسة عمومية

10. مؤسسة عمومية

11. مؤسسة عمومية

12. مؤسسة عمومية

[1]-المرجع نفسه

27. مؤسسات صحية **25.** مركز تعليم السياقة

28. قاعة للرياضة **26.** مؤسسات إدارية

ب. منطقة مزغيطان: تتوفر بها مجموعة من الهياكل موزعة حسب الترقيم الموضح في الخريطة (أنظر الشكل بالملحق 07) والمتمثلة فيما يلي:

48- مدرسة

49- متوسطة

64- مقبرة

62- دار الشباب

86- خزان مائي

وتضمن مخطط شغل الأراضي الخاص بها ما يلي:

20- مؤسسة مدرسية 01 – فندق

56- قاعة علاج متعددة الخدمات 26- مؤسسة عمومية

68- مؤسسة عمومية 28- مستشفى 240 سرير

72- المجلس الشعبي البلدي 37- قاعة الرياضة

52- مسجد

المدخل الغربي لمدينة جيجل:تضمن برنامج شغل الأراضي لسنة 2018 في هذه المنطقة حسب ما هو مبين بالشكل في (الملحق رقم 07) تضمن ما يلي:

20 مؤسسة مدرسية

37قاعة الرياضة

39 مركز ثقافي

52مسجد

56 قاعة العلاج متعددة الخدمات

58 مؤسسة عمومية

70 مؤسسة عمومية

اهتمام السلطات المحلية بإنشاء مجالات حضرية جديدة لاستيعاب الكم الهائل من السكان والتمكن من تقديم الخدمات الضرورية يتضح جليا من خلال عملية التوسع على أطراف المدينة من خلال التخطيط لمشاريع حضرية جديدة ، لكن هذا التوسع حول مركز المدينة يخلق نوع من الاكتظاظ وصعوبة التنقل إلى مركز المدينة مما يشكل عائق في الحركة وعرقلة في حركة المرور باعتبار مدينة جيجل تتميز بنشاطاتها التجارية ، مما استدعى ضرورة فتح طرق جديدة وهذا ما تضمنه المشروع المدرج في مخطط شغل الأراضي والذي يعبر عن فتح رواق بمدينة جيجل حسب ما يبينه المخطط التالي:[1]

[1]المرجع نفسه.

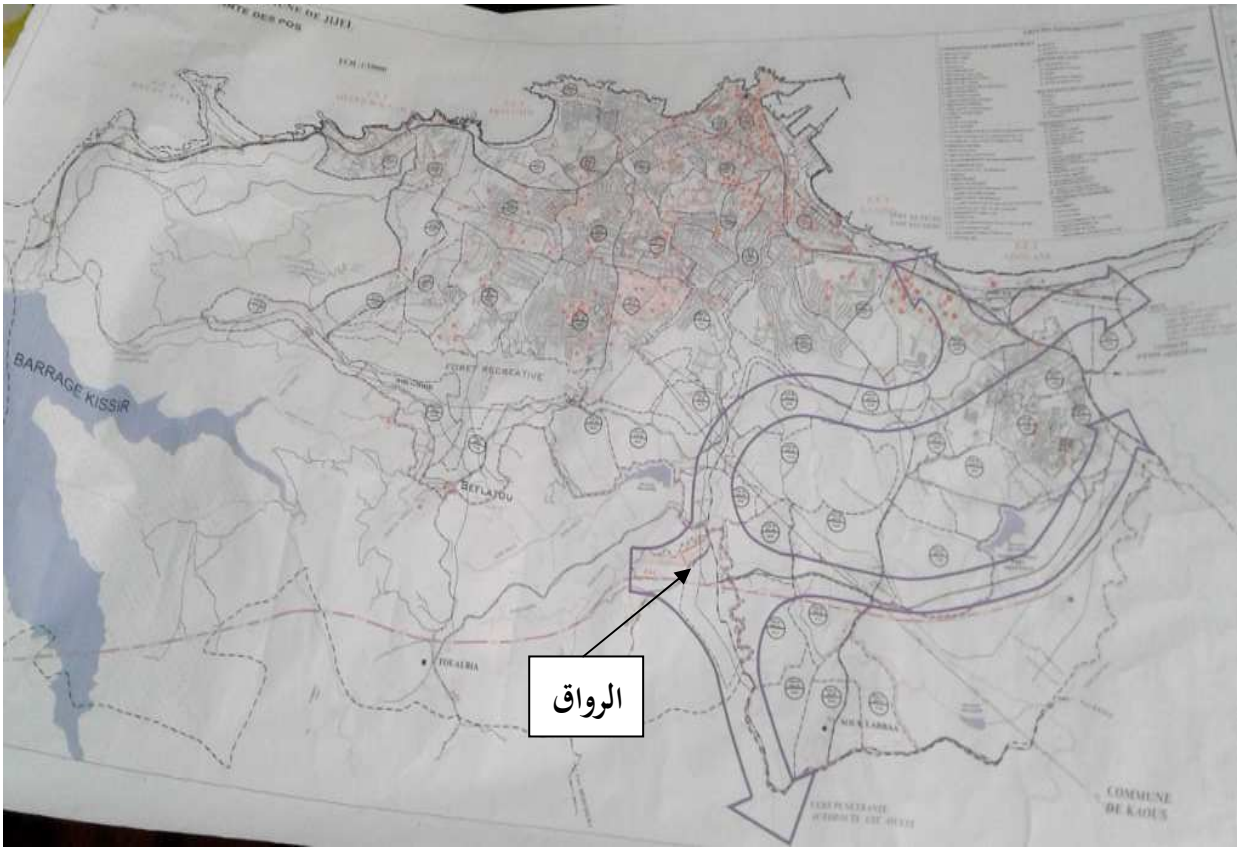

مخطط يوضح الرواق المبرمج في إطار التوسع الحضري بمدينة جيجل

المصدر: المخطط التوجيهي لولاية جيجل سنة 2018

من خلال المخطط نلاحظ أن الرواق المبرمج في مخطط شغل الأراضي لمدينة جيجل له دور مهم في توسيع مجال الحركة وبالتالي سرعة التنقل إلى داخل وخارج مركز المدينة حيث ينطلق من منطقة الكلم^{3} وصولا إلى بلدية قاوس ثم الطريق السريع حتى منطقة شادية ، يساعد هذا الرواق على تنشيط التبادلات التجارية وتفعيل الحركة الاقتصادية في المدينة والولاية ككل.

خلاصة الفصل :

إذا فتخطيط مدينة جيجل يأتي في إطار التوسع الحضري على الأطراف المجاورة نتيجة التشبع الذي يعانيه مركز المدينة وكذا النمو العمراني العشوائي الذي شهدته أطراف المدينة مما جعل السلطات المحلية تبرمج مخططات توسعية لاستيعاب واحتواء النمو الديموغرافي الذي عرفته المدينة خاصة في سنوات التسعينيات، كما وضعت برامج تخطيطية مستقبلية تهدف إلى تخفيف الضغط عن مركز المدينة وتوفير مختلف الخدمات للمناطق المجاورة وكذا مشروع الرواق الذي ينشط العمليات التجارية والاقتصادية للمدينة .

الخاتمة

من خلال ما تم دراسته لموضوع تخطيط المدن في الجزائر تم التوصل إلى أن المدينة عرفت تعريفات عديدة من طرف الباحثين واختلفت الأسس التي من خلالها تم وضع تعريف للمدينة فمنهم من عرفها على أساس شكلها ومنهم من عرفها على أساس وظيفتها في حين ذهب آخرون لتعريفها على أساس تاريخها أو عدد سكانها حيث اعتمدت الكثافة السكانية في التمييز بين القرية والمدينة، كما تم التوصل إلى النواة الأولى لظهور المدينة والتي اتقرت معظم آراء المفكرين على أنها ظهرت على ضفاف الأنهار بالحضارات القديمة البابلية والآشورية وغيرها كالحضارة الفرعونية.

انصب موضوع الدراسة في البحث حول المدن الجزائرية التي عرفت تغيرات عديدة مرت بها خلال تطورها التاريخي عرفت خلال كل مرحلة جملة من البرامج والسياسات وكذا التخطيطات التي طبقت على المدينة الجزائرية حيث لم تعرف استقرارا فقد شهدت تطورات كثيرة قبل وأثناء وبعد الاستعمار هذا الأخير الذي انبثقت عنه مدن جديدة حسب الطابع الأوروبي محاولة من الاستعمار لطمس الهوية الجزائرية وترسيخ المبادئ الأروبية حتى في الطابع العمراني فقد شهدت أولى السياسات العمرانية سنة 1948 من خلال مخطط التعمير لمدينة الجزائر ومشروع قسنطينة سنة 1958 ،وبعد الاستقلال تواصل العمل بالترسانة القانونية الموروثة عن الاستعمار إلى غاية إصدار المخطط الشامل هو المخطط العمراني التوجيهي **PUD** و والمخطط العمراني المؤقت PUP وما تلاها من برامج ومخططات وسياسات مخلفة كقانون 2006 الذي ينقل عملية تخطيط المدن من المستوى المركزي إلى المستوى اللامركزي للتوسع الحضري حيث فشلت معظم هذه البرامج والسياسات في وضع تنظيم محكم للمدينة الجزائرية عامة ومدينة جيجل خاصة وذلك بسبب:

زيادة الكثافة السكانية والتوجه الكبير نحو المدن و المراكز الحضرية على المستوى الوطني وكذا المحلي مما يجعل المدن تعاني من اكتظاظ وعجز في توفير الخدمات الضرورية واختلال التوازن بين العرض والطلب على الخدمات ووصول المد لدرجة التشبع مما يؤدي إلى التوسع على أطراف المدن بشكل فوضوي كما شهدت المدن الجزائرية العديد من حالات السكنات الهشة و الفوضوية على أطراف المدن بسبب الهجرة الريفية التي شهدتها الجزائر خاصة في العشرية السوداء واللاأمن واللاإستقرار الذي عرفه الوطن وأثر على كل المدن.

- غياب التخطيط الاستراتيجي والاعتماد على مخططات ترميم لمدن قائمة.
- غياب جهاز اداري قوي لتخطيط المدن وتسييرها وضبط التوسع العمراني وانعدام وجود سياسة واضحة ومستقرة اتجاه المخالفات والتجاوزات العمرانية وانعدام الوعي المعماري لدى المنتهكين لقوانين التهيئة والتعمير.

إصدار قوانين وسياسات عامة دون الحاقها بمراسيم تنفيذية.

- السياسات غير الملائمة لإدارة الأراضي والإسكان والتي تقوم بإقصاء شرائح كبرى من السكان من الوصول إلى فرص الإسكان ميسور الأسعار مما يؤدي إلى تكوين الأحياء العشوائية والمستوطنات غير النظامية والاستمرار في نموها وتفاقم حالة انعدام المأوى.

تخطيط المدينة لم يتوقف عند مسؤولية المدن فقط بل أصبحت قضية عالمية تقوم بها منظمات دولية متعددة كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التي تصدر برامج متعلقة بالمدينة والتنمية الحضرية المستدامة .

على ضوء ما تم دراسته تم التوصل إلى أن تخطيط المدن في الجزائر عامة ومدينة جيجل خاصة رغم ما تم تحقيقه من تقدم في المجال الحضري إلا أنه لا زال يعرف نقصا في مجال تخطيط المدن .

الملاحق

ب. **مشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله**:عملية تجسيد مشروع المدن المستدامة في الجزائر يتجسد من خلال مشروع المدينة الجديدة مدينة سيدي عبد الله تم اقتراح هذه المدينة في إطار برنامج أوروبي للمدن المستدامة في جنوب حوض المتوسط ،بالاشتراك مع مدن تونسية ومغربية حيث ظهر هذا المشروع سنة 1997 إلا أن إطاره القانوني المالي والمؤسساتي لم يتم إعداده إلى غاية 2004 حيث تم إعداد واقتراح العديد من المشاريع في هذه الفترة ثم تم التخلي عنها آخرها مشروع الفريق الكوري الذي جاء بـ:

- ✓ اعتبار هذه المدينة الجديدة أحد أنوية قطب من التنافسية العلمية والتكنولوجية للجزائر العاصمة من خلال تحقيقه للتكامل بين البرامج الوظيفية للمدينة الجديدة سيدي عبد الله مع مدينة جديدة أخرى هي مدينة بوينان.
- ✓ تصميم المدينة في شكل أرخبيل من الأحياء التي تتوزع في الموقع مندمجة مع الطابع البيئي الذي يتعدى دوره من ضمان حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على المناخ المحلي إلى خدمة مناطق الترفيه وخدمة السياحة الاستجمامية في زرالدة بالإضافة إلى اقتراح محطتين لتصفية المياه المستعملة وقطب لإنتاج الطاقات المتجددة على مساحة 9هكتار .

باعتبار هذا النموذج هو الأقرب في مواصفاته إلى المدينة المستدامة تقرر العمل به. المدينة الجديدة بالجزائر تعتبر أكبر ميتروبول في الجزائر فهي تضم أكثر من 3 مليون نسمة مما عرضها لجملة من المشاكل كالمشاكل البيئية ومشاكل النقل والسكن و كمحاولة لفك الخناق عنها ومحاولة لحل مشاكلها تم برمجة هذا المشروع على بعد 25 كلم بمساحة 3000هكتار وحجم سكاني يقدر بـ200000 ساكن و50000منصب عمل في آفاق 2025 ، وبالتالي فالمدينة موجهة لاحتواء السكان والتجهيزات و الأنشطة بهدف إعادة هيكلة الفضاء العاصمي وكذا استقبال الوظائف المتطورة خاصة في مجال التكنولوجيات حيث تضم المدينة حضيرة للابتكارات التكنولوجية ومنطقة للأنشطة الصناعية مرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال[1].

كشف وزير السكن و العمران و المدينة أن مدينة سيدي عبد الله هي أول نموذج لمدينة ذكية في إطار التنمية المستدامة تنجز منذ الاستقلال كما أكد صاحب مكتب دراسات معمارية ، أنه تم اعتماد في انجاز هذه الأحياء الذكية على الدقة، ووفق مقاييس عالمية خاصة و كذا مخططات محددة مع إشراك كل التخصصات. وأن اعتماد سياسة المدن المستدامة في الأحياء يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن، بحيث أن الطابع السكني القديم يفتقد إلى المرافق الاجتماعية الهامة ما يؤثر سلبا على الحياة اليومية للمواطن[2].

---

[1]- المرجع نفسه ،ص ص218-225

I. [2]– مدينة سيدي عبد الله .. نموذج لأول مدينة ذكية في الجزائر، على الرابط الالكتروني: تاريخ الاطلاع (2019/06/12)

II. http://www.radioalgerie.dz/news/ar/reportage/96311.html

خلاصة الفصل:

إن ما مرت به المدينة الجزائرية وما عرفته من تغيرات وتعديلات في السياسات والبرامج المتبعة في تخطيطها وإنشاء مدن جديدة إضافة إلى الهجرة التي عرفتها والتمركز في المناطق الحضرية بحثا عن سبل العيش الملائم بسبب الاستعمار أولا والعشرية السوداء ثانيا باعتبارهم مرحلتين مهمتين أثرتا على المدينة بشكل مباشر ،هذا ما أضعف من قوة السياسات المنتهجة في تخطيطها وتنظيمها مما دفع بالجزائر للجوء إلى المنظمات الدولية كالبنك الدولي والأمم المتحدة من أجل برامج مناسبة تقوم على التنمية المستدامة.

الفصل الثالث:

تخطيط مدينة جيجل

تقع بلدية جيجل في الشمال الشرقي للجزائر تحتل موقعا جغرافيا مهما كونها مدينة ساحلية مع تنوع في التضاريس حيث تشتمل على الجبل والساحل معا مما جعل مركز المدينة مقصدا مع تسارع وتيرة النمو الحضري نتيجة النمو الديموغرافي وهذا ما تم تناوله في هذا الفصل التطبيقي حول مدينة جيجل أصولها وكذا التخطيط الحضري في إطار التوسع .

المبحث الأول :نبذة عن مدينة جيجل جغرافيا ،ديموغرافيا وعمرانيا

I. جغرافيا:

جيجل مدينة عريقة تعود إلى ألاف السنين، تأسست حوالي القرن الرابع قبل الميلاد من طرف الفينيقيين، و قد كانت محطة للعديد من الحضارات التي نجد أثارها هنا و هناك على مستوى إقليم الولاية ,تاريخ المنطقة يتميز بحركية كبيرة و غني بالأحداث فأول اسم أطلق على المنطقة هو" إجيجلي IGIGILI "و هي كلمة فينيقية تتكون من شطرين، فالشطر الأول "I" يعني جزيرة ساحلية و الشطر الثاني"**إغيل** "فهو يعني دائرة الحجر، و تعاقب الحضارات بعد ذلك أفرز العديد من الأسماء منها"جيدري"،" خيخل ,,,, "و في الأخير جيجل[1].

تعتبر عاصمة للولاية ومقرا لبلدية تحتل موقعا هاما ، فيحدها من الشمال البحر ، المتوسط ،شرقا بلدية الأمير عبد القادر ،غربا بلدية العوانة وجنوبا بلدية قاوس أنظلر الشكل (04) تضم البلدية بالإضافة إلى التجمع الرئيسي كلا من التجمعين الثانويين : حراثن المتواجد شرق المدينة وأولاد بو النار غربها ،أما ناحية الجنوب فتنتشر مجموعة من المداشر والقرى

تمتاز بفضل موقعها الجغرافي على الشريط الساحلي والمرتفعات المطلة على البحر حيث بلطافة طقسها باعتبارها تنتمي إلى مناخ البحر المتوسط، ولكونها مقرا للولاية فهي تحتوي على جميع التجهيزات والمرافق العمومية منها الإدارية ،التجارية والسياحية، فهي بذلك تجلب إليها اليد العاملة كما تجلب إليها السواح نظرا لتوفرها على شواطىء غابات وجبال محيطة. أهم مايميز موقعها هو مرور الطريق الوطني رقم 43 الرابط بين جيجل وقسنطينة من جهة وجيجل وبجاية من جهة أخرى .

نشأت مدينة جيجل فوق شبه الجزيرة الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي بالقرب من سهل منبسط لا يتعدى ارتفاعه 20 مترا فوق سطح البحر، فمعظم مباني المدينة موجودة فوق هذا السهل ما عدا حي عسعوس الذي يصل الإرتفاع به إلى 3 أمتار فقط عن سطح البحر ،كذلك حي الرابطة الذي يتميز بارتفاع ضئيل عن سطح البحر لذلك فهو يحتوي على مناطق كثيرة يحضر البناء بها لأن المياه تغمرها خاصة في فصل الشتاء [2]

---

[1]- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية جيجل.

[2]- بوشفرة حسينة،"إشكالية التوسع العمراني بمدينة جيجل وحتمية إعادة الإنتشار إلى التوابع"،شهادة مكملة لنيل شهادة ماجستير،جامعة قسنطينة،فيفري2006،ص،11.

عموما فإن معظم مناطق المدينة من المركز إلى المناطق الشرقية تتميز بارتفاع يقدر ب 15 مترا ،غير أن المنطقتين الجنوبية والجنوبية الغربية تتميزان بالارتفاع عن مستوى سطح البحر والذي يصل إلى 70 مترا ، وتعتبر هذه الأخيرة مناطق جيدة للتوسع حسب مختلف توجهات مخططات التهيئة والتعمير [1]

تغطي هذه الخرائط كامل المساحة المجتمعية التي ، من الغرب إلى الشرق ، مشتركة بين ثلاثة أنظمة جغرافية:

1. نظام من السهول الساحلية عادة ما يتم تحويله إلى شريط ضيق ، محصور بين البحر ومنحدرات الجبال والتلال التي تغطي الجزء الشمالي من البلدية غرب العرايش وادي منشا إلى الشرق.
2. نظام جبلي يتجاوز ارتفاعه 150 مترًا ويصل قيمه إلى حوالي 217 مترًا في جبل تيلودا و 384 مترًا في جبل مزغيطان ، ويشغل معظم الجزء الغربي والوسط من البلدة .غالبًا ما تكون المنحدرات شديدة الانحدار في هذه المنطقة مسؤولة عن التآكل وتدهور المنحدرات.
3. نظام المنحدرات والتلال غير متجانسة للغاية ، مع المناظر الطبيعية في بعض الأحيان إعطاء مظهر التلال الوعرة قليلا ، يتعلق الجزء الأكبر من المدينة ويشكل الجزء الرئيسي من مدينة جيجل (أولاد عيسى ، الحدادة ، العقابي)، الجناحين الشمالي والشرقي من مزغيتان ومناطق طوالبية وحراثن .تتراوح عموما منحدرات إلى متوسطة منخفضة في هذه المنطقة من ° 3 إلى°10 [2].

II. ديموغرافيا:

نشأ النمو السكاني في أعقاب الاستقلال بعد استعادة خسائر حرب التحرير والنزوح الجماعي للسكان القادمين من المناطق الريفية وأصبحت مدينة جيجل عاصمة الولاية بفعل تركز المؤسسات الإدارية والخدماتية التي كانت سبب هجرة قوية للمدينة بعد أن تم تعيين جيجل كولاية سنة 1974 حيث كانت ملحقة بمحافظة قسنطينة.[3]

عرفت مدينة جيجل تدبدبا كبيرا في نمو سكانها من فترة إلى أخرى و بالتطلع إلى نتائج التعدادات السكانية

والمعدلات الوطنية واستقراء الأوضاع بالمدينة يمكننا حصر الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أو انخفاض هذا النمو من فترة إلى أخرى.

---

[1]- المرجع نفسه، ص12.

[2]– المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل سنة2018

[3]- بوشفرة حسينة، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

جدول تطور السكان بين سنتي (1966-2016)

السنوات	عدد السكان ببلدية جيجل						معدل النمو السكاني (%)				
	1966	1977	1987	1998	2008	2016	1966-1977	1977-1987	1987-1998	1998-2008	2008-2016
	29273	44424	69274	115412	131513	152007	3,92	4,48	4,62	1,51	1.87

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل سنة2018

قدر عدد سكان مدينة جيجل خلال سنة 1954 ب 20878 نسمة[1] بعدها عرفت ديناميكية ديموغرافية قوية كما هو مبين في الشكل ل يصل تعداد السكان سنة 1966 إلى29273 نسمة أي بمعدل نمو يقدر ب % 2.35 ،أما الفترة ما بين 1977/1966 فقد عرفت مدينة جيجل نموا سكانيا بطيء عن وتيرة النمو للفترة السابقة ،إذ أصبح يقدر معدل النمو السكاني ب 3.92 %بعد أن أصبح عدد السكان سنة 1977 يقدر بـ 44424 نسمة نظرا لحركة الاستقطاب التي عرفتها المدن الكبرى بعد الاستقلال كما سجل معدل نمو بلغ حوالي 4.48٪ .بعد ذلك حدث معظم تطوره في العقد 19871977 حيث سجل سنة 1987 كثافة سكانية قدرت بـ69274 نسمة 4.62 بمعدل نمو 5 %واستمر خلال العقدين التاليين ليصل تعداد السكان سنة 2016 إلى 152007نسمة أنظر الشكل رقم (04).

في الفترة 1977-1987 شملت مدينة جيجل سياسة التنمية حيث حظيت بمشاريع تنموية لعبت دورا في جلب السكان إليها بظهور البنوك والمرافق الإدارية . هذه الإرادة السياسية التي تجسدت خاصة بعد سنة 1981 بموجب مخطط التنمية في تحسين ظروف المعيشة خاصة منها الصحية بتوفير قاعات العلاج[2].

ضف إلى ذلك الدور التنموي الذي باشرته المدينة باعتماد الصناعة كملجأ للخروج من التخلف التنموي وانتشار المناطق الصناعية مثل منطقة كيسير، وهذا ما أدى إلى حركية في المجال بعد الجمود الكبير الذي عرفه الإقليم خلال السنوات الماضية. وإذا كانت هذه الفترة تصادف فترة ارتفاع معدل النمو الحضري لبعض المدن الصغيرة والمتوسطة مثل مدينة جيجل فهي تصادف أيضا فترة انخفاض ذات المعدل عند المدن الكبرى لإتباعها لسياسة التفريغ بعد

[1]- بوشفرة حسينة، مرجع سبق ذكره،ص15.

[2]- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل سنة2018

الإكتضاظ السكاني الكبير الذي عرفته في الفترات السابقة، كما عرفت انخفاضا في النمو السكاني نظرا للظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال هذه الفترة1987-1998 العامل الأساسي لانخفاض هذا المعدل بعد غلاء المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي انخفاض المستوى المعيشي. بالإضافة إ لى ذلك الظروف الأمنية التي عرفتها البلاد خلال هذه العشرية والتي مست ولاية جيجل بالقدر الذي أثر على استقرار السكان

فكان لهذه الظروف الدور الكبير لما وصلت له مدينة جيجل بعد الهجرة العنيفة للسكان من المناطق الجبلية النائية والمهددة إلى المدينة والاستقرار بها خاصة عند الحدود العمرانية للتجمع وإنشاء أحياء قصديرية شوهت المنظر العام للمدينة.[1]

III. عمرانيا:

تتميز مدينة جيجل في مظهرها الحضري بمظهر استعماري ، لكنها في الواقع كانت موجودة قبل ذلك يعود تاريخ إنشائها إلى القرن السادس قبل الميلاد وحسب المؤرخين فبناءها يرجع إلى الفينيقيين الذين اتخذوها مركزاً تجارياً ومرفأً آمناً على الساحل الشمالي لغرب المتوسط. ومن الآثار التي تدل على الوجود الفينيقي بالمدينة مقبرة في قمة صخرية بالرابطة بالجهة الشمالية الغربية لمدينة جيجل ما تزال تحتفظ بمجموعة من القبور المحفورة في الصخر[2].

تعرضت مدينة جيجل إلى زلزال عنيف سنة 1856 هدم كامل المدينة ليعاد إنشاؤها من قبل المعمرين وفق مخطط أعطى للمدينة شكل مثلث قائم الزوايا ،وظهرت بذلك المدينة الاستعمارية التي كان يشغلها المعمرون، أما الأهالي فكانت الأحياء الشعبية والفوضوية تأويهم[3].

في عام 1887 تم إنشاء المدينة الجديدة في سهل صغير أمام المدينة المختفية القديمة ، وفقا للنموذج الكلاسيكي للفن الأوروبي: تخطيط متعامد والجزر العادية أكثر أو أقل متجانسة ، مرتبة حسب محاور كبيرة نقاط تقاطعها هي وصلات الطرق من المدينة مع الطرف الخارجي.[4]وهذا في إطار عمراني من طرف الأروبيين في المنطقة على حساب المباني القائمة التي تم تهديمها فساد آنذاك تمايز اجتماعي وطبقي وإقتصادي بين الأوربين والجزائرين ظهرت من جرائه أحياء فقيرة تمركزت جنوب المركز الاستعماري مثل حي بوريدح،حي عسعوس، وتميزت هذه الأحياء بالرداءة وتداخل بناياتها ثم ظهر حي العقابي وحي موسى ، وفي إطار مشروع قسنطينة قامت السلطات الفرنسية بإنشاء عدة مشاريع منها عمارات الكازينو 58 مسكن، عسعوس 196 ، مسكن، وسط المدينة 111 مسكن وهذا ما جعل مساحة المدينة عند نهاية هذه الفترة تقدر ب 121 هكتار

---

[1]- المرجع نفسه،ص18.

[2]- أرض الجزائر:صور قديمة لمدينة جيجل، على الرابط الالكتروني: تاريخ الاطلاع2019/06/10)
http://algeriaearth.blogspot.com/2013/12/blog-post.html

[3]- بوشفرة حسينة، مرجع سبق ذكره،ص21.

[4]- - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية جيجل سنة2018.

بعد الإستقلال عرفت المدينة فوضى كبيرة في مجال السكن ولم تولي السلطات أنذاك إهتماما بحركة التعمير، فما كان على السكان إلا أن يشغلو سكنات المعمرين التي طردو منها وإقتصر التوسع على الأحياء السابقة.
سنة 1974 بعد تعين جيجل كولاية تمت برمجة عدة مشاريع تنموية تم من خلالها إنشاء مناطق سكنية حضرية جديدة مثل السكنات التي أقيمت في حي أيوف وبوليفارد، بعدها في الفترة1980-1990 تم برمجة وإنجاز بعض الهياكل الأساسية مثل : الحي الإداري الفرع البلدي ،الفرع الجامعي ، المركز التجاري وملحق البلدية ، وهذا ما عزز حركة التعمير بالمنطقة الجنوبية وبالمدينة ككل ، فقد أصبحت مساحتها تقدر ب 709 هكتار وبالتالي سرعة في نمو المدينة .

كما عرفت المنطقة في إطار التوسع إنشاء بعض الهياكل المكملة للمجال السكني من هياكل مدرسية: مدارس إبتدائية ،إكماليات ،ثانويات مراكز صحية وقاعات العلاج ، بالإضافة إلى توسيع وإضافة ملا حق للمدرسة العليا للأساتدة سابقا لتصبح جامعة . لذا بلغت مساحة المدينة إلى نهاية هذه المرحلة 932.4 هكتار.
يقر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة جيجل مخططات شغل للأراضي يهتم بالتدخل على المجال، وقد اختلفت توجهات كل منها ما بين الترميم التجديد ،التكثيف والتوسع ، وقد بينت عمليات إحصاء الجيوب العمرانية الفارغة بمدينة جيجل محدودية هذه الأخيرة وعدم قدرتها على تلبية ما تطمح إليه المدينة، ولأنه لم يتم البحث الجدي عن مخطط من شأنه حل مشكل التوسع في المدينة فقد كانت عملية التكثيف هي الحل الوحيد لتلبية حاجيات السكان. .[1]

[1]- بوشفرة حسينة، مرجع سبق ذكره،ص ص31،21(بتصرف).

المبحث الثاني : المشاريع الحضرية المستقبلية بمدينة جيجل

سنة 1860تم إنشاء مدينة جيجل كمجتمع متكامل الخدمات مع مجلس بلدي غير منتخب ، ومنذ هذا التاريخ بدأ توسع المدينة وفي نهاية القرن الخامس عشر أصبحت مكان عسكري مهم للبحر الأبيض المتوسط. في ذلك الوقت ، نمت المدينة وتوسعت خارج جدرانها الدفاعية ومع وصول المستوطنينفي نهاية الفترة الاستعمارية ، شهدت المدينة نوع من التراجع حتى عام 1974 ، عندما تم رفعها إلى رتبة مدينة رئيسية أي أصبحت ولاية .ومنذ عام 1974 إلى عام 2005 ، تضاعف عدد السكان أكثر من ثلاثة أضعافه.

التكوين المكاني الحالي لمدينة جيجل هو نتيجة لعملية التحضر التي حدثت خلال المراحل المتعاقبة من النمو وكشفت الفروقات المكانية المتباينة التي يمكن قراءتها من خلال خريطة مدينة جيجل في الشكل رقم (04)

عرفت مدينة جيجل جملة من المشاريع الحضرية في المجال العمراني والخدماتي استجابة لمتطلبات الزيادة السكانية في المنطقة خاصة مركز المدينة ووفرت مختلف المؤسسات والمراكز الخدماتية الضرورية في مختلف المجالات والقطاعات وهي كما يلي :

- **المؤسسات الإدارية:**
- مديرية الصيد البحري
- مديرية التجارة
- الجمارك
- وكالة مسح الأراضي
- الوكالة العقارية
- URBACO
- غرفة الفلاحة
- المراقبة التقنية للبناء–وحدة الشرق–
- الحماية المدنية
- مديرية المياه[1]
- مديرية الحرف التقليدية
- مديرية تشغيل الشباب
- مديرية الضرائب والمالية
- مديرية الغابات
- مديرية السياحة
- الصندوق الوطني للسكن CNL
- المجلس الولائي
- الدائرة
- المجلس البلدي
- فرع المجلس الشعبي البلدي
- الحي الإداري
- مديرية التربية والتعليم
- مديرية الأشغال العمومية
- محافظة الغابات
- مديرية البيئة

[1]–المخطط التوجيهي لولاية جيجل سنة 2018.

- البنوك: البنك الوطني، البنك الخارجي، مركز البريد والضرائب.
- الأمن الوطني
- الدرك الوطني
- المحكمة
- سونلغاز
- CNAS
- البريد والمواصلات

المؤسسات التعليمية والتكوين:

- مدرسة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة
- المكتبة الولائية
- المكتبة الإقليمية
- المركز الثقافي الإسلامي
- مركز الفنون والثقافة
- **الروضة**
- مركز الصم والبكم
- الإذاعة
- دار الثقافة
- دار الفنون
- المسرح
- المتحف

المؤسسات الصحية

- المستشفى
- المركز الصحي العمومي
- مخبر الصحة
- مخبر المراقبة النوعية
- مصحة أمراض الكلى

المؤسسات الرياضية

- قاعة متعددة الرياضات
- ملعب بلدي

- قاعة الرياضة
- دار الشباب
- مسبح[1]

المؤسسات السياحية

- فندق

المؤسسات التجارية

- السوق
- المركز التجاري

من خلال ما سبق نلاحظ أن مدينة جيجل تحتوي على كل أنواع التجهيزات الضرورية لتوفير الخدمات للمواطنين لكن رغم هذا إلا أن التزايد المستمر والتوافد المتواصل على المدينة جعل السلطات المحلية تخطط للتوسع من أجل استيعاب هذا الكم الهائل والغير منقطع للنزوح نحو المدينة محاولة منها لتوجيه التوافد نحو مناطق أخرى مجاورة فمركز المدينة عرف تشبع في الآونة الأخيرة مما جعل التخطيط للتوسع يتجه نحو الأطراف الجانبية وهذا ما تضمنه المخطط التوجيهي لولاية جيجل لسنة 2018 من خلال المشاريع المستقبلية المسطرة في المخطط التوجيهي والتي توضحها مخططات شغل الأراضي والتي تعبر عن الخطة المستقبلية الاستراتيجية 2038.

خطة استراتيجية الأفق 2038:تتضمن المشاريع الهيكلية التي ستقام بمدينة جيجل وتبرز هذه المشاريع الهيكلية نظرًا لقدرتها على العمل كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة لهذه المنطقة وعملية فعالة لتجديد المراكز الحضرية وديناميكية وتنويع النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

المشاريع الهيكلية المبرمجة في إطار الخطة الاستراتيجية الأفق 20138 مبرمجة على أن تمس مناطق عدة من بينها :

أ. **منطقة المدخل الشرقي**: المبينة في الشكل الموالي والتي يوضح المخطط من خلالها المؤسسات والهياكل ومراكز الخدمات القائمة والتي أشار إليها في مخطط شغل الأراضي (أنظر الشكل بالملحق رقم 06) بأرقام باللون الأحمر وهي كما يلي:[2]

[1]-المرجع نفسه

[2]- -المرجع نفسه

110- معهد التكوين في تسيير السياحة

111- متحف المجاهد

112- مكتبة الولاية

113- مركز الضرائب

114- مخبر المراقبة النوعية

115- قاعة متعددة الرياضات

116- مذبح

100- المحكمة

101- المسرح الجهوي

102- مديرية النقل

104- مركز الأرشيف

105- مديرية الأشغال العمومية

106- مديرية العمران

107- المراقبة المالية

109- عيادة خاصة

كما أشار للمشاريع المبرمجة في إطار المخطط التوجيهي أشار إليها باللون الأسود والمتمثلة في:

13. مؤسسة عمومية [1]

14. مؤسسة عمومية

15. مؤسسة عمومية

16. مؤسسة عمومية

17. مؤسسة عمومية

18. مؤسسة عمومية

19. مستشفى 240 سرير

20. مركز الرياضة والترفيه

21. مسبح مغطى ومسبح اولمبي

22. قاعة متعددة الرياضات

23. مركز للمعالجة بمياه البحر والحمامات

24. مفتشية الجمارك

1. فنادق

2. المجلس الولائي مع مركز للأرشيف

3. مديرية الامن الوطني

4. مديرية المياه

5. مؤسسات تعليمية

6. مركز المواصلات والبريد

7. مؤسسة عمومية

8. مؤسسة عمومية

9. مؤسسة عمومية

10. مؤسسة عمومية

11. مؤسسة عمومية

12. مؤسسة عمومية

[1]-المرجع نفسه

27. مؤسسات صحية **25.** مركز تعليم السياقة

28. قاعة للرياضة **26.** مؤسسات إدارية

ب. منطقة مزغيطان: تتوفر بها مجموعة من الهياكل موزعة حسب الترقيم الموضح في الخريطة (أنظر الشكل بالملحق 07) والمتمثلة فيما يلي:

48- مدرسة

49- متوسطة

64- مقبرة

62- دار الشباب

86- خزان مائي

وتضمن مخطط شغل الأراضي الخاص بها ما يلي:

20- مؤسسة مدرسية 01 – فندق

56- قاعة علاج متعددة الخدمات 26- مؤسسة عمومية

68- مؤسسة عمومية 28- مستشفى 240 سرير

72- المجلس الشعبي البلدي 37- قاعة الرياضة

52- مسجد

المدخل الغربي لمدينة جيجل:تضمن برنامج شغل الأراضي لسنة 2018 في هذه المنطقة حسب ما هو مبين بالشكل في (الملحق رقم 07) تضمن ما يلي:

20 مؤسسة مدرسية

37قاعة الرياضة

39 مركز ثقافي

52مسجد

56 قاعة العلاج متعددة الخدمات

58 مؤسسة عمومية

70 مؤسسة عمومية

اهتمام السلطات المحلية بإنشاء مجالات حضرية جديدة لاستيعاب الكم الهائل من السكان والتمكن من تقديم الخدمات الضرورية يتضح جليا من خلال عملية التوسع على أطراف المدينة من خلال التخطيط لمشاريع حضرية جديدة ، لكن هذا التوسع حول مركز المدينة يخلق نوع من الاكتظاظ وصعوبة التنقل إلى مركز المدينة مما يشكل عائق في الحركة وعرقلة في حركة المرور باعتبار مدينة جيجل تتميز بنشاطاتها التجارية ، مما استدعى ضرورة فتح طرق جديدة وهذا ما تضمنه المشروع المدرج في مخطط شغل الأراضي والذي يعبر عن فتح رواق بمدينة جيجل حسب ما يبينه المخطط التالي:[1]

[1]المرجع نفسه.